الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر - باتنــة
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم التــاريخ

# معتقل قصر الطير

# (1956-1962)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير
في التاريخ الحديث والمعاصر

إشراف الدكتور :
◆ يوسف مناصرية

إعداد الطالب:
◆ بلقاسم صحراوي

أعضاء لجنة المناقشة:

| الاسم واللقب | الرتبة العلمية | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|---|
| د. علـي أجقــو | أستـاذ محاضــر | جامعة بسكـرة | رئيســا |
| د. يوسف مناصرية | أستـاذ محاضــر | جامعة بــاتنــة | مشرفا ومقررا |
| أ.د. أحمد صـــاري | أستـاذ التعليم العالي | جامعة الأمير عبد القادر | عضـــوا |
| د. صالـح لميـش | أستـاذ محاضــر | جامعة المسيلـة | عضـــوا |

السنة الجامعية 2005 - 2006

بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وعرفان

نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إنجاز هذا البحث ونخص بالذكر.

مديريات المجاهدين لولايات سطيف، باتنة، برج بوعريريج

المجاهدين الرواة الذين أفادونا بشهاداتهم وهم:

بلعروق لخضر، بوشارب بلقاسم، جوهري فضيل، زدام عيسى، زيداني فرحات، شتوح البشير، عبد الصمد محمد، لعموري الدراجي، مراكشي السعيد، معظادي الطاهر، ميهوبي عبد الله.

المهندس المعماري، الخبيرقطوشي جمال

الأستاذ صبحي لخضر ببلدية أولاد تبان

مسؤولي بلدية قصرالأبطال

السيد بركات لخضر مدير ثانوية لخضر بلمداني ـ عين ولمان

السيد بن الصغيرعبد القادر مدير الثانوية الجديدة ـ عين ولمان

السيد منديل نسيم صاحب مكتبة المنار .

# الإهداء

إلى أرواح الشهداء والشهيدات، إلى المجاهدين والمجاهدات

إلى الذين عذبوا وهم يعانون في ظلمات السجون والمعتقلات

إلى كل الأوفياء لمبادئ أول نوفمبر وقيمها الخالدة

إلى الذين أضاءوا درب حياتي بنور العلم .. أساتذتي الأفاضل .

إلى التي كانت سندي في هذه الحياة .. والدتي الغالية

إلى روح والدي .. طيب الله ثراه .

إلى زوجتي وابنتاي نور الهدى وشيماء وابني معتزبالله .

إلى الأخوين العزيزين ..

مسعود وعبد الحفيظ

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي .

# المقدمـــــة

# مقدمة:

تعتبر الثورة الجزائرية، من أعظم الثورات التي شهدها العالم في القرن العشرين. هذه الثورة التي أطاحت بالإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية، فكانت أنموذجا ونبراسا في تاريخ حركة التحرر. وهذا رغم إصرار الاستعمار الفرنسي على الاحتفاظ بالجزائر وانتهاجه مختلف السياسات واستخدامه لمختلف الوسائل والأساليب الوحشية، وإقامة المحتشدات وفتح المعتقلات، وإنشاء المناطق المحرمة في محاولة يائسة لإخماد الثورة.

ومن هذا المنطلق وجب علينا البحث في تاريخ الثورة وتسجيل الحقائق التاريخية وحفظ التراث الثوري الضخم من الاندثار، لأن الضمير الوطني لا يسمح لنا بإهماله ونسيانه أو تضييعه حتى لا يضيع مع ذلك تاريخ الشعب الجزائري كله. وفي نفس الوقت الكشف عن جوانب من همجية ووحشية الاستعمار الفرنسي، لتعي الأجيال الحاضرة واللاحقة جسامة التضحيات، وحتى لا ننسى جرائم فرنسا في حق الشعب الجزائري، وبالتالي أساهم من خلال هذا الموضوع في الحفاظ على الذاكرة الجماعية للشعب الجزائري.

من أجل ذلك اخترت موضوع رسالتي لنيل شهادة الماجستير بعنوان "معتقل قصر الطير 1956-1962" كأنموذج من المعتقلات التي أقامها الاستعمار الفرنسي إبان الثورة التحريرية، وما لاقاه المجاهدون الأسرى من عذاب نفسي وجسدي على يد ضباط فرنسا وعملائها.

أما الإشكالية المطروحة في هذا الموضوع، فيمكن سياقها في عدة تساؤلات نذكر منها ما يلي:

❖ ما هي أهداف فرنسا من إنشاء السجون والمعتقلات ؟

❖ ما هي الظروف التي نشأ فيها المعتقل ؟

❖ كيف تعامل العدو مع المجاهدين الأسرى؟ وما هي الظروف التي عاشها المعتقلون في قصر الطير؟

❖ ما هي أنواع وأساليب التعذيب التي كانت تمارس في هذا المعتقل؟

❖ وهل نجحت فرنسا في تحقيق أهدافها من خلال سياسة المعتقلات؟

❖ هل احترمت فرنسا المعاهدات المتعلقة بحقوق أسرى الحرب والمساجين؟ وما موقف المنظمات الدولية المهتمة بحقوق الإنسان من قضية التعذيب في الجزائر خلال الثورة التحريرية؟

وطبيعة هذه الدراسة تستدعي منا اعتماد المنهج التاريخي الوصفي والتحليلي.

فالمنهج التاريخي الذي يرتكز على دراسة وتحليل السياسة الاستعمارية وأهدافها من إنشاء المعتقلات، والظروف التاريخية التي أحاطت بإنشائها، ومعرفة ما إذا كانت فرنسا قد نجحت في تحقيق أهدافها من خلال هذه السياسة. وهل احترمت المعاهدات المتعلقة بحقوق أسرى الحرب والسجناء ثم استعراض مواقف مختلف الأطراف من قضية التعذيب والجرائم المرتكبة في الجزائر إبان الثورة التحريرية.

أما المنهج الوصفي فيعتمد على دراسة الظروف التي عاشها المعتقلون في قصر الطير، وكيف تعاملت الإدارة الاستعمارية مع المعتقلين مع الإلمام بمختلف أنواع التعذيب وأساليبه التي مورست ضد المجاهدين الأسرى. ويتكون هذا البحث من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة وملاحق .

فالفصل الأول وهو بعنوان "التعريف بالمعتقل" قسمته إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول خصصته لإنشاء المعتقل وبيان أسباب ذلك والاعتبارات التي دفعت الإدارة الاستعمارية لإقامته في منطقة قصر الطير.

والمبحث الثاني تناولت فيه بالتفصيل هياكل المعتقل ومرافقه بالوصف والتعليق والتحليل والنقد، محاولا إبراز الظروف التي عاشها المعتقلون داخل هذا المعتقل. أما المبحث الثالث فاستعرضت فيه جوانب الحياة اليومية في المعتقل والنظام داخله والأشغال التي يقوم بها المعتقلون على اختلاف أشكالها وأنواعها.

أما الفصل الثاني فبعنوان "التعذيب في المعتقل" وفيه تبرز صور مؤلمة ومرعبة للآلام والمعاناة

التي عاشها وكابدها المعتقلون في قصر الطير، وهو مقسم إلى ثلاثة مباحث. تطرقت في المبحث الأول إلى تصنيف المعتقلين بحسب طبيعتهم ومدى ثباتهم على مبادئ الثورة، ليتم تسليط مختلف أنواع التعذيب عليهم وهو ما تضمنه المبحث الثاني. وفي المبحث الثالث تطرقت إلى أنواع عمليات غسل المخ التي مورست ضد المعتقلين من طرف ضباط مختصين، مما يظهر بجلاء سعي المستعمرين وباستخدام كل الوسائل الممكنة لقتل الروح الثورية لدى المجاهدين وإخماد الشعور الوطني عند الجزائريين.

وفي الفصل الثالث وعنوانه "التعذيب أثناء الثورة من منظور قانوني"، تناولت فيه مسألة التعذيب من الناحية القانونية وفقا للقانون الدولي من خلال ثلاثة مباحث. خصصت الأول منها إلى عرض بعض المفاهيم القانونية المرتبطة بمتن هذا الفصل. والمبحث الثاني عالجت فيه الموقف الفرنسي الرسمي والشعبي من قضية التعذيب، متبوعا بالمبحث الثالث الذي تناولت فيه الموقف الجزائري من هذه المسألة. محاولا من خلال ذلك الوصول إلى حقيقة ما إذا كانت فرنسا قد احترمت الاتفاقات الخاصة بحقوق السجناء وأسرى الحرب ولماذا وموقف القانون الدولي من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المقترفة في الجزائر إبان الثورة التحريرية، معتمدا أسلوب التحليل والتعليل ومدعما ذلك بالشهادات التاريخية. أما خاتمة الرسالة فضمنتها ما أمكنني استخلاصه من النتائج التي تدعمها المصادر المطلع عليها.

أما مصادر البحث ومادته التاريخية فأساسها شهادات بعض المجاهدين الذين ذاقوا ويلات الاعتقال والتعذيب في قصر الطير، الشفوية منها والمكتوبة، إلى جانب كتاب "ذكريات المعتقلين" للأستاذ محمد الطاهر عزوي الذي تمكنا من خلاله من التعرف على موضوع الدراسة واعتمدناه كمصدر أساسي في مختلف مراحل عملنا. ويليه كتاب "حرب الجزائر ومراكز الجيش الفرنسي للقمع والتعذيب في ولاية سطيف" وهو عبارة عن تقارير ووثائق وشهادات مجاهدي ولاية سطيف، حول مراكز الجيش الفرنسي وأماكن التعذيب ومعتقل قصر الطير، جمعها وصنفها الأستاذ بوالصفصاف عبد الكريم. كما اعتمدنا على بعض الجرائد والمجلات الجزائرية وأهمها "جريدة المجاهد" و"مجلة أول نوفمبر" التي احتفظت لنا بتقارير وتحقيقات عن المعتقلات والسجون والمحتشدات خلال الثورة التحريرية وتجربة الجزائريين فيها.

أما ما يتعلق بقضية التعذيب في المعتقل، فبالإضافة إلى شهادات المجاهدين وكتاب "ذكريات المعتقلين"، استفدنا أيضا من كتاب "ضد التعذيب" لبيار هنري سيمون ومن الوثائق والشهادات التي تضمنها كتاب "حرب الجزائر" لباتريك إيفنو و جان بلانشي، والملفات والمقالات الواردة في بعض المجلات كمجلة المصادر والتراث والرؤية وغيرها. أما المسائل القانونية فاعتمدنا في تحليلها على مصادر أساسية مثل كتاب "القانون الدولي العام وحرب التحرير الجزائرية" تأليف محمد بوسلطان وحمدان بكاي، وكتاب "الثورة الجزائرية والقانون" لمحمد بجاوي بالإضافة إلى آراء بعض المتخصصين في القانون الجنائي وجرائم الحرب.

ولا يفوتني أن أسجل بعض الصعوبات التي واجهتني أثناء إعداد هذا البحث، خاصة قلة المصادر التي تناولت موضوع المعتقلات وصعوبة التمييز بين الروايات المتعددة المصدر ، وعدم توفر الأرشيف الخاص بالمعتقل، مما يجعل من الصعب استيعاب كل جوانب الموضوع بعمق وشمولية، ومن ثم فإن بعض هذه الجوانب قد لا تتوفر على قدر كبير من التحليل الكافي والدراسة الوافية والمعالجة المعمقة.

وفي الأخير أتمنى أن يكون هذا البحث قد ساهم قدر الإمكان في كشف جانب من تاريخ الثورة والمتعلق بالمعاملات في المعتقلات، واستعراض تجربة الجزائريين فيها بأحداثها الأليمة المليئة بالحقائق التي تكشف عن همجية الاستعمار ووحشيته وأكون قد فتحت شهية البحث في موضوع شائك وخطير لطالما حاولت المدرسة الاستعمارية إخفاءه، لولا بعض أحرار العالم من المؤرخين والباحثين وفي مقدمتهم الباحثين الفرنسيين أنفسهم.

كما أتقدم بالشكر للأستاذ الدكتور يوسف مناصرية الذي ساعدني بتوجيهاته وملاحظاته ونصائحه، ومسؤولي المنظمة الوطنية للمجاهدين بولايات سطيف، برج بوعريريج، باتنة، والمجاهدين الرواة.

***عين ولمان في 16 فيفري 2006*** ***بلقاسم صحراوي***

# الفصل الأول
# التعريف بالمعتقل

المبحث الأول : إنشاء المعتقل

المبحث الثاني : مرافق المعتقل

المبحث الثالث : الحياة في المعتقل

## المبحث الأول: إنشاء المعتقل

عند اندلاع الثورة التحريرية الكبرى في 01 نوفمبر 1954، سارعت السلطات الاستعمارية كعادتها إلى اتخاذ سلسلة من التدابير والإجراءات التعسفية،في محاولة للقضاء على الثورة وإخمادها في مهدها. فقامت بمحاولات واسعة النطاق في المدن والقرى والمناطق التي انطلقت منها الثورة، وأخذت في فتح مراكز التعذيب وأبواب السجون وإنشاء المعتقلات، كما فرضت حالة الطوارئ[1] في البلاد في أفريل 1955 ويعني هذا القانون، اعتقال وسجن ومحاكمة كل شخص يشتبه فيه أنه منتمي أو متعاطف مع الثورة[2].

وكانت الإدارة الاستعمارية وعلى رأسها الحاكم العام جاك سوستال Jaque Sustelle[3] تهدف من وراء إقامة المعتقلات إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبعاد العناصر الحية عن الإسهام المباشر في الثورة.

- تسليط الإرهاب والقمع والتخويف، قصد إيصال هذه العناصر إلى السقوط وانهيار معنوياتها وبالتالي ضمها إلى الجانب الفرنسي عن طريق التعذيب وغسل المخ...

- العمل على بعث التفرقة السياسية بين المنتمين إلى جبهة وجيش التحرير الوطني وغير المنضوين تحت لوائها وإثارة النعرات الجهوية وخلق تضارب بين أبناء البلد الواحد للقضاء على الوحدة ومنع الشعب من الالتفاف حول جيش وجبهة التحرير الوطني.

- تهيئة هذه العناصر الجزائرية المعذبة بواسطة المصالح البسيكولوجية إلى قبول التعاون مع إدارة الاحتلال وتزكية المشاريع المضادة لمبادئ الثورة وأهدافها مثل قانون الإطار[4]، وجعلها

---

[1]- حالة الطوارئ : حالة استثنائية تفرض خلالها إجراءات وقوانين صارمة قصد التحكم في الوضع الطارئ.

[2]- محمد الطاهر، الأطرش، **المعتقلات والسجون الاستعمارية في الفترة ما بين 1 نوفمبر 1954 و20أوت 1956**، المنظمة الوطنية للمجاهدين، **الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، المنعقد بالجزائر 8-10 ماي 1984**، ص77.

[3]- جاك سوستال: الحاكم العام الفرنسي في الجزائر من 1955 إلى 1956، اعتمد سياسة ذات وجهتين، الأولى القضاء على الثورة والثانية التهدئة بهدف فصل الشعب عن الثورة.

[4]- قانون الإطار : تم إعداده سنة 1957، وكان هدفه تمزيق الوطن إلى أجزاء متناثرة وتشتيت شمل الشعب داخل كيانات صغيرة مستقلة عن بعضها ومرتبطة فقط بالمصالح المركزية في فرنسا.

في آخر المطاف مطايا للقوة الثالثة وهي الفئة التي تكون مرتبطة بفرنسا وتدافع عن وجودها في الجزائر، وتتكون من الحركى والعملاء والمتواطئين مع الاستعمار[1].

إن الهدف من إقامة هذه السجون والمعتقلات هو قمع الروح الوطنية لدى الجزائريين ومحاولة القضاء على لهيب الثورة والمد العسكري والسياسي اللذان أصبحا يسيران بخطى ثابتة نحو الاستقلال.

وقبل تناول موضوع"معتقل قصر الطير" كأنموذج من المعتقلات الاستعمارية في الجزائر، نقف أولا عند مفهوم "المعتقل" وأهم المعتقلات أثناء الثورة التحريرية.

**1- تعريـــف المعتقـــل:**

إن مصطلح المعتقل، لم يستعمل عند العرب القدماء كثيرا، إذ كانوا يستعملون الأسر والسجن والحبس. أما لفظ "اعتقل" فقد استعمل كالتالي:

عقله عن حاجته أي حبسه، وقد كان من الكلمات المهملة نسبيا[2]. ولكن أثناء الثورة التحريرية عادت مكانة المعتقل كمصطلح تاريخي، إذ أصبح يعني الحبس أو السجن، وهو يطلق على "كل مكان يجمع فيه الناس، وتقيد حرياتهم فيه، ويساقون إليه نتيجة لفوضى طارئة أو لثورة قائمة، فلا يتعرض من في المعتقل للمحاكمة باعتبارهم ليسوا مجرمين لكي يبت في أمرهم"[3]. وأطلق أثناء الثورة، على المكان الذي كان الفرنسيون يعتقلون فيه الوطنيين.

أما الفرق بين السجن والمعتقل، فيكمن في أن السجن قديم قدم الحضارات، بينما المعتقل لا يظهر إلا في الحروب والصراعات بين الدول، وفيه يحشر ذوو الأفكار الحرة والاتجاهات السياسية المختلفة .وتزول المعتقلات بزوال الحروب والفتن والقلاقل.هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية فإن السجن يتمتع بالاستقلال الإداري والمالي، أما المعتقل فهو رهين الظروف، ويكون تابعا

---

[1]- الأطرش، المرجع السابق، ص 96.

[2]- محمد، زغينة، شعر السجون والمعتقلات في الجزائر (1954-1962)، **رسالة ماجستير**، معهد اللغة والأدب العربي، جامعة باتنة، السنة الجامعية 1989/1990، ص16.

[3] – محمد الطاهر، عزوي، **ذكريات المعتقلين**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص13.

للجيش أو الدرك أو الشرطة وتتحكم فيه الظروف السياسية المحلية أو الدولية[1].

وعلى العموم، نستطيع القول أن المعتقلات في مفهوم الثورة التحريرية لا تخرج عن مفهوم السجن، وكان الجزائريون يطلقون عليها اسم الحبس[2]. لذا يقول أحد السجناء : "والخطأ الذي يقع فيه الكثير من الناس هو توهمهم بأن المعتقل أخف وطأة من السجن، وأن المعاملة فيه أفضل، والحقيقة هي أن فرنسا الاستعمارية بأجهزتها القمعية وقوانينها التعسفية الجائرة لا تفرق بين السجين والمعتقل ولا بين السياسي والمجرم، بل المجرم يحظى من طرف إدارة السجن بمعاملة خاصة"[3]، أما السياسي فيتعرض إلى التعذيب البدني والمعنوي دون مراعاة للقوانين .

ولعل العذاب الذي لاقاه المعتقلون في بعض المعتقلات يفوق عذاب السجون ومن ذلك معتقل قصر الطير الذي حول فيه المستعمرون حياة المعتقلين إلى جحيم لا يطاق، فترى المعتقل عبارة عن هيكل عظمي يمشي بين الأحياء لا تربطه بالحياة إلا تلك الروح المتشبثة به[4].

ومنذ اندلاع الثورة التحريرية، عمل الاستعمار الفرنسي على تكثيف حملات الاعتقال ضد كل من يشتبه في أمره دون أدنى رحمة أو شفقة مما جعله يحول أرض الجزائر إلى معتقلات وسجون ومحتشدات. ونظرا لكثرة المعتقلين من أبناء الشعب رجالا ونساء ممن ثبتت عليهم الشبهة وممن لم تثبت عليهم، تم فتح معتقل في شلال (جنوب مدينة المسيلة) في ماي 1955 ثم في الجرف (شرق المسيلة) في أوت 1955 ومعتقل بوسوي(جبال الضاية – جنوب سيدي بلعباس) في أوت 1955 ومعتقل آفلو (ولاية الأغواط ) ومعتقل سان لوي أو بطيوة أو أرزيو(غرب مدينة وهران) ومعتقل أركول (شرق مدينة وهران) ومعتقل سيدي الشحمي (جنوب شرقي وهران) وتيشي (قرب بجاية) ومعتقل لودي (غرب مدينة المدية)ومعتقل دويرة (متيجة) ومعتقل قصر الطير (جنوب

---

1– نفس المرجع، ص14.

2– عبد الملك، مرتاض، **المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية(1954 1962)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983،ص 112.

3– محمد الطيب، العلوي، "نضام الجبهة داخل سجن الحراش"، **مجلة أول نوفمبر**، تصدر عن المنظمة الوطنية للمجاهدين عدد 87، 1987، ص30.

4– علي، العياشي، "قصر الطير معتقل الموت البطيء"، **مجلة أول نوفمبر** العددان 88، 89، جانفي، فيفري 1988، ص ص33، 34.

مدينة سطيف)[1]. ويلاحظ أن هذه المعتقلات قد تم بناؤها في عهد سوستال وسياسة التهدئة من ناحية وقمع الثورة من ناحية أخرى .

### 2- **تحويل قصر الطير إلى معتقل:**

يرجع تاريخ قصر الطير إلى حوالي ثلاث قرون خلت، أي إلى العهد العثماني في القرن 17م. وسبب التسمية "قصر الطير" يعود إلى وجود بناية شاهقة، بلغ ارتفاعها حوالي 7 أمتار، وكانت الطيور الجارحة تبني فيها أعشاشها، وكان الصيادون يتوافدون عليها للقنص في أوقات الصيد، فسميت المنطقة بذلك الاسم[2].

ولما وصلت القوات الاستعمارية إلى المنطقة سنة1871، قاومها السكان بقيادة "لعروسي البوعبدلي" الذي سقط شهيدا في ميدان المعركة. غير أن المقاومة تواصلت بقيادة أحد أقرباء الشهيد وهو "أحمد باي بن المسعود بن السعدي" الذي ألحق بالعدو خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات[3].

وبعد احتلال المنطقة بادر المستعمر إلى طرد الأهالي وتجريدهم من أراضيهم التي تم توزيعها على المستوطنين وبعض العملاء. ودامت هذه الوضعية حتى اندلاع ثورة نوفمبر **1954**، التي انضم إليها سكان المنطقة كغيرهم من الجزائريين تلبية لنداء جبهة التحرير الوطني.

ونظرا لهذا الموقف المشرف للسكان، أقدمت الإدارة الاستعمارية على إنشاء مراكز عسكرية كان أبرزها مركز التعذيب بقصر الطير الذي أنشئ عام **1956**، ثم تم تحويله إلى معتقل للمجاهدين الأسرى اعتبارا من سنة 1957[4].

---

[1]- عزوي، "المعتقلات في الجزائر أثناء لثورة التحريرية"، **التراث**، تصدرها جمعية التاريخ والتراث الأثري لولاية باتنة، العدد 3، الجزائر 1988، ص ص 78-86.

[2]- العياشي، مرجع سابق، ص 30.

[3]- يحي، بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين 19و20**، الطبعة الأولى، دار البعث قسنطينة، الجزائر، 1980، ص 219.

[4]- عزوي، "تاريخ معتقل قصر الطير الخاص بالمجاهدين الأسرى أثناء الثورة التحريرية الكبرى"، **مجلة التراث**، العدد 4 ديسمبر 1989، ص159.

يقع المعتقل ببلدية قصر الأبطال (قصر الطير سابقا)، دائرة عين ولمان، على بعد حوالي 30كلم جنوب مدينة سطيف. وخلال الثورة كان ضمن الناحية الثالثة، المنطقة الأولى، الولاية الأولى، والمعتقل كما يروى عنه يختلف كثيرا عن باقي المعتقلات الأخرى، إذ جعلت منه فرنسا نموذجا للمعتقلات النازية خلال الحرب العالمية الثانية[1].

أما عن الأسباب الرئيسية التي دفعت الإدارة الاستعمارية إلى إنشاء معتقل في قصر الطير فنذكر منها ما يلي:

أ- الموقع الاستراتيجي للمنطقة، باعتبارها ذات أراضي واسعة ومنبسطة ومكشوفة، وهي بعيدة عن الجبال والمسالك الوعرة والغابات الكثيفة، كما أنها بعيدة عن التجمعات السكانية مما جعلها بمنأى عن أي هجوم وبعيدة عن الأنظار بحيث لا يعلم ما يجري فيها إلا من كان بداخلها.

ب-الظروف المناخية القاسية المتميزة بالبرودة الشديدة شتاء والحرارة المرتفعة صيفا، وهي من العوامل المساعدة على التعذيب والتنكيل والقهر.

ج- قمع السكان، اعتبارا لماضيهم في مقاومة الاستعمار منذ ثورة البوعبدلي سنة 1871، والعمل على إضعاف الثورة والحد من انتشارها باعتقال المجاهدين والمتعاطفين معها وصولا إلى إخمادها.

د- أن المعتقلات توفر للعدو الكثير من الإجراءات فلا يحتاج إلى المحاكمات ولا إلى المحاماة وغاية ما هنالك،جمع وحراسة ونقل ثم انتظار للظروف والمستجدات بانتصار الثورة أو فشلها[2].

لهذه الأسباب وغيرها،تم إنشاء معتقل في قصر الطير، فهذا المكان المعزول يوفر الشروط اللازمة،من سرية وبعد عن الأنظار وصعوبة الفرار منه لحصانة موقعه وإستراتيجيته مما يجعله مشرفا على منطقة واسعة، وبعيدا عن هجمات جيش التحرير الوطني.

---

[1]- ع. شبلي، "من فضائح المستعمر في معتقل قصر الطير"، **مجلة الجيش**، السنة 8 العدد341، ديسمبر 1991، ص 8.
[2]- عزوي، ذكريات المعتقلين (مرجع سابق)، ص 15.

وعن إنشاء المعتقل يقول المجاهد موسى قصاري[1]: "المجموعة التي حولها العدو من مراكز التعذيب إلى قصر الطير لبناء المعتقل كانت تتألف من ثلاثين معتقلا، منهم ثلاث مجاهدين[2]. والبقية فدائيين[3]. وفي صيف 1957، كانت فرق العدو التي تحرس المعتقل لا تزيد عن فصيلة وعدد أفرادها خمسة وثلاثين جنديا .وخلال ثمانية وعشرين يوما حفرنا نحن المساجين، القواعد والأسس للبيوت، ولأسباب أجهلها تم ترحيلنا بعد هذه المدة، وتوقف العمل بالمعتقل لمدة شهرين، ثم أعيد فتحه واستؤنفت عمليات البناء وعندما أدخل إليه المساجين في أكتوبر 1957، كان المعتقل يتكون من 30 بيتا، مقسمة إلى 9 أقسام، سميت بالأحرف اللاتينية من حرف (A) إلى حرف (I)، وهي تحتوي على مراقد وقاعات للتعذيب وغسل المخ..."[4].

يتربع المعتقل على 12 هكتار، وهو محاط بثلاثة أنواع من الحواجز:

– الحاجز الأول: عبارة عن أسلاك شائكة، تحيط بالمعتقل، يبلغ عرضها 6 أمتار، ملغمة ومجهزة بالأضواء الكاشفة.

– الحاجز الثاني: عبارة عن خط إنارة يحيط بالمعتقل.

– الحاجز الثالث: عبارة عن سياجين من الأسلاك العادية (غير الشائكة) تتوسطهما الكلاب البوليسية، التي تجوب الممر دون توقف[5].

وإلى نهاية سنة 1959، كان عدد المعتقلين في قصر الطير، يبلغ 200 شخص[6] من المجاهدين

---

[1]– للاطلاع على جوانب من حياته وجهاده، راجع ملحق التعريف ببعض المجاهدين الذين اعتقلوا بقصر الطير، ص ص 91-99.

[2]– المجاهد : لفظ أطلق أثناء الثورة التحريرية على كل جزائري انضم إلى جيش التحرير الوطني ليقاتل الفرنسيين.

[3]– الفدائي : يمارس العمل العسكري بالزي المدني، وقد اقتضى نظام الثورة تكوين فرق من الفدائيين لمساعدة جيش التحرير الوطني.

[4]– العياشي، المرجع السابق، ص31.

[5]– بوالصفصاف، عبد الكريم، **حرب الجزائر ومراكز الجيش الفرنسي للقمع والتعذيب في ولاية سطيف**، مديرية ومنظمة المجاهدين لولاية سطيف، دار البعث، قسنطينة الجزائر، 1998، ص486.

[6]- يبدوا أن هذا العدد قليل وقد مضى على فتح المعتقل أكثر من ثلاث سنوات، وفي اعتقادي أن العدد أكثر من ذلك بالنظر إلى الاعتقالات الواسعة التي تعرض لها المجاهدون.

والفدائيين والمواطنين العاديين، وأغلبهم من أبناء تلك المنطقة، ويقوم على حراستهم كتيبة من جنود العدو، عدد أفرادها 110 جنديا. على أنه بعد هذه السنة (1959) ازداد عدد المساجين بعد أن أصبح العدو يحول المعتقلين إلى قصر الطير من مختلف جهات الوطن.

وعن دخوله المعتقل، يقول المجاهد محمد بوقصة[1] ما يلي: "دخلت القصر في 5 أوت 1958 ووجدت فيه العديد من المجاهدين، فمنهم من كان من الولاية الأولى ومنهم من كان من الثالثة والثانية، أما جنود العدو فيزيد عددهم على كتيبة مدعمة بالسيارات المصفحة..."[2].

وكان العدو الفرنسي، بعد أن يلقي القبض على المجاهدين في المعارك، يقوم بتجميعهم في مراكز خاصة للاستنطاق والتعذيب ثم يصنفهم بعد أن يصل عددهم إلى 100 أو 150 مجاهدا أسيرا، ليتم نقلهم إلى معتقل قصر الطير خاصة الذين كانت الإدارة الاستعمارية تصنفهم بالمتشددين أي الثابتون على المبادئ الثورية[3].

والجدير بالذكر، "أن الأسرى المعتقلين هم الذين بنوا معتقل قصر الطير بسواعدهم، يحفرون التراب ويعجنونه بالماء ويمزجونه بالتبن ثم يصنعون الطوب بقالب، وعندما تجف ينقلونها على أكتافهم ويبنون بها المساكن. وكل مسكن يحتوي على 16 بيتا ومطبخ ومطعم ويأوي 200 أسيرا، إلى جانب مساكن عساكر الإدارة الفرنسية وكان الأسرى يأتون بالحجارة من الوادي المجاور ثم يقومون بتفتيتها إلى حصى صغيرة وغربلة الرمل ومزجه بالإسمنت وتحويله إلى طوب لتبنى به مساكن الجنود"[4].

ويؤكد المجاهد " محمد عبد الصمد" ذلك بقوله: أن المعتقل " يعتبر بمثابة ورشة عمل، يمون نفسه بنفسه، حيث أن جميع أدوات البناء تصنع داخله بسواعد المجاهدين المساجين الذين يعملون باستمرار سواء أثناء النهار أو الليل، وهذه الخطة اتبعها العدو كأسلوب تعذيب للتأثير على معنويات وصحة المعتقلين من جهة، وربحا لتكاليف بناء هذه المركز من جهة ثانية[5].

---

[1]- للإطلاع على جوانب من حياته وجهاده، راجع ملحق التعريف ببعض المجاهدين الذين اعتقلوا بقصر الطير، ص ص 91-99.
[2]- العياشي، المرجع السابق، ص31.
[3]- عزوي، نفس المرجع، ص 56.
[4]- شهادة مكتوبة للمجاهد "عيسى زدام" سلمها لنا رئيس جمعية أول نوفمبر بباتنة، الرائد عمار ملاح في 2005/04/13.
[5]-شهادة مكتوبة للمجاهد: محمد عبد الصمد المدعو " حمة لطرش"، سلمها لنا رئيس جمعية أول نوفمبر بباتنة في 2005/04/13.

## المبحث الثاني : مرافق المعتقل

يعد معتقل قصر الطير من أكبر السجون الاستعمارية، التي شيدت أثناء الثورة التحريرية وهو يضم العديد من الهياكل الرئيسية، نذكر منها على سبيل الإجمال ما يلي:

اثنا عشر زنزانة – مكاتب للتعذيب والاستنطاق– ساحة الأشغال الشاقة – ساحة التعذيب– قاعة الدعاية والتدريس وغسل المخ – مطبخ – مرحاض جماعي – ساحة رفع العلم – ساحة لتكسير الحجارة – قاعة سينما تعرض فيها أفلام للدعاية الاستعمارية – مجمعات سكنية خاصة بالمعتقلين –مساكن الضباط –مركز القيادة – مركز الذخيرة– بنايات إدارية مختلفة – سكنات للحركى[1] –إسطبلات لجمع المواشي وتربية الخيول– مخازن لجمع الحبوب – 6 أبراج مراقبة مجهزة بالأضواء الكاشفة[2].

وفيما يلي، تفصيل للمرافق الرئيسية للمعتقل:

### 1– المطبخ:

هو عبارة عن بيت صغير، به أدوات ووسائل تقليدية، يعلوها الصدأ ويلفها الغبار والأوساخ ويشرف على هذا المطبخ أحد المعتقلين الذين تأثروا بالحرب النفسية واختاروا الانضمام إلى صفوف العدو داخل المعتقل.

### 2– المطعـــم:

هو في الواقع عنوان لهيكل غير موجود، باعتباره يبقى مغلقا طول السنة.و من يراه يحسب أن المعتقلين يتناولون فيه طعامهم وشرابهم. لكن الحقيقة، هي أنه أقيم لتضليل الزوار الأجانب أو الهيئات التي قد تقوم بزيارة المعتقل لا أكثر[3].

### 3– المرقـــد:

عبارة عن مجمع مقسم إلى عدة أجنحة، وكل جناح مقسم إلى عدة بيوت منفصلة عن بعضها بجدران لا تسمح للمعتقلين بالحديث مع بعضهم بعض.وتقدر مساحة كل بيت بـــ15 م$^2$ طوله 4 أمتار وعرضه 3 أمتار وارتفاعه متران أرضيته مفروشة بالإسمنت ليكون باردا، وسقفه

---

[1]– هم الجزائريون الذين جندهم الجيش الفرنسي ونظمهم في وحدات صغيرة ، وضع على رأسها ضباط وضباط صف فرنسيين قصد استعمالهم لمحاربة الثورة وضرب الجزائريين ببعضهم .

[2]– وثائق خاصة بمديرية المجاهدين لولاية سطيف.

[3]– عزوي،المرجع السابق، ص 57.

بالزنك ليعكس الحرارة صيفا وقساوة البرد شتاء.ولا يتوفر على نوافذ للتهوية، وفي كل بيت ثمانية أسرة من الخشب "المتآكل بالسوس، تتخلله حشرات البق والقمل، ويسيطر البعوض على سقفه من الداخل " ويوجد على كل سرير حصير رقيق صنع من السمار[1]من طرف المعتقلين.

تسلم إدارة المعتقل للأسرى المجاهدين غطاءا واحدا،يبقى مع كل واحد منهم طوال السنة بلا تنظيف ولا تجديد.وتفتقر هذه المراقد إلى الإنارة، ويعاني فيها المعتقلون من ضيق التنفس والأوساخ والروائح الكريهة وانتشار الحشرات في كل أرجائها.[2]

### 4- المرحـــاض:

لا توجد مراحيض بالمفهوم المتعارف عليه بين الناس. وإنما توجد صهاريج حديدية، سعة 55 لتر، وضعت في زاوية الجناح، مكشوفة، دون غطاء أو ستر، مما يجعل المتجه إليها بدافع الحاجة يتصبب عرقا من شدة الحياء. كما يصاب من جراء ذلك بأمراض وحروق في العينين بسبب الروائح الكريهة التي تنبعث من الصهريج،الذي يبقى لأيام دون تفريغ، مما يزيد من معاناة المعتقلين[3].

### 5- الحمـــام:

إذا كان الحمام من مرافق الحياة التي يجد فيها الإنسان، الراحة والاستجمام ويزيل التعب عن نفسه وجسمه، كما يزيل الأوساخ المتراكمة على بدنه جراء العرق والغبار والأشغال، فإنه في معتقل قصر الطير، يعتبر الحمام أحد وسائل التعذيب النفسي والجسدي. حيث كان المعتقلون أثناء الاستحمام إذا طلبوا الماء البارد الفاتر في فصل الصيف، يطلق عليهم الماء الساخن جدا وإذا طلبوا الماء الساخن في فصل الشتاء يطلق عليهم الماء البارد. وهو ما يتسبب في الحروق الجلدية التي تحدث تشوهات خطيرة ينتج عنها سيلان الدم إلى جانب انتشار الأمراض الصدرية والسعال والتهاب الحنجرة وغيرها.كما يشترط عليهم في هذا الجو اللاإنساني كشف عوراتهم، ومن خالف ذلك يعرض نفسه لعذاب شديد[4].

### 6-قاعة غسل المـــخ:

---

[1] – السمار: نبات عشبي، له سيقان طويلة ومنتصبة، يستعمل لصنع السلال والحصير.

[2] – عزوي، المرجع السابق، ص 58.

[3] – نفس المرجع، ص ص 58-59.

[4] – نفس المرجع، ص 59.

هي عبارة عن بهو فسيح، يتسع لأكثر من مائة مقعد، بها سبورة ومصطبة ومكتب للمدرس تقدم فيها دروس يومية صباحية، مدة الحصة ساعتان، تتمحور حول تمجيد فرنسا وانجازاتها في الجزائر. وفي نفس الوقت تسيئ بهذه الدروس إلى الثورة الجزائرية وقادتها والمتعاطفين معها.

وتقدم هذه الدروس باللغتين الفرنسية والعربية البسيطة، وبطريقة ذكية ومؤثرة يغلب عليها طابع الخطابة، وكل ذلك كان بقصد استمالة بعض المعتقلين والاستحواذ على عقولهم بشتى الوسائل والطرق وبمختلف عوامل التأثير، لغسل أمخاخهم وتحويل أفكارهم عن الثورة[1].

وفي نهاية الأسبوع، يجري الاختبار لمعرفة ما إذ كان المعتقل المستهدف قد استوعب ما لقن له خلال الأسبوع المنصرم. وتتواصل العملية لعدة شهور، دروس تتلوها اختبارات في نهاية الأسبوع إلى أن تحصل النتيجة بفعل الاستمرار والتكرار. فتتغير مواقف بعض المعتقلين الذين تأثروا بما قيل لهم من المدرسين النفسانيين، وتستمر الضغوط النفسية عليهم حتى ينهاروا ويرتموا نهائيا في أحضان العدو الفرنسي فيتم استخدامهم في عمليات التأثير على بقية المعتقلين.

أما الذين لم يتأثروا بتلك الدروس ولم يخضعوا للتأثيرات والضغوط النفسية، فتستمر معهم المحاولات دون كلل أو ملل، بمعزل عن المتخاذلين، حتى إذا يئسوا منهم، حولوا إلى أماكن خاصة للتعذيب تناسب تصلبهم وثباتهم على المبدأ الثوري [2].

### 7- الزنزانات :

تتميز زنزانات معتقل قصر الطير بخصائص تنفرد بها عن قاعات التعذيب بالماء والكهرباء والغاز بمعتقلات النازية في أوربا، ويبلغ طول كل زنزانة 1,20 م وعرضها 80سم وارتفاعها أزيد من متر. وهي خالية من النوافذ، فلا يدخل الهواء إلا من الفجوات والشقوق في أسفل الباب الخشبي. وهي مفروشة بالحصى من مختلف الأحجام، والأسلاك الشائكة مثبتة على سقفها ومغطاة

---

[1]- حوار مع المجاهد جوهري فضيل يوم 9 أفريل 2005 بمقر سكناه ببلدية قصر الأبطال (قصر الطير سابقا) وللاطلاع على جوانب من حياته وجهاده راجع ملحق التعريف ببعض المجاهدين، ص ص 91-99.

[2]- عزوي، المرجع السابق، ص ص 60-61.

من الخارج بالقصدير، وجدرانها ملبسة بالطين[1].

ولا يسمح للسجين بالخروج منها إلا مرة واحدة كل ثلاثة أيام لرمي فضلاته من العلبة التي سلمت له. وإمعانا في الإهانة وتحطيم الكرامة الإنسانية، لا يسمح له بغسل تلك العلبة، مما يجعل الرائحة الكريهة ملازمة له على الدوام. وعندما يلاحظ الجلادون، الرائحة أخذت تنبعث من أجسام المعتقلين، يأخذونهم إلى حوض ماء للاغتسال، ولكن بصورة جماعية وهم عراة[2].

وهناك من المجاهدين، من يصنف الزنزانات بحسب فصول السنة، كزنزانة الصيف المتميزة بكونها مبنية كلها بالاسمنت ولها باب وليس لها نوافذ، بحيث أن الهواء يكاد يكون منعدما، أما زنزانة الشتاء، فمبنية بالطوب وسقفها من القصب بحيث يسمح للمطر والثلج بالتسرب إلى الداخل ولها باب فيه فراغ يقدر بحوالي 30 سم، ونافذة بـــ 60 سم، وذلك كي يبق الهواء باردا دوما، والسجين في هذه الحالة معرض للتجمد مثلما حدث للشهيد مبارك من تيزي وزو، وأحيانا يدخل السجين إل الزنزانة عاريا تماما، كما جرى للسيدين " بلعباس امعمر و" رطاب إسماعيل "[3].

## 8- السيلون الأحمر:

هو مبنى خاص للتعذيب، منفصل عن باقي المجمعات، مطلي باللون الأحمر، واللون الأحمر وحده كاف بأن يعطي أكثر من تفسير، وهي عملية نفسية ترهيبية، تجري فيه أصناف العذاب النفسي والجسمي والأفعال اللاأخلاقية، وكذلك لإرغام المعتقلين على الاستسلام لإرادة فرنسا[4].

## 9- المصحـــة :

يوجد بالمعتقل مستوصف واحد، بناه المعتقلون بسواعدهم، وهو مقسم إلى عدة حجرات :

---

[1]- محمد الدرعي: " فضائع الجيش الفرنسي في الجزائر أثناء الثورة الجزائرية "، **مجلة الرؤية**، تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، السنة الثانية، العدد 3، 1997، ص ص 191-192.

[2]- عبد القادر، ماجن، " السجون والمعتقلات ومراكز التعذيب وضحاياها"، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 91/90، مارس- أفريل 1988، ص 51.

[3]- شهادة مكتوبة للمجاهد" عيسى زدام" من سطيف، سلمها لنا رئيس جمعية أول نوفمبر بباتنة في 2005/04/13.

[4]- عزوي، المرجع السابق، ص ص 61-62.

واحدة للفحص وأخرى للإسعاف أين يتم فيها التمريض والتضميد والحقن بالإبر وغرفة خاصة بالصيدلة فيها بعض الرفوف، وزعت عليها علب من الأدوية التي تعالج السمنة والمواد الدهنية التي تجمل الشعر وتميع الجلد مما يجعله رطبا لينا ! ووجود هذه المواد في مجملها لا علاقة له بصحة المعتقلين ولا بالأمراض التي يعانون منها في هذا الجحيم. ويحرم عليهم دخول هذا المستوصف إلا في حالات نادرة، حيث يصل فيها المعتقل إلى حافة الموت، ففي تلك الحالة تقدم للمريض الإسعافات الأولية لإنعاشه وإعادته إلى الحالة التي كان عليها، ليعاد إلى العذاب من جديد وهكذا.

أما وسائل العلاج، فما كان منها لا يصلح للاستعمال، لأن مدة صلاحيتها تجاوزها الزمن من طول بقائها في الرفوف دون استخدام[1].

---

[1]- نفس المرجع، ص 72.

## المبحث الثالث: الحياة في المعتقل

إن الكتابة عن الحياة في السجون والمعتقلات أثناء الثورة التحريرية أو الجانب المجهول من الكفاح، هي كتابة عن حياة ثرية بصور ومواقف النضال والكفاح المستميت والتحدي للإدارة الاستعمارية التي اتخذت من القسوة الفظيعة والتعذيب الشنيع وامتهان الكرامة الإنسانية، عرفا وقانونا، ومع ذلك فهي مرحلة يعتز بها كل معتقل، لأنها فترة تجسم الإرادة والصمود اللتين مكنتا المعتقلين من تحويل السجون والمعتقلات إلى معاقل للكفاح والمواجهة مع الإدارة الفرنسية، إيمانا منهم بأن الكفاح سلسلة متصلة الحلقات، ولا يسمح لأي مناضل صادق ومخلص أن يستسلم أمام قساوة الحراس والجنود الذين انتقلوا من عالم المخلوقات العادية إلى كائنات شاذة سادية، همهم التفنن في تعذيب المعتقلين العزل [1].

إن الحياة في معتقل قصر الطير تشبه إلى حد كبير ما كان يجري في معتقلات النازية خلال الحرب العالمية الثانية. وقد عانى فيه المجاهدون الأسرى ما يفوق الوصف ويعجز عنه التعبير.

فاللباس الذي كان يرتديه المعتقلون هو من مخلفات الحرب العالمية الثانية، ومن لون عسكري يحمل علامة "رقم واحد"في الظهر، وهو من صنع انجليزي يتكون من سروال وسترة فوقية وحذاء، يستمر مع المعتقل طوال السنة دون تبديل وحينما يوزع على المعتقلين لا يراعى فيه القياس، فالحذاء قد يكون واسعا وقد يكون ضيقا يعيق عن المشي بسهولة كما أن السروال تارة يعرقل الحركة بضيقه، أما السترة فأحيانا تكون قصيرة وأحيان أخرى تكون طويلة تتدلى على الأرجل، وهذا اللباس من شأنه أن يجعل صاحبه مثيرا للسخرية، ويستغل لهدف مقصود وهو قتل الإحساس والشعور بالكرامة لدى المعتقلين[2].

---

[1]- الجنيدي، خليفة وآخرون ، **حوار حول الثورة**، ج 3، منشورات المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، المؤسسة الوطنية للفنون المطبيعة، الجزائر، 1986، ص ص 90-91.

[2]- عزوي ، المرجع السابق، ص ص 62-63.

1- **نظام الأكل :**

يقدم الأكل في أواني قديمة، هي عبارة عن علب الطماطم والسردين وملعقة وإناء للغسيل وهي بدل أن ترم في القمامة، تستغل في المعتقل، ولا يراعى فيها النظافة، لأن الماء غير كاف للشرب، فما بالك بتنظيف الأواني من الأوساخ والفضلات[1].

أما نوعية الأكل، ففي الفطور يحصل المعتقلون على قليل من القهوة، والغذاء عبارة عن مرق ممزوج، بقليل من الحمص أو العدس أو الفاصوليا، وبدون ملح لمدة أسبوع وأحيانا أسبوعين. وفي بعض المرات تكون " الوجبة" مالحة جدا في نفس المدة، وهي على قلتها وعدم فائدتها يحرم منها بعض المعتقلين أياما، وقد مات العديد منهم بسبب الجوع وأغمي على البعض الآخر[2].

أما في شهر رمضان، فالظروف لا تختلف عن بقية الشهور. فالمعتقلون يصومون رغم ما يعانونه من الجوع والتعذيب بالأشغال الشاقة وكانت إدارة المعتقل تفرض عليهم الجمع بين الفطور والسحور معا ولا يتسلم الواحد منهم إلا لترا واحدا من الماء خلال 24 ساعة، فمنه يشرب ويغسل ومنه يتوضأ للصلاة [3].

2- **نظام النوم :**

توجد المراقد في كل مجمع، وهي مقسمة إلى عدة أجنحة للنوم، وكل جناح مقسم إلى أربعة بيوت، وكل بيت فيه ثمانية أسرة مركبة فوق بعضها، وعلى كل منها حصير من " السمار"، صنعه المعتقلون، وهذا الفراش مع ما يحدثه من الأضرار الجسمية، مملوء بالحشرات المختلفة التي تزيد من عذاب وآلام المعتقلين، وهناك الكثير من المعتقلين يفترشون الورق المقوى والأكياس التي يجدونها بين الفضلات[4].

---

[1]- نفس المرجع، ص 64. وأنظر أيضا : " التقارير الدولية تفضح مجرمي الحرب الفرنسيين "، **المجاهد**، ج 2، العدد59، 1960/01/11، ص 5.

[2]- الجنيدي، **حوار حول الثورة** (مرجع سابق)، ص 86، ونفس الشهادة وردت في الحوار الذي أجريته مع المجاهدين : مراكشي السعيد وشتوح البشير بمقر منظمة المجاهدين ببرج بوعريريج بتاريخ : 2005/05/17، وللاطلاع على جوانب من حياتهم وجهادهم، راجع ملحق التعريف ببعض المجاهدين، ص ص 91-99.

[3]- عزوي ، المرجع السابق، ص 65.

[4]- نفس المرجع، ص 66، وما ورد في الشهادة المكتوبة للمجاهد " عيسى زدام" من سطيف سلمها لنا رئيس جمعية أول نوفمبر بباتنة في 2005/04/13.

أما الغطاء فعبارة عن نصف "زاورة" لكل معتقل وهي من بقايا قوات الحلفاء في الحرب العالمية الثانية.وتبقى مع المعتقل سائر فصول السنة وقليل من المعتقلين من يملك تبانا أو منامة، بينما الأغلبية تنام بملابس النهار، وهذا الغطاء لا يقي من البرد الذي يميز الهضاب العليا شتاءا مع العلم أن التدفئة منعدمة. وفي فصل الصيف حيث ترتفع درجة الحرارة ترى المعتقلين يتصببون عرقا ويشعرون بالاختناق من قلة الأوكسجين، فضلا عن الحشرات التي تهاجم النائمين باللسع والوخز مما يزيد من معاناتهم.

لكن المعتقلين، وبحكم الحاجة، يصنعون مصابيح زيتية من علب التبغ "الشمة" التي يسرقون لها الزيت من المطبخ، ويشعلونها في أوقات ضيقة جدا وذلك بقصد قراءة بعض المناشير أو البيانات وبها يستعينون على محاربة الحشرات أيضا[1].

**3- الحلاقة في المعتقل:**

إذا كانت الحلاقة بطبيعتها وذكر اسمها تدل على النظافة والاهتمام بصحة المعتقلين، فإن الواقع في معتقل قصر الطير يكذب ذلك، إذ لا يملك أي معتقل "شفرة" للحلاقة ولا يملك موسى ولا مقصا ولا أي شيء من لوازم الحلاقة، ويلجأ في بعض الأحيان إلى التقاط بعض "الشفرات" المرمية في قمامة الجنود الفرنسيين، فيركبها في عود خشبي ويحلق بها وجهه، أما شعر الرأس فكان لا يحلق إلا نادرا، ويكون بنفس طريقة حلق الوجه وأحيانا عندما تفرض على المعتقل عقوبة تحليق الرأس. وفي بعض المرات تحلق للمعتقل صلعته وتبقى جمجمته، كما يحلقون نصف الشارب ويبقون على النصف الآخر، وذلك بقصد التشويه والاحتقار والسخرية، وتبالغ إدارة المعتقل في إذلال المعتقلين وأهانتهم خاصة المتمسكين منهم بالمبادئ الثورية حيث يحلقون لهم شعر الرأس والحواجب واللحية والشارب وأشفار العينين إمعانا في إذلالهم حتى يخضعوا لإرادة فرنسا وسياستها [2].

**4- المصحة في المعتقل:**

رغم وجود مستوصف في المعتقل فإن المعتقلين لا يستفيدون من خدماته إلا في حالات نادرة، حين يصل فيها المريض منهم إلى حالة الخطر المنذر بالموت. أما وسائل العلاج، فالموجود

---

[1]- عزوي ، نفس المرجع، ص ص 66-67.

[2]- نفس المرجع، ص ص 70-71، ونفس المعلومات وردت في شهادة المجاهدين الرواة.

منها لا يصلح للاستعمال باعتبار مدة صلاحيتها تجاوزها الزمن من طول بقائها في الرفوف دون استهلاك. وبالتالي انتشار الأمراض بكثرة نتيجة نقص المناعة بسبب سوء التغذية والإرهاق الجسمي وانعدام النظافة. أما الامراض الشائعة بين المعتقلين فهي : السل والربو والرمد الحبيبي، والتهاب العينين والجذام والجرب والحساسية ومرض الصفاير وضغط الدم والأعصاب والزكام الدائم والتهاب الحنجرة والمعدة وداء المفاصل وأمراض القلب[1].

**5- النشاطات الثقافية :**

رغم أن إدارة المعتقل كانت لا تسمح بأي نشاط ثقافي داخل المعتقل وتمنع المعتقلين من حيازة أي شيء له علاقة بالقراءة والكتابة والتعلم، وحتى قصاصات الجرائد الممزقة لا تسمح بالتقاطها ولا بالنظر فيها، فإن المعتقلين يحاولون جاهدين تلقين بعضهم المبادئ الوطنية وحث أنفسهم على الثبات والمقاومة وحفظ الأناشيد الوطنية، مستعينين في ذلك بالكتابة على الجدران وبمصباح علبة "الشمة" أثناء الليل في المراقد وهذا ما قوى أملهم في الحياة وخفف عنهم بعض المعاناة ومكنهم من إفشال جميع المحاولات للنيل من شخصيتهم وتحطيم معنوياتهم وزعزعة ثقتهم بأنفسهم [2].

**6- الشعائر الدينية:**

**أ-** الصلاة:

رغم القمع المسلط على المعتقلين والأشغال الشاقة التي يرهقون بها، فإنهم كانوا يؤدون الصلاة حتى وإن كانت إدارة المعتقل قد منعت عنهم حتى أحجار التيمم، باعتبار أن كمية الماء الممنوح لكل معتقل وهي 1 لتر خلال 24 ساعة لا تكفي. ومع ذلك يجتهد المعتقلون في أداء الصلاة فرادى في المراقد، مفترشين لأدائها ألبستهم، لأن إدارة المعتقل لا تسمح لهم بأداء الصلاة جماعة وكانوا يجمعون الصلاة النهارية في الليل لأنهم كانوا يرهقون بالأشغال الشاقة نهارا، ومن ضبط يصلي في النهار فإنه يعاقب عقابا شديدا [3].

---

[1]- نفس المرجع، ص ص 72-73.

[2]- نفس المرجع، ص ص 73-74. ونفس هذه المعلومات أكدها لنا المجاهدون الرواة خلال الحوارات التي أجريتها معهم.

[3]- عزوي، نفس المرجع، ص 74.

**ب– الصيام:**

كان المعتقلون يصومون شهر رمضان، رغم الأشغال الشاقة والعذاب المسلط عليهم، متحدين العدو الذي كان يقصد من وراء ذلك، صرفهم عن أداء ما فرض عليهم في هذا الشهر المبارك[1]. وعندما يحل المغرب، يفطرون على قليل من العدس أو الحمص أو الجلبانة مع قطعة من الخبز. وبعد الانتهاء مما يمكن تسميته تجاوزا وجبة الفطور والسحور معا، لأن إدارة المعتقل تفرض عليهم ذلك، كان المعتقلون يجتهدون في أداء صلاة التراويح فرادى، حتى بالنسبة لمن لا يعرف إلا سورة الفاتحة فقط [2].

7- **الأشغال اليومية :**

وهي موزعة بين المعتقلين بحسب تصنيفهم بين الأشغال الكبرى والوسطى والصغرى، ولا يعفى منها أحد حتى ولو كان مريضا، وهي كما يلي:

أ– الأشغال الكبرى :

تتمثل الأشغال الكبرى أو الشاقة في صناعة الطوب ونقله والبناء به ثم تهشيمه وتكسيره من جديد. ويجبر المعتقلون الثابتون على المبدأ الثوري على الحفر والردم والتنظيف دون راحة ومن كسر منهم ذراع فأس أو مجرفة بالمصادفة ومن دون سبب، فإن الجميع يتعرض للعقاب، ويمنعون من الأكل والشرب ويزج بالكثير منهم في الزنزانات، وذلك بهدف إثارة العداوة والبغضاء بين المعتقلين للانتقام من زميلهم الذي تسبب لهم في العقاب الجماعي. لكن المعتقلين تفطنوا لهذا الأسلوب الخبيث، فعوض أن يقاطعوا المتسبب أصبحوا يتضامنون مع بعضهم، فخيبوا بذلك مساعي العدو فيما كان يهدف إليه من تمزيق الوحدة والتضامن داخل المعتقل [3].

ب– الأشغال الوسطى :

وهي من الأعمال الهينة، يقوم بها المعتقلون الضعفاء جسميا والعاجزون عن الأشغال الكبرى. وتتمثل في جمع التبن وتفتيته ونقل الماء وتكسير الحجارة ونسج الأفرشة من نبات

---

[1]– حوار مع المجاهد ميهوبي عبد الله يوم 2004/06/06 بمقر بلدية قصر الأبطال (قصر الطير سابقا). وللاطلاع على جوانب من حياته وجهاده راجع ملحق التعريف ببعض المجاهدين، ص ص 91-99.

[2]– عزوي ، المرجع السابق، ص 75.

[3]– نفس المرجع، ص ص 75- 76.

"السمار"، وجمع أعقاب السجائر وغربلة الرمل وذر التراب ونقل الحصى، وهي أعمال يرمي العدو من ورائها إلى إذلالهم وتحطيم معنوياتهم [1].

ج- الأشغال الصغرى :

وتعتبر من الأعمال الخفيفة يقوم بها بعض المعتقلين كتنظيف الفناء، وجمع الفضلات ورمي القمامة. وقد أتاحت هذه الأشغال للمكلفين بها التقرب من الجنود الفرنسيين وكسب ودهم مما سمح لهم بالحصول على بعض المعلومات العامة حول الأوضاع والأحداث الجارية بالإضافة إلى التجول داخل المعتقل وبالتالي مكنتهم من التعرف على العديد من المعتقلين ونقل أخبارهم إلى زملائهم وتبادل المعلومات والأخبار بينهم [2].

**8-المراسلات والزيارات :**

إن المعتقلين بقصر الطير، تفرض عليهم العزلة التامة والرقابة الصارمة والحصار الشديد، فلا يسمح لهم بالمراسلة ولا يستقبلون ذويهم وبالتالي لا يعرف عنهم هل أحياء أم أموات [3].

وفي أثناء هذه العزلة التي قد تستمر أكثر من سنة، تجرى عليهم عمليات غسل المخ والتي يتم من خلالها الاطلاع على أفكار المعتقلين ثم يسمح لهم بمراسلة ذويهم الأقربين وذلك بمعدل رسالة في كل فصل والتي تمر على الرقابة ويشترط ألا يتعدى مضمونها السؤال عن أفراد العائلة صحة ومرضا. أما إذا ذكر فيها شيء من غير هذا القبيل فإن الرسالة تمزق ويتعرض صاحبها في المعتقل إلى العقوبة بالضرب أو وضعه في الزنزانة، ثم تنقطع المراسلة بعد ذلك لمدة فصل أو فصلين دون معرفة السبب من كلا الطرفين.

أما الزيارات فلم يسمح بها للمعتقلين إلا في بداية 1961، وهو تاريخ استئناف المفاوضات الجدية بين الحكومتين الفرنسية والجزائرية، وبمعدل مرة واحدة في الشهر وكانت إدارة المعتقل

---

[1]- نفس المرجع، ص 76.

[2]- نفس المرجع، ص ص 76 -77.

[3]- العياشي ، المرجع السابق، ص 34.

تطلب من الأهالي الزائرين إقناع ذويهم من المعتقلين بقبول سياسة فرنسا والانصياع لإرادها .وإذا لم يقبلوا فإن الزيارات تتوقف وحتى المراسلات تمنع عنهم مدة من الزمن عقابا لهم [1].

**9- انتقال الأخبار بين داخل المعتقل وخارجه:**

رغم أن إدارة المعتقل كانت تفرض رقابة صارمة فإن الأخبار كانت ترد إلى المعتقل وتخرج منه. فالأخبار الوافدة من خارج المعتقل كانت تتم عن طريق الرسائل التي تلف في السجائر وعلب التدخين وترد بواسطة بعض المعتقلين الذين يخرجون لممارسة الأشغال أو بواسطة من ذهبوا إلى العلاج في المستوصفات أو بناء بعض المباني، ومن ثم يتمكن هؤلاء من جمع أخبار الثورة ونشرها داخل المعتقل بطرقهم الخاصة. كما تفد الأخبار إلى المعتقلين عن طريق من كانوا يذهبون منهم إلى رمي القاذورات والأوساخ، وأيضا عن طريق المعتقلين الجدد، وحتى من بعض الحراس الذين تصاحبوا مع بعض المعتقلين .

أما الأخبار الصادرة من داخل المعتقل إلى الخارج، فكانت تتم عن طريق المعتقلين الذين يقضون نهارهم في الأشغال الشاقة خارج المعتقل فيسربونها للمواطنين الذين وثقوا بهم أو عن طريق المعتقلين الفارين.

أما انتقال الأخبار بين المعتقلين، فكانت صعبة بالنظر إلى صعوبة اللقاء أو بسبب المنع والحواجز والرقابة المستمرة. ومع ذلك كان المعتقلون يتبادلون الأخبار بواسطة الرموز والإشارات وبعض الحركات مثل مسك الأنف وكانوا يقصدون به الجنرال ديغول، وعن طريق المعتقلين المسخرين للأعمال الصغرى الذين يسمح لهم بالتجوال في أرجاء المعتقل بالنظر إلى طبيعة أعمالهم[2].

**10-الظروف النفسية للمعتقلين :**

تختلف الظروف النفسية باختلاف نوع المعتقلين، فالبعض يترقب الانتصار والبعض الآخر يتأثر بما يأتيه من الأخبار عن طريق الرسائل ومنهم من يترقب الخروج وذلك بما يتلقاه من الوعود

---

[1]- عزوي ، المرجع السابق، ص ص 67-68. ونفس الشهادة وردت في الحوار الذي أجريته مع المجاهدين : معضادي الطاهر، زيداني فرحات، وبلعروق لخضر يوم : 2005/05/17 بمقر منظمة المجاهدين ببرج بوعريريج. وللاطلاع على جوانب من حياتهم وجهادهم، راجع ملحق التعريف ببعض المجاهدين، ص ص 91-99.

[2]- عزوي ، المرجع السابق، ص ص 63-64.

عن طريق الإدارة الاستعمارية، والبعض الآخر ينتظر العذاب مرة أخرى، وتجده يعيش على أعصابه، فلا يستريح ولا يهدأ له بال. والبعض الآخر انحطت معنوياته بما يسمع من خطب"صوت البلاد"[1] وترى اليأس يعلو محياه، والقلق يسيطر على نفسه [2].

ومهما تكن معنويات المعتقل، فإنها تتأثر لا محالة، وقد مرض كثير من المعتقلين بالأمراض النفسية لما مر بهم من المحن والآلام والاضطراب وعدم الشعور بالأمان والاستقرار، فترى المعتقل "يمشي متوتر الأعصاب، يتحدث بلا تركيز، يفكر بلا إطار، ينظر بدون إمعان، يأكل بلا ذوق يتريض بلا وقت، يصلي بلا خشوع يقرأ بلا إتمام، يطالع بلا فهم، يندفع بلا هدف، يسمع بلا وعي، يتذكر بدون ترتيب، تتقاذفه الآمال وتتصارع في نفسه المبادئ، تشتد أنفاسه أحيانا وتفتر دقات قلبه أحيانا أخرى، وتعلو محياه الكآبة مرة أخرى" [3].

هذا هو حال بعض الرجال بين أسوار المعتقلات وجدران السجون. وهناك البعض الآخر من الرجال وهم الأكثرية يتمتعون بإيمان قوي ومبادئ صلبة وعقيدة راسخة، وهؤلاء لم تلن قلوبهم و لم يتسرب الشك أو اليأس إلى نفوسهم، يقابلون العدو بصبر وثبات، ويجابهون الحرب النفسية الممارسة ضدهم، حتى أن الضابط المسير للمعتقل " أرشونو ARCHONOT" خاطب بعض المعتقلين الثابتين على المبادئ الثورية قائلا :" إذا كنتم رجالا سأكون معكم رجلا ابتعدوا عن طريق المعتقلين الآخرين أترك سبيلكم لأن كل نشاط أقوم به تفسدونه علي بشباتكم"[4].

ويظهر هذا الكلام بأنه أخفق في كسب المعتقلين إلى جانب الإدارة الاستعمارية ومن ثم ألح على إدارته بأن تأمر بنقل بعض المعتقلين "المتصلبين" –بحسب وصفهم– إلى معتقل "آقبو" ليتخلص منهم، فيخلو له الجو، وبالتالي يتمكن من فرض سياسته على بقية المعتقلين كما يشاء.

---

[1]– إذاعة موازية لإذاعة "صوت الجزائر" أنشأتها السلطات الاستعمارية للدعاية والترويج لفكرة "الجزائر فرنسية"، والعمل على تشويه الثورة والمجاهدين وممارسة الضغوطات النفسية على الجزائريين بهدف إضعاف عزائمهم والحط من معنوياتهم ونشر اليأس في أوساطهم. ويشرف عليها رجال ذوي خبرة في الدعاية والحرب النفسية.

[2]– عزوي ، "المعتقلات في الجزائر أثناء الثورة التحريرية"، **مجلة التراث** ( مرجع سابق) ص ص 88-89.

[3]– عزوي ، "المعتقلات في الجزائر أثناء الثورة التحريرية الكبرى"، **مجلة أول نوفمبر**، العددان 89/88، جانفي، فيفري 1988، ص 37.

[4]– عزوي ، **ذكريات المعتقلين**(مرجع سابق)، ص 77.

**11- القيام بعمليات الفرار من المعتقل :**

واستمر الكفاح والنضال داخل المعتقلات، كما تصاعد التعسف والقمع والتعذيب والترهيب من لدن الإدارة الاستعمارية. وأصبح نزلاء المعتقلات والسجون يفكرون في إيجاد وسائل للهروب والالتحاق بصفوف الثورة من جديد. خاصة وأن القوانين الداخلية لجيش التحرير الوطني تنص على أن المجاهدين إذا ألقى العدو القبض عليهم، فإن واجبهم هو :

أ- عدم إفشاء أي سر من أسرار الثورة.

ب- أن يضعوا الفرار من سجن العدو أمام أعينهم باستمرار [1].

ومن أهم العمليات الناجحة، فرار القائد مصطفى بن بوالعيد من سجن الكدية بقسنطينة ليلة 1955/11/11 صحبة رفاقه ومنهم الزبيري، طالبي، محمد العيفة، مشري، شوقي، وغيرهم ونجاح بعض المعتقلين في الفرار من معتقلات بوسوي وآفلو وعين وسارة وغيرها [2]. أما في معتقل قصر الطير، فقد سجلت عدة محاولات فرار نذكر منها :

- عملية هروب سنة 1959 :

قام بها معتقلان في يوم اشتدت فيه الرياح والعواصف وأظلمت الدنيا من كثرة الأتربة التي حملتها الرياح حيث وضع المعتقلان أغطيتهما على الأسلاك الشائكة وقفزا عليها، وتمكنا من الهروب ليلتحقا بجيش التحرير والوطني. أما رد فعل العدو، فكان تسليط العقاب على بقية المعتقلين تطبيقا لمبدأ المسؤولية الجماعية وتشديد الحراسة واللجوء إلى وضع أثقال حديدية في أرجل المعتقلين حتى لا يتمكنوا من الفرار مستقبلا [3].

- عملية هروب سنة 1960 :

حدثت في أوائل سنة 1960، في ليلة ممطرة كانت مصحوبة برياح قوية، تسببت في إسقاط بعض أعمدة السياج مما شجع معتقلان على الفرار والتحقا بأحد المراكز التابعة للثورة سابقا، إلا أن صاحب المركز وبعد أن أمّنهما بالترحيب والتكريم وأثناء نومهما قام بالإبلاغ عنهما للقوات الاستعمارية فأعيدا إلى المعتقل من جديد والمعتقلان هما المجاهدان: عمار ترياش، وبن فريحة العيد[4].

---

[1]- بو الطمين، جودي الأخضر ، **لمحات من ثورة الجزائر**، الطبعة الثانية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص 157.

[2]- الأطرش ، المرجع السابق، ص 92.

[3]- عزوي ، المرجع السابق، ص 78.

[4]- نفس المرجع، ص 78. ونفس هذه المعلومات وردت في شهادات المجاهدين الرواة.

- عملية هروب سنة 1961 :

قام بها أحد المعتقلين الذي اتهمه زملاءه بالخيانة والعمالة للعدو وقاطعوه، فأحس بالعزلة وتأثر نفسيا بالمقاطعة التي فرضت عليه ففكر في وسيلة تنقذه من المحنة، فاهتدى إلى الهروب عن طريق الاختفاء في صندوق القمامة، فنجا والتحق بالثورة[1].

- القيام بالهروب سنة 1962:

بعد توقيع الاتفاق على وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962، بدأ العدو الفرنسي يتغاضى عن محاولات الهروب، بل وأصبح يشجع الموالين له في المعتقل على الفرار والانضمام إلى الثورة، لتلميع صورهم والتغلغل في صفوف المجاهدين ومن ذلك فرار أحد العملاء المدعو " محمد أرزقي" في وضح النهار وأمام حراس المعتقل دون أن يعترضه أحد. في حين تم إطلاق الرصاص على أحد المعتقلين عندما حاول الفرار عن طريق صندوق القمامة وألقي عليه القبض وأعيد إلى المعتقل، لأنه ببساطة لم يكن عميلا، ولعله سيبلغ بالخونة إلى جيش التحرير الوطني[2] .

- عملية الهروب من مدينة سطيف :

قامت بها مجموعة من المعتقلين الذين كانوا ينقلون إلى مدينة سطيف للقيام ببناء سجن هناك وبمساعدة بعض المواطنين واستغلال لباسهم المدني وثقة الحراس بهم اندسوا بين المواطنين وتمكنوا من الفرار، والالتحاق بصفوف الثورة [3].

- القيام بالهروب عبر الوادي :

وقعت المحاولة أثناء الأشغال التي كان المعتقلون يقومون بها بالوادي المجاور للمعتقل بنقل الرمال وتحويلها من مكان إلى مكان عقابا وعذابا، لكن المحاولة فشلت.

وتكررت المحاولات، ومنها قيام معتقلين هما "علي تيغرستين" و"سي الدراجي"، بتسلق جدار المعتقل بواسطة الحبل خلال منتصف الليل واجتازا السياج وتمكنا من الهروب والالتحاق بالثورة واستشهدا فيما بعد. كما قام بالهروب بعدهما من المستشفى كل من "سي عبد الرحمان بلعربي" و"سي الهادي" ولحقا بميدان الجهاد من جديد"[4].

---

[1]- نفس المرجع، ص 79. ونفس هذه المعلومات وردت في شهادات المجاهدين الرواة.

[2]- نفس المرجع، ص 79. ونفس هذه المعلومات وردت في شهادات المجاهدين الرواة.

[3]- نفس المرجع، ص 80. ونفس هذه المعلومات وردت في شهادات المجاهدين الرواة.

[4]- نفس المرجع، ص 80. ونفس هذه المعلومات وردت في شهادات المجاهدين الرواة.

# الفصل الثاني

# التعذيب في المعتقل

المبحث الأول : تصنيف المعتقلين.

المبحث الثاني : أنواع ووسائل التعذيب.

المبحث الثالث : أنواع عمليات غسل المخ.

## المبحث الأول : تصنيف المعتقلين :

لقد استخدم الاستعمار الفرنسي مند احتلاله للجزائر عام 1830، مختلف أساليب القهر والاضطهاد والقمع والترهيب والاغتيال والتعذيب ضد الشعب الجزائري، هذه الأساليب التي تطورت في نوعيتها وحجمها وتفنن الجلادون في استخدامها خاصة خلال الثورة التحريرية (1954-1962).

وأمام تصاعد العمل الثوري والنشاط العسكري في الجزائر بادرت الإدارة الاستعمارية إلى تأمين الوسائل المادية والبشرية والعسكرية، وإنشاء نظام قانوني استثنائي لمجابهة جبهة وجيش التحرير الوطني.

وكان أول القوانين صدورا هو قانون حالة الطوارئ الذي أعلن في 1955/04/03 والذي تم تعميمه ليشمل كل الأراضي الجزائرية بقراري 1955/04/06 و1955/05/28 وبالتالي تطبيق أسلوب القمع على أوسع نطاق.

كما حصلت الحكومة الفرنسية برئاسة " قي مولي"[1] من الجمعية الوطنية الفرنسية بتاريخ 1956/03/16 على "سلطات خاصة"، تسمح لها باتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الظروف والتطورات " ومن أجل إعادة النظام وحماية الأشخاص والممتلكات وصيانة الأرض"[2].

وهذا يعني أن السلطة التشريعية الفرنسية منحت السلطة التنفيذية الصلاحيات الكافية لكي تتخذ كل تدبير ضروري لحفظ النظام في الجزائر. كما منح هذا القانون للوزير المقيم في الجزائر روبير لاكوست[3] والذي عين بقرار 15 فيفري 1956 حاكما عاما للجزائر، صلاحيات خاصة.

---

[1]- قي مولي (1905-1975) شغل منصب وزاري في عدة حكومات فرنسية في الجمهورية الرابعة، عين رئيسا للحكومة سنة 1956، وقد لعب دورا قذرا في الحرب ضد الجزائريين.

[2]- سليمان، الشيخ، **الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين**، ترجمة: محمد حافظ الجمالي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص218.

[3]- روبير لاكوست (1898-1989) مناضل اشتراكي، شغل منصب وزير عدة مرات في ظل الجمهورية الرابعة، عين وزيرا مقيما في الجزائر من فيفري 1956 إلى 15 أفريل 1958.

ثم التعليمة الوزارية الصادرة عنه والتي تخول المسؤولية الكاملة لإعادة استتباب الأمن وحفظ النظام إلى الجيش الفرنسي وهذا بتاريخ 1956/05/07[1].

وبالتالي فإن النظام الاستثنائي الذي أقيم بإعلان حالة الطوارئ (1955/04/03) وقانون 16 مارس 1956، وضع القاعدة العامة القائلة بأولوية التوقيف بالنسبة إلى اتهام المتهم. وبذلك فإن الممارسة القمعية ستوسع مجال التوقيفات الكثيفة بلا سبب واضح سابق في معسكرات الاعتقال المنتشرة في كامل الأرض الجزائرية.

وتفنن جلادو الاستعمار في ابتكار وسائل وطرق التعذيب خاصة ضد المعتقلين السياسيين والعسكريين من أعضاء جبهة وجيش التحرير الوطني. مع الإشارة إلى أن عمليات الاستنطاق والتعذيب أثناء الثورة كانت تجري في كل مكان، فحيثما وجد المواطن الجزائري يعذب ويستنطق، في البيت، في الشارع، في مكان العمل، في مراكز الاعتقال والشرطة والدرك والجيش في أماكن التجميع والفرز وغيرها[2].

وسأحاول في هذا الفصل، تسليط الضوء على ما كان يجري في معتقل قصر الطير من أنواع التعذيب والتطويع والترهيب وغسل المخ.

إن المعتقلين في قصر الطير، ينقسمون إلى أصناف ولا يعاملون بالمساواة سواء في المراقد أو التغذية أو الأشغال، لأنهم بمجرد دخول هذا المعتقل تبدأ معهم عمليات غسل المخ التي يقوم بها خبراء في علم النفس، بهدف التعرف على طبيعة ونفسية المعتقلين، والتي من خلالها يتم تصنيفهم على النحو التالي :

### 1- صنف المعتقلين "المتصلبين":

ويشمل هذا الصنف المجاهدين المتمسكين بالمبدأ الثوري والرافضين لسياسة فرنسا، وهؤلاء يسلط عليهم العدو شتى أنواع التعذيب وهم معزولون عن بقية المعتقلين حتى لا يكون لهم تأثير عليهم. ويوضعون في الزنزانات ويرهقون بالأشغال الشاقة أكثر من غيرهم، وتسلم لكل واحد منهم، ورقتان وقلم ويطلب منه كتابة كل ما يجول بخاطره سواء ضد فرنسا أو لصالحها. فمن قام

---

[1]- الشيخ، المرجع السابق، ص219.

[2]- قوبي، سامية، "الممارسات الاستعمارية أثناء الثورة"، ترجمة آمال. ف. ش، **<u>مجلة الجيش</u>**، العدد 472، نوفمبر 2002، ص26.

بالكتابة، يكافأ بسدس خبزة ومقدار كأس من الأرز وغطاء، أما من امتنع عن الكتابة فيحرم من هذه "المكافأة" حتى ولو رفض السجين الكتابة لمدة شهر. وفي حالة تدهور صحته، ينقل إلى مكان ما بمدينة سطيف للمعالجة حتى يسترجع قواه ثم يعرض عليه الانضمام إلى صفوف العدو ضمانا لصحته وسلامته من هذا التعذيب وإذ امتنع أو رفض يُعاد إلى ما كان عليه من العذاب[1].

## 2- صنف المعتقلين المترددين :

وهؤلاء متذبذبون بين الموالاة لسياسة فرنسا والأخذ بأقوال العدو وما يدعو إليه وبين الثبات على المبدأ الثوري. وهذا الصنف من المعتقلين تراه يعاني من الاضطرابات النفسية ومن انفصام الشخصية أمام أسلوب الإغراء من جهة والترهيب من جهة أخرى، فلا يقدم رجلا ولا يؤخر أخرى[2].

## 3- صنف المعتقلين المؤيدين للعدو:

وهم الذين انهارت معنوياتهم، فاستسلموا للعدو وقبلوا الانضمام إليه والرضوخ إلى مطالبه. وقد انتهجت إدارة المعتقل حيال هؤلاء أسلوب يتناسب وموقف الخيانة. فأخذت تفرج عن البعض من أفراده، لكن بشرط أن يستمر في خدمة فرنسا في أي مكان ومع أي كان، والبعض الآخر تم استخدامهم في المعتقل كجواسيس ومساعدين للجلادين في تعذيب إخوانهم المجاهدين، بل كانوا أشد قسوة من الفرنسيين أنفسهم لأنه افتضح أمرهم ويئسوا من العودة إلى صفوف الثورة. وبالتالي لم يبق أمامهم إلا التفاني في خدمة الإدارة الاستعمارية وأن يبرهنوا على إخلاصهم بتعذيب إخوانهم داخل المعتقل [3].

---

[1]- شهادة مكتوبة للمجاهد محمد عبد الصمد المدعو " حمة لطرش" سلمها لنا رئيس جمعية أول نوفمبر بباتنة في 2005/04/13 ونفس الشهادة قدمها لنا المجاهد جوهري فضيل في حوار أجريناه معه بمقر سكناه بقصر الأبطال (قصر الطير سابقا) يوم : 2005/04/09.

[2]- عزوي، المرجع السابق، ص 82.

[3]- نفس المرجع، ص 82 وأنظر أيضا: الجنيدي، وآخرون، **حوار حول الثورة**، الجزء الأول، منشورات المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1986، ص 409.

غير أن هناك مجموعة من هذا الصنف، ورغم الأخطاء والتجاوزات التي ارتكبتها ضد المجاهدين داخل المعتقل، قد عادت إلى جادة الصواب وانضمت مجددا إلى صفوف الثورة، والفضل في ذلك يعود إلى تدبير مجاهدين مسؤولين في جيش التحرير كانا معتقلين في قصر الطير. وكان ذلك في سنة 1959 حيث اتفقا على وضع خطة لمواجهة الموقف والعمل على استعادة بعض أفراد هذا الصنف إلى صفوف الثورة. واقتسما الدور حيث ظل أحدهما ثابت على المبدأ الثوري ومتمسكا بموقفه الوطني، أما الآخر فمثل دور الذي اختار طريق الاستسلام للعدو ومجاراته في مشروعه على أن يتولى مهمة تحويل هذه المجموعة لصالح الثورة وتحضير عملية الفرار في الوقت المناسب، وقد نجح هذا المجاهد في مسعاه وكللت الخطة بكسب فرقة مجاهدة ومسلحة تتكون من ثمانين عنصرا انضمت من جديد إلى صفوف جيش التحرير الوطني[1].

---

[1] - شهادة المجاهد محمد عبد الصمد المدعو" حمة لطرش".

## المبحث الثاني : أنواع ووسائل التعذيب.

إن الجرائم التي ارتكبتها قوات القمع الاستعمارية بجميع أصنافها إبان الثورة التحريرية، تفوق كل التصورات في وحشيتها ووسائلها التدميرية لذاتية الإنسان الجزائري وكرامته.

ولقد تدرج التعذيب في الجزائر على يد الجيش الفرنسي "من الصدفة إلى الهواية ثم الإدمان وانتهى بعملية الاحتراف. ففي نوفمبر وديسمبر من عام 1954، كان التعذيب يمر بمرحلة تجربة أخذت تتطور يوما بعد يوم، وابتداء من أوائل 1956 دخل القمع والتعذيب مرحلة جديدة وأصبحت حرب الإبادة الجماعية هي الأسلوب المتبع وفق الأسس والإستراتيجية المحددة"[1].

المهم أن عمليات التعذيب قد صاحبت مراحل الثورة، من بدايتها إلى نهايتها، وكانت تمثل أقصى الجرائم الإنسانية، وأصبح معها الإنسان الجزائري سواء كان في وطنه أو في فرنسا لا يساوي شيئا بالمقارنة مع الكائنات الأخرى[2].

لقد أشرف على تلك الأساليب الوحشية في مراكز التعذيب والسجون والمعتقلات، ضباط أعدوا خصيصا للقيام بهذه المهام، في مراكز ومدارس خاصة تلقن أساليب وطرق التعذيب مثل مركز الدوب[3] بعنـــابـــة ومدرسة جان دارك[4] بسكيكدة، يساعدهم في ذلك شرذمة من فاقدي الضمير والوطنية من الجزائريين الذين قبلوا الانضمام إلى صفوف العدو وشاركوا في تعذيب إخوانهم المعتقلين.

وسنورد في هذا المبحث صورا رهيبة وأساليبا فظيعة وطرقا لا إنسانية مورست ضد المعتقلين في قصر الطير على أيدي جلادي الاستعمار وأعوانه.

وعن التعذيب في هذا المعتقل يقول المجاهد محمد بوقصة :" ...وعندما حولنا إلى المعتقل كان أول ما بادرنا به جنود العدو، هو تسليط الكلاب علينا، فأخذت في تمزيق أجسادنا، وكان

---

[1]- بوعزيز، المرجع السابق، ص398.

[2]- بوالصفصاف، المرجع السابق، ص59.

[3]- الدوب(D.O.P): إدارة عسكرية للحجز والاستنطاق والتعذيب والقتل مكملة للمكاتب الاستخباراتية والنفسية، أنشئ عام 1957 ليتولى تقديم الدروس حول التعذيب وكيفياته وطريقة التحقيق مع الموقوفين.

[4]- مدرسة جان دارك، أنشئت في 1958/05/11 بسكيكدة لتخريج رجال الصاعقة الذين كانوا يقومون بالمداهمات الليلية والقتل بدون شفقة وساهموا في عمليات شال العسكرية بقوة ...

من بينها كلب مرعب، ضخم الجثة،أسود الشعر، يزن أكثر من 75 كلغ يدعى "موموس" إذا هجم على أحدنا أنقض عليه انقضاض الوحش على فريسته، لذلك فقد قلد رتبه رقيب. وبعد أن لعبت بنا الكلاب كيفما شاءت، تم تحويلنا إلى الغرف، أين قدم لنا حساء يغلي من الحرارة وطلب منا الجنود أن ننهي الأكل وأن نغسل الأواني بدون ماء في ظرف لا يتجاوز 5 دقائق، وكل من يتأخر، يعرض نفسه لعقوبة شنيعة والمبيت في الحفرة الانعزالية وإثر ذلك، أمرنا بنزع أحذيتنا والجري حول المعتقل 15مرة فوق حصى حاد ة الأطراف، وكلاب المعتقل البالغ عددها 34 كلبا تلاحقنا، وقد استمر تعذيبنا في ذلك اليوم الأول بأبشع الصور وكنا نعتقد أن ذلك هو أقصى ما يمكن أن يعذب به إنسان، على أنه في الأيام التالية تبين لنا أن ذلك لم يكن سوى جزءا بسيطا جدا من عمليات التعذيب"[1].

أما المشرفون على المعتقل فهم ضباط مختصون ومتخرجون من الكليات العسكرية، تحت قيادة النقيب " أرشونوArchonot" وبمساعدة كل من :

النقيب "بواسون Poisson"

النقيب " أرفونوت Arvhenot"

الملازم لاروكس Leroux

الملازم ريو Rio

الرقيب الأول سيمون Simon

الرقيب ريمون Rimon

الرقيب ديمولان Dimolin

بالإضافة إلى بعض الحركى وأبرزهم الملازم منصور[2].

ويمكن تصنيف أنواع التعذيب التي كان المعتقلون عرضة لها إلى نوعين: التعذيب الجسدي والتعذيب النفسي .

---

[1]- العياشي ، المرجع السابق، ص 31.

[2]- وثائق خاصة بمديرية المجاهدين لولاية سطيف.

**1- التعذيب الجسدي** : وهو متعدد الصور والأنواع، ومنه :

**أ- التعذيب بواسطة الطوب** :

كان الجنود الفرنسيون يأخذون المعتقلين إلى مكان يجبرونهم فيه على حفر التراب وجلب الماء ويجدون أمامهم تبنا وشوكا يابسا وأسلاكا شائكة وزجاج مكسرا، ويؤمرون بخلطها بالتراب وعجنها بالأقدام الحافية، ثم نقل الخليط إلى مكان آخر لصنع الطوب، بقوالب يبلغ طولها 40سم وعرضها 20 سم وسمكها 20 سم، ويقسم المشتغلون في صنع الطوب إلى عدة مجموعات.

- مجموعة تقوم بخلط الطين بالمجرفة، ويعتبر عملا عاديا وهو أهون، لا يكلف جروحا أو وخزا.

- مجموعة تقوم بخلط الطين بالأرجل الحافية، ويكون ممزوجا بالزجاج والشوك اليابس والأسلاك الشائكة المقطعة، وهذا يعد عذابا شديدا وقاسيا.

- قسم يقوم بنقل الطين في العربات.

- قسم يقوم بنقل الطوب على الأكتاف إلى داخل المعتقل أين يعاد تهشيمه ثم إعادة حمله إلى مكانه الأصلي ليعاد عجنه من جديد وصنع الطوب كما في المرة الأولى. وفي بعض الحالات يترك الجنود عملية البناء تستمر حتى الليل ثم يأمرون المعتقلين بهدم ما تم بناءه[1].

وخلال هذا العمل تجد أقدام المعتقلين ممزقة بالزجاج ومبضعة بالأسلاك الشائكة التي اختلطت بالطين. كما ترى أكتافهم مسلوخة مثخنة بالجروح من كثرة أثقال الطوب التي ينقلونها من مكان إلى مكان، وتلاحظ على أيديهم أوراما كبيرة من كثرة الحفر وتكسير الطوب باستمرار وهم يعانون من إرهاق ومن تعب مميت [2].

ب-**التعذيب بواسطة تكسير الحجارة** :

وهذا العمل لا يقل ألما ومشقة عن صناعة الطوب إذ يؤمر المعتقلون بجمع الأحجار وتكسيرها ببعضها حتى تتفتت وتتحول إلى حصى من النوع الذي تعبد به الطرقات (8/3 و15/8 و25/15)[3] .

---

[1]- عزوي، المرجع السابق، ص 88.

[2]- نفس المرجع، ص 89.

[3]- بلقاسم، بوشارب، "نبذة تاريخية عن معتقل قصر الطير"، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 79، السنة 14، نوفمبر1986، ص 63.

وتبدأ العملية منذ طلوع الشمس إلى غروبها، حيث يعانون منها إرهاقا شديدا، يضر بأجسادهم ونفسياتهم، وينتج عنها تطاير الشظايا من الأحجار، فتلحق الضرر بالفم والأنف والعيون فضلا عن الغبار الذي يتسبب في ضيق التنفس والسل ويضر بالصدر[1].

**ج- التعذيب بواسطة المياه المتعفنة:**

حيث ينقل المعتقلون إلى وادي قريب من المعتقل تتجمع فيه المياه الراكدة والأوساخ والقاذورات وتنبعث منه الروائح الكريهة التي لا تحتمل، فضلا عن الزجاج المكسر والجراثيم المعدية والحشرات الضارة كالعلق.

ويختاره المشرفون على المعتقل وعلى التعذيب في فصل الشتاء وبالخصوص الأيام شديدة البرودة وتحديدا في منتصف الليل، فيقومون بإخراج المعتقلين حفاة عراة ويجرونهم مباشرة إلى الوادي فيلقونهم فيه، ويبقون لساعات يعملون على تنقية الوادي من الأوساخ والحشرات بأيديهم ومن لحظة إلى أخرى يسقط بعض المساجين مغشيا عليهم من جراء البرودة الشديدة من جهة وتعرضهم للعلق الذي يمتص دماءهم من جهة ثانية ومشيهم على الزجاج المكسر من جهة ثالثة، ومن يحاول الخروج من الوادي يقع فريسة للكلاب [2].

ومن جراء هذا العذاب الوحشي، يصبح الماء أحمرا من الدم. والغريب أنه لم ينج من هذه العملية حتى ذوي العاهات كفاقدي البصر والأطراف والمرضى الذين ينقلون بالعربات ويسلط عليهم نفس التعذيب كباقي المعتقلين [3].

تتكرر هذه العملية بكثرة في فصلي الشتاء والصيف وتتسبب للمعتقلين في أمراض العيون والأنف والصدر والجلد والمفاصل.

**د- التعذيب بواسطة الجري على الزجاج :**

ويجري ذلك في مساحة خاصة بالمعتقل على شكل دائري، طولها أكثر من 1 كلم، فرشت أرضها بالزجاج المكسر والحصى الحاد. ويخضع إلى هذا النوع من العذاب المعتقلون الثابتون على

---

[1]- عزوي، المرجع السابق، ص89.

[2]- بوالصفصاف، المرجع السابق، ص 488.

[3]- نور الدين، بليبل، "المعتقلات والسجون الفرنسية"، **مجلة الراصد** تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد الأول، جانفي، فيفري 2002، ص 50.

مبدأ الثورة، فيرغمون على الجري فوق هذه المساحة حفاة، والكلاب من خلفهم تطاردهم.

وينجر عن هذه العملية، أن أرجلهم تتبضع بالزجاج ويدخل فيها الحصى، كما تنهش الكلاب أجسامهم، ويتلقون الضرب بمؤخرات البنادق على ظهورهم، فتلحق بهم أضرارا تؤدي أحيانا إلى كسر عظامهم[1].

**هـ- التعذيب بواسطة الحفر والردم والبناء والهدم :**

وبمجرد أن تطلع الشمس وتشرق إيذانا ببدء يوم جديد لمن يتمتعون بالحرية، فإنها في معتقل قصر الطير، تعتبر بداية عذاب مقيت بحيث ترى كل معتقل يحمل على كتفه معولا ومجرفة، ويسير بانتظام إلى مكان حفر التراب. ثم يطلب من المعتقلين ردم كل ما حفروه ثم إعادة الحفر والردم حتى يسقطون صرعى جراء التعب والإرهاق. ثم ينقلون إلى مكان آخر، فيبنون أسوارا، وإذ أتموا بناءها أمروا بهدمها مرة أخرى وهكذا على مدار الأيام والأسابيع والشهور والسنوات حتى لا يعرفوا الراحة ولا يشعرون بها [2].

**و- التعذيب بواسطة الكلاب:**

رغم الوسائل والأساليب والطرق الوحشية التي تعتمدها إدارة المعتقل لإرهاب وإخضاع المعتقلين فإنها لجأت إلى استعمال وسائل أخرى أبشع في مواجهة الإنسان الجزائري، حيث اتجهت إلى استخدام الكلاب وتسليطها على المجاهدين في قصر الطير[3].

وهذه الكلاب كانت من النوع الألماني، تمارس الحراسة مع الجنود، وتتدخل في أي عملية سواء بملاحقة الفارين من المعتقل أو البحث عن المختفين أو تعقب المعذبين. واعتمادا على شهادة المجاهدين فإن التعذيب بواسطة الكلاب كان يتم بعدة طرق نذكرها على النحو التالي :

1- الصراع الفردي :

ويتم بين المعتقل والكلب، بحث يُسلم للمعذب جلدان يدخل فيهما ذراعيه إلى المرفقين، ثم

---

[1]- عزوي، المرجع السابق،ص 90، وأنظر أيضا : مصطفى، بو الطمين"كفاح ومواقف"، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 68، 1984، ص42.

[2]- عزوي، المرجع السابق، ص 91.

[3]- حوار مع المجاهد لعموري الدراجي، أجريته بمقر منظمة المجاهدين بباتنة، في 2005/04/13. وللإطلاع على جوانب من حياته وجهاده، راجع ملحق التعريف ببعض المجاهدين، ص ص 91-99.

يؤمر الكلب المدرب بالانقضاض عليه، ويشتد بينهما الصراع، وأمام قوة الحيوان وبدانته وحالة المعتقل الضعيفة التي لا تسمح بالمقاومة نتيجة الإرهاق والهزال، فإنه سرعان ما ينهار المعتقل أمام الكلب، فيسقط وحينئذ ينتقم منه. وهكذا أصبح الجزائري في ظل الاحتلال يحارب بالحيوان مما يجعله دون مستوى الإنسان في الكرامة فلا يستحق أن يقابل بإنسان مثله[1].

2- الصراع الجماعي :

تبعا للنتيجة التي انتهى بها الصراع الفردي، تقوم إدارة المعتقل، بنقل الصراع من صراع فردي إلى صراع جماعي. حيث تطلق هذه المرة مجموعة من الكلاب على معتقل واحد، تدور حوله وتحاول نبشه من كل صوب. فتمزق ثيابه وتنهش جسمه إلى أن تطرحه أرضا، يكاد يفقد وعيه. ومن ثم يسحبه الجنود جانبا، انتظارا للعذاب الذي سيتواصل معه بأنواع أخرى لا تقل عن ذلك وحشية[2].

وخلال هذا المشهد المؤلم ترى الجنود، يتفرجون وكأنهم في المسرح الروماني الذي يتصارع فيه المحكوم عليهم بالإعدام مع الأسود، وتحت قهقهات هؤلاء الجلادين حتى يحلوا لهم أن يحولوا بين الكلب والضحية بعد أن يكون قد فتك به فتكا ذريعا.

بالإضافة إلى ذلك استعملت الكلاب لنهش أجسام المعتقلين داخل الزنزانات الضيقة المظلمة مما يؤدي إلى فقدان بعض الأطراف أو أجزاء منها بما في ذلك الأعضاء التناسلية[3].

3- الصراع بالمطاردة :

حيث يقوم المشرفون على المعتقل والتعذيب بإطلاق مجموعة من الكلاب على معتقل واحد تطارده من الخلف، وهو مأمور بالهروب، وإذا لحقت به أو سقط على الأرض فإنها تفترسه وتلحق به أضرارا بليغة .

---

[1]- الطاهر عزوي ، المرجع السابق، ص 93.

[2]- محمد، خلاصي،"صور عن التعذيب في الجزائر أثناء الحرب التحريرية"، **مجلة أول نوفمبر**، العدد35، 1979، ص47.

[3]- عمار، قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج3، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1991، ص 42. وأنظر أيضا :

أحسن، بومالي، **استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الاولى (1954-1956)**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص189.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الكلاب[1] كانت لها رتب ورواتب مثل الجنود أنفسهم، وقد دربت على نهش أجسام البشر. وتبالغ إدارة المعتقل في تعذيب المعتقلين، فتلجأ إلى ردم بعضهم بين الحجارة والأتربة ثم تأمر الكلاب بالبحث عنهم واستخراجهم بالنهش والتمزيق [2].

**ز- التعذيب بواسطة الجوع والعطش :**

يعتبر الجوع والعطش من السمات البارزة في معتقل قصر الطير وهو من الحالات العادية المألوفة لدى المعتقلين. إذ لا يحصل الواحد منهم خلال 24 ساعة إلا على العشر من الخبز اليابس كما لا يتناول من الماء إلا لترا واحدا في اليوم. أما الحساء فيحتوي على حبيبات من العدس أو الفاصوليا، وأحيانا تكون بدون ملح لعدة أيام وأحيانا أخرى لا تذاق من كثرة الملح ولعدة أيام أيضا[3].

وإمعانا في التعذيب والتنكيل بالمعتقلين، تلجأ إدارة المعتقل أحيانا إلى الامتناع عن تقديم هذا القليل من الطعام والشراب لعدة أيام، ويضطر خلالها المعتقلون إلى أكل الورق وحتى بعض الحشرات التي يعثرون عليها في الفناء إلى جانب البقايا المرمية في صناديق القمامة، كقشور البصل والبطاطس وأوراق اللّفت والخرشف وغيرها [4]. وكثيرا ما تتم المقايضة بين الحراس والمعتقلين على أن يلتقط المتضررون من الجوع قشور البطاطا مقابل تلقي ضربات موجعة من طرف الجنود.

"وينتج عن هذا النمط في التغذية هزال الجسم وبروز في العظام وضمور في العينين والتواء في الأطراف وشحوب في الوجه، وانكماش في الجلد وسقوط للشعر، وارتعاش في القوائم والتصاق الأمعاء ببعضها وانحناء الأضلاع وتقلص اللّثة وضعف النظر ونتوء بارز لفقرات الأصابع والظهر... ولا يقوى المعتقلون على القيام الطويل ولا على الجلوس المتواصل ولا على الحركة السريعة، ولا يتبول الواحد منهم ولا يتبرز لعدة أيام..."[5].

---

[1]- كان أبرزها الكلب " موموس" الذي قلد رتبة عريف أول.

[2]- بوطمين، جودي الأخضر، المرجع السابق، ص 158.

[3]- عزوي ، المرجع السابق، ص ص 95-96.

[4]- حوار مع المجاهدين : معضادي الطاهر، زيداني فرحات، بلعروق لخضر، بمقر منظمة المجاهدين لبرج بوعريريج، يوم 2005/05/17.

[5]- عزوي، المرجع السابق، ص ص 96 -97.

وفي مقابل هذا الوضع المزري، يعمل العملاء على استفزاز المعذبين في هذا الجحيم بتناول المأكولات والمشروبات أمامهم، ومع ذلك لا يتأثر الثابتون من المجاهدين، مهما كانت الأفعال، لأن الذي يرغب في الحصول على الماء والطعام، عليه أن يخرج من بين زملائه ويواجههم بالسب والشتم والإهانة، وهذا ما لا يقدر الأحرار على فعله.

ومن الأمثلة التي يذكرها المجاهدون الرواة، قصة " عمي الصالح الجيجلي" الذي حرم من الأكل والشرب لعدة أيام بسبب امتناعه عن تقديم اعترافات أو تنازلات منه للعدو الفرنسي، وظل مصرا على موقفه الثابت إلى درجة أن وصل به الحال إلى الإنهيار، و لم يعد يميز أي شيء. وفي لحظة من اللحظات عاد إليه وعيه فطلب منه أن يخرج من الصف ويسب إخوانه مقابل شربة ماء. فاستجاب وخرج محاولا شتمهم لكنه لم يتجرأ على فعل ذلك إذ خاطبهم بقوله : "يا إخواني" وسكت، فأعاده الجلاد "منصور" – العميل– إلى مكانه وعاتبه على قوله "إخواني"، وكان كلما حاول بدأ كلامه بكلمة "إخواني" يعاد إلى مكانه دون أن ينال من زملائه أو يتخلى عن مبدئه الثوري[1].

**ح– التعذيب بواسطة عملية " اليوباج":**

حيث يطلب من المعاقب أن يتمدد على الأرض ويتنفس مئات المرات بسرعة. وهي حركات رياضية شاقة على شخص هزيل الجسم، ضعيف القوة لا يقدر حتى على الوقوف طويلا ولا المشي بسرعة. وقد رفض المعتقلون هذه العملية في أغلب الأحيان، وبالتالي يسلط عليهم من جزاء هذا العصيان عذابا أشد[2].

**ط– التعذيب بواسطة الاستعداد بالوقوف:**

لم تدع الإدارة الاستعمارية في معتقل قصر الطير، أسلوبا إلا طبقته على المجاهدين الأسرى وهذه المرة، تطلب من المعذبين في هذا الجحيم الاستعداد والوقوف لأي مار كان، سواء من الإنسان أو من الحيوان. فإذا مر أحد الجنود أمامهم فلابد من الاستعداد بالوقوف حتى يمر، وإذا كان المار قطا أو كلبا فيجب علهم الوقوف حتى يمر أيضا. وهو مظهر من مظاهر الإهانة للكرامة

---

[1]– نفس المرجع ، ص 97.

[2]– نفس المرجع، ص 98.

الإنسانية في الجزائر، حتى أصبح الجزائري في بلاده تحت الاحتلال الفرنسي دون مستوى الحيوان . هذا ويتعرض المعذبون إلى حرارة الصيف وبرودة الشتاء ومن تحرك منهم أو حاول الانحراف فإنه يتلقى عقابا شديدا. وكان المعتقلون يفضلون الضرب على الوقوف المستمر خاصة إذا كان غير مبرح لأنه أهون [1].

وحدث أن زار المعتقل في سنة 1959 أحد الجنرالات ووقف بنفسه على تجمع المعتقلين، ووجدهم عاجزين عن الحركة من شدة العذاب بالاستعداد المستمر، لأنه طلب منهم تقديم التحية بالاستعداد فلم يقدر أي واحد على ذلك. وقال المرافق للجنيرال : " إن هؤلاء لم يستطيعوا الوقوف، لأنهم لم يتناولوا الطعام منذ أسبوع أو أسبوعين " ومع ذلك أمر هذا الجنرال، بمعاقبتهم مدة 15يوما استعدادا بالوقوف المستمر [2].

ويذكر أنه من شدة المعاناة المتواصلة والعذاب المستمر، بكى بعض الحراس تأثرا لحال المعذبين، ولأن الروح الإنسانية لازالت موجودة بداخلهم حتى ولو كانوا من الأعداء. وقد ترجوا المعتقلين المعذبين – بحكم الشفقة – أن يقولوا الكلمة التي تخفف عنهم المعاناة وهي "إنني أستحق العقاب ". لكنهم رفضوا قولها، ولما سألهم الحراس، ماذا تخسرون إذا نطقتم بهذه الكلمة، أجابوا جميعا " بأنه يترتب عنها تنازلات أخرى تتمناها إدارتكم، ولهذا نرفض كل ما نؤمر به إذا كان على حساب مبادئنا، ولو أدى ذلك إلى الموت، لأن النطق بها يعتبر خيانة للدين والوطن، والحياة بالنسبة لنا عقيدة وجهاد "[3].

**ي– التعذيب بواسطة التشويه الجسدي :**

ويتمثل هذا التعذيب في إزالة شعر الحواجب وأهداب العيون وحلق نصف الشارب ونتف شعر الرأس، وإطفاء بقايا السجائر في جسم المعتقل من قبل الجنود. وفي بعض الأحيان يحرقون أظافره بالنار وكذلك الأعضاء التناسلية مبالغة في التنكيل مما يلحق بالمعذب حروقا لا تندمل لعدة شهور.

وتفننا في التعذيب يقوم جلادو المعتقل بتبضيع الجسم بشفرات الحلاقة وذر الملح على

---

[1]– نفس المرجع، ص 99.

[2]– نفس المرجع، ص ص 99- 100.

[3]– نفس المرجع، ص 100.

الجراح ليزيدها ألما. كما يستعينون بعظات الكلاب وخبشها لأجسام المضطهدين [1]. هذا فضلا عما يلحق المعتقلين من أضرار بسبب زجاج الطوب والأسلاك الشائكة والأشواك اليابسة. إلى جانب التعذيب بقلع الأسنان والأظافر وبتر الأصابع والآذان أو سحب المعذب على ألواح خشبية مثبت عليها مسامير أو إدخال مقابض الفؤوس والعصي وأعناق الزجاجات في الأدبار [2].

وكان من نتائج هذا التعذيب الوحشي واللاإنساني أن أصيب الكثير من المعتقلين بعاهات مختلفة كفقدان بعض الأعضاء والجنون والأمراض المزمنة والتشوهات الخلقية. يقول محمد تقية في كتابه "الجزائر في حرب": "بعد التعذيب البوليسي صار الكثير من المعتقلين مجانين..."[3] .

**ك– التعذيب بواسطة الضرب المبرح:**

حيث يأخذون معتقلا، ويعلقونه من رجليه ويديه ويثبتونه في مكان ما بالساحة ويحضرون مجموعة من المعتقلين يتفرجون على مشهد تعذيب أخيهم وذلك لترهيبهم وبث الرعب والخوف في نفوسهم، عساهم يستسلمون لإرادة العدو وينضمون إلى صفوفه قبل أن يلحقهم العذاب مثلما يحدث لزميلهم.

وتبدأ عملية التعذيب بالضرب المبرح بواسطة اللكمات القوية التي توجه إلى كامل أطراف الجسم وخاصة المناطق الحساسة كالوجه والعينين والكبد والبطن والأعضاء التناسلية أو باستخدام أدوات خاصة كالعصي وقضبان الحديد وأخماص البنادق والسياط. ويتداول عليه عدد من الجنود يتراوح بين الاثنين والأربعة، حتى تتورم عيناه وتتشقق حواجبه ويتحطم أنفه وتتهشم أسنانه ويفقد وعيه، وعندئذ ينقل إلى مكان آخر ليسترجع أنفاسه ثم يعاد إلى العذاب من جديد إما بالسوط أو بالركل أو بالرفس حتى يغمى عليه مرة أخرى فيترك مرميا على الأرض.

ولهذا كثيرا ما أصيب السجناء بداء السكري نتيجة تضرر الطحال (البنكرياس) وبتمزق غشاء المعدة والقرحة المعدية وتشوهات مختلفة، وكسور لا تزال آثارها على أطراف المعتقلين

---

[1]– نفس المرجع، ص ص 100-101.

[2]– عمار، قليل، المرجع السابق، ص 42. وأنظر أيضا، بوعزيز، المرجع السابق، ص 400.

[3] - Mohamed, Teguia, **L'Algérie en guerre**, office des Publications universitaires, Alger, 1988, p 256.

وتسبب لهم الآلام حتى الآن خاصة في فصل الشتاء[1].

**ل– التعذيب بواسطة الحرمان من النوم:**

إذا كان الله تعالى قد جعل النوم راحة للجسم من أتعاب النهار، وتجديدا للنشاط بعد إرهاق الأشغال، فإن المشرفين على التعذيب في معتقل قصر الطير، قد جعلوا الحرمان من النوم وسيلة للتعذيب. ذلك أنه حينما يأوي المعتقلون إلى المراقد ويستسلمون للنوم، وما يكاد يمضي من الليل ثلثه حتى تفاجئهم قوات العدو، فتوقظهم من النوم بالضرب المصحوب بالصياح، ليتم نقلهم من جناح إلى جناح آخر، ويؤمرون ببسط أفرشتهم على تفاهتها والعودة إلى النوم وهم بين الغفوة واليقظة، وتتكرر العملية بالإيقاظ مع الأصوات المزعجة والنقل مرة أخرى.

وهكذا يقضي المعذبون ليلهم في التنقل بين المراقد، وهم عراة، يتزاحمون في الظلام فمنهم من يصطدم بجدار ومنهم من يصطدم بصاحبه ومنهم من يسقط. أما من رفض النهوض أو عجز عن الحركة بسبب الإجهاد والتعب من الأشغال الشاقة أو كان مريضا لا يقدر على النهوض، فإن عقوبته، الدخول إلى الزنزانة لعدة أيام مع حرمانه من الماء والطعام، وبعد خروجه يواجه تعذيبا آخر بواسطة الكلاب لا يقل ضراوة عن آلام الزنزانة[2].

**م– التعذيب بواسطة الزنزانات:**

واعتمادا على شهادة المجاهدين الذين ذاقوا عذاب الأسر ومرارة الحرمان حتى من الحقوق الطبيعية كالنوم، فإن الزنزانة التي يعذبون فيها، يبلغ طولها1.20م وعرضها حوالي 1م، وارتفاعها أكثر من متر، وأرضها مفروشة بالحصى الحاد، وسقفها محاط بالأسلاك الشائكة التي تفصله عن الغطاء القصديري، ويرمى فيها المعذب لعدة أيام، يبقى خلالها جالسا أو قائما فقط، إذ لا يمكنه التمدد، ودون فراش أو غطاء سائر فصول السنة[3].وعند إخراجه من الزنزانة يكون عاجزا

---

[1]– عزوي، المرجع السابق، ص ص101-102، وانظر أيضا:

علي،خلاصي، "أساليب التعذيب والتنكيل التي مارستها فرنسا ضد الشعب الجزائري 1954-1962"، **مجلة التراث**، العدد 7، نوفمبر 1994، ص ص195-196.

[2]– عزوي، المرجع السابق، ص 103 وانظر أيضا: محمد ،الدرعي، المرجع السابق، ص 186.

[3]–مختار، فيلالي، "فرنسا وأساليب القمع والتعذيب الوحشي والحرب النفسية ضمن مخطط القضاء على الثورة الجزائرية"، **مجلة التراث**، العدد5، فيفري1992،ص 62.وانظر أيضا:

"التقارير الدولية تفضح مجرمي الحرب الفرنسيين"**جريدة المجاهد**، الجزء الثاني، العدد 59 الصادر في 1960/01/11 ص5.

عن الحركة بسبب الشلل الذي تعرض له تلك المدة، وشاحب الوجه لأنه كان يفتقر إلى التهوية ومضطرب الرؤية، يكاد لا يرى بسبب الظلام الحالك في الزنزانة، "وباختصار فإنه يخرج من الزنزانة أعمى أو مشلولا أو أعرجا وأحيانا فاقد العقل"[1].

ورغم هذا التعذيب المسلط على المجاهدين الأسرى خاصة الثابتين على المبدأ الثوري، لا يسمح هؤلاء لأنفسهم بكشف أسرار الثورة أو يفكرون في الاستسلام للعدو حتى لو أدى بهم ذلك إلى الهلاك لأنه بالنسبة لهم "شهادة في سبيل تحرير الوطن".

**ن– التعذيب بواسطة حفر القبور:**

لم يترك الاستعماريون الفرنسيون وسيلة تعذيب إلا واستخدموها ضد المعتقلين، لعلها تكون –بالنسبة لهم– أنفع من سابقتها وأكثر فعالية وتأثير، وهذه المرة يلجأون إلى التعذيب بواسطة حفر القبور. ويكفي أن النظرة إلى القبر وحدها تثير في النفس الخوف والهلع وتوحي بالعذاب والدود وانحلال الجسم بعد ذلك.

ففي معتقل قصر الطير، يجبر المعتقل على حفر قبره بيده. وتستغرق عملية الحفر بضعة أيام، بهدف التأثير على النفس وترويع المجاهدين الأسرى. وبعد الانتهاء من حفر القبر يكره المعتقل على الاستسلام لإرادة فرنسا أو يردم حيا فيه. فإذا خضع واستسلم بفعل هذه الوقفة الرهيبة فإنه ينقل إلى صفوف العملاء، أما إذا ثبت على مبدئه، فيلزم بردم ذلك القبر ويضع عليه الشواهد وكأنه قبر حقيقي بداخله جثة ميت. ثم يؤتى بمعتقل آخر، للوقوف على ذلك القبر ويخير بين الاستسلام أو الدفن حيا مثلما وقع لمن سبقه[2].

وبنفس الطريقة تستمر العملية مع المعتقلين لكي تفعل فعلها في ضعاف النفوس، فيخضعون لإرادة العدو. كما أن إدارة المعتقل تعمل على بث الشائعات بين المعتقلين ومفادها أن فلانا وفلانا قبروا أحياء، فإذا لم تتعظوا وتقبلوا سياسة فرنسا فإن مصيركم يكون إلى هذه القبور[1].

ويعتبر هذا العمل النفسي ترهيبا للمعتقلين وتحطيما للرجال بالحرب النفسية التي يمارسها

---

[1]– عزوي، المرجع السابق، ص 104.

[2]–نفس المرجع، ص 105.

خبراء مختصين في علم النفس، مما يولد لدى المعتقلين أزمات نفسية، وإرهاقا لأعصابهم، فيصابون بأمراض مختلفة كالقرحة المعدية، والأمراض العصبية والقلبية [2]، وقد يرغم القائمون على التعذيب المعتقل على حفر قبره ودفن جسمه إلى الرقبة ويبقى عرضة للجوع والعطش حتى الموت [3]. وهناك الكثير من المعتقلين تعرضوا إلى هذا النوع من التعذيب وآخرون دفنوا أحياء مكبلين بالسلاسل [4] .

**س- التعذيب بواسطة إتيان الفاحشة :**

لم يكتف العدو الفرنسي بوسائل التعذيب التي سبق ذكرها والتي تفنن فيها إلى حد اعتبار الإنسان الجزائري حيوانا يفعل فيه ما يشاء. ومن ذلك لجوء الجنود إلى ممارسة الأفعال المخلة بالحياء على المعتقلين وعلى مرأى من الجميع، وهم مكبلون بالأغلال والسلاسل[5]. وليس ذلك فحسب بل لم يتورع الجنود الفرنسيون في تسليط الكلاب المدربة على ممارسة الفعل المخل بالحياء على المعتقلين، حيث يطلب من السجين التجرد من ثيابه وأخذ وضعية الانحناء ليصعد الكلب على ظهره ويمارس عليه الجنس الحيواني لمدة تزيد عن 30 دقيقة[6]. وإن جبين الإنسانية ليندى لمجرد سماع مثل هذا الفعل، فما بالك بارتكابه. ويقال أن هذه الكلاب " الشاذة " دربت لممارسة هذا الفعل في مراكز الحلف الأطلسي بألمانيا الغربية[7].

**ع- التعذيب بواسطة أخذ الدم :**

رغم التعذيب الوحشي وإتيان الفاحشة بالإكراه من طرف الجنود الفرنسيين، فإن هؤلاء لم يدخروا جهدا في التعذيب المباشر وغير المباشر، ويواصلون تطبيق التجارب اللاإنسانية على المعتقلين، حيث يأخذونهم بالقوة من المراقد إلى المصحة، وهناك يجدون في انتظارهم ممرضا يقوم بأخذ كميات من دمهم، وهذا رغم ضعفهم وسوء تغذيتهم وكثرة أشغالهم الشاقة، ودون مراعاة

---

[1]- من المجاهدين الذين تعرضوا إلى هذا النوع من التعذيب، المجاهد معضادي الطاهر الذي أجريت معه الحوار، بمقر منظمة المجاهدين لبرج بوعريريج، يوم 2005/05/17.

[2]- عزوي، المرجع السابق، ص 106.

[3]- فيلالي، المرجع السابق، ص 61.

[4]- قليل، المرجع السابق، ص 42.

[5]- عزوي، المرجع السابق : ص 106.

[6]- خلاصي، المرجع السابق، ص 202.

[7]- عبد العزيز ،وعلي ، "مركز قندوزة الرهيب"، **مجلة أول نوفمبر**، العددان 94 -95. جويلية- أوت 1988، ص 45.

المقاييس الطبية ودون فحص، ولا يحصلون على أي مأكول مغذي، يعوض ما أخذ منهم كما هو متعارف عليه في المستشفيات حين يتبرع الأشخاص بدمائهم لإنقاذ مريض أو جريح أو مصاب[1].

## 2- التعذيب النفسي :

طبق هذا الأسلوب في البداية ضد المعتقلين السياسيين، ثم تم تعميمه في العهد الديغولي لإجبار المتهم أو المعتقل على الاعتراف والتخلي عن مبدئه الثوري. وتتم العملية بإلقاء أسئلة تحمل التهديد بالقتل والوعد بالإفراج [2].

وتتعامل الإدارة الاستعمارية مع المعتقلين على حسب مستوياتهم وثباتهم على المبادئ الوطنية. ويعتمد في ذلك أحيانا على متابعة مراسلات المعتقلين، لأن الإدارة تطلع على الصادر من الرسائل وعلى الوارد منها، وبذلك تكتشف تفكير المعتقلين، ومن ثم تعمد إلى طريقة الاستدراج وإعطاء الوعود بالخروج أو الترهيب والوعيد بشتى أنواع التعذيب. وأحيانا تلجأ إلى النقل من المعتقل إلى معتقل آخر ثم تعيده حيث كان[3].

كما تستقبل الوافدين الجدد على المعتقل بالتهديد لتغرس في نفوسهم الخوف وتملأ قلوبهم بالرعب مع ما يصادفون من الدعاية الكاذبة بواسطة إذاعة "صوت البلاد " التي تصور عظمة فرنسا وحضارتها، وقوتها، وتقبح ما يقوم به المجاهدون والادعاء بأن الثورة قد انتهت ومن كان معها فهو مخطئ، ويأتون ببعض المعتقلين الذين تخلوا عن مبادئهم الثورية وتحولوا إلى عملاء ليعترفوا أمامهم بأنهم كانوا على ضلال عندما انضموا إلى جيش التحرير، ويمدحون فرنسا ويمجدونها ويشيدون بعظمتها وإنجازاتها[4].

ويعمل المشرفون على إدارة المعتقل، على تحطيم المعنويات وجرح شعور المعتقلين بالسب والشتم ومختلف الإهانات اللفظية يوميا. كما يعملون على نصب مكبرات الصوت في كل مرقد ليبدأ الحديث ليلا، عن المجاهدين، فينعتونهم بشتى الأوصاف الشنيعة كالقتلة والمجرمين وسفاكي الدماء والخارجين عن القانون وقطاع الطرق والمجانين. ولبث الرعب في نفوس المعتقلين يقوم

---

[1]- عزوي، المرجع السابق، ص 107. وأنظر أيضا : بوالطمين،جودي الأخضر، المرجع السابق، ص 158.

[2]- مصطفى، بو الطمين، المرجع السابق، ص42.

[3]- عزوي، "المعتقلات في الجزائر اثناء الثورة التحريرية"، **مجلة التراث**، العدد 3 (مرجع سابق)، ص 92.

[4]- شهادة مكتوبة للمجاهد "عيسى زدام " من سطيف، سلمها لنا رئيس جمعية أول نوفمبر بباتنة في 2005/04/13.

الجنود بمداهمات ليلية للمراقد ويخرجون أحد المعتقلين، بعد أن يشيعوا في المرقد بأنه تقرر قتله، فيأخذونه إلى الزنزانة الانفرادية فيمكث بها مدة، ثم يحول إلى مرقد آخر، فيعتقد زملاؤه بعد طول غيابه بأنه قتل فعلا.

وفي حالات كثيرة يأخذون المعتقل إلى الحجز الانفرادي، وبعد مدة من الزمن يعود الجنود إلى مكان احتجازه، ليقفوا بالقرب منه ويتبادلون أطراف الحديث، فيقول أحدهم: لقد تقرر قتل السجين، فهل نبدأ التنفيذ أم نقتل السجين الآخر ونترك هذا إلى يوم الغد. فيجيبه الجندي الآخر : نتركه إلى يوم الغد. ويكون المعتقل قد تابع هذا الحديث، فيصاب بالهلع والرعب انتظارا لمصيره [1].

ومن الوسائل المتبعة في هذا النوع من التعذيب أيضا، الظلام الدامس الذي كان يلف مراقد المعتقلين، بحيث كان كل معتقل ينتظر دوره ليساق إلى التعذيب أو الموت في أية لحظة. وكذلك إجبار المعتقل على نزع ثيابه والبقاء عاريا أمام زملائه أو تسليط الكلاب على المعتقلين، وهذا يعتبر شكلا من أشكال الطعن في الكرامة وتحطيما لنفسية الإنسان الجزائري الذي أصبح في بلاده في ظل الاحتلال يحارب بحيوان، مما يجعله دون مستوى الإنسان في الكرامة، فلا يستحق أن يقابل بإنسان مثله.

وعن سوء المعاملة والاهانة والاحتقار في معتقل قصر الطير، يقول المجاهد محمد بوقصة : " في فصل الشتاء القارس، لم أكن أرتدي سوى سروال قصير، به أكثر من عشر رقعات كنت أشدها بالأسلاك. ومع ذلك كان الجندي الفرنسي يقول لي عندما يمر بجانبي : أنت في حالة جيدة، ثم يدنو مني، فيأخذ أحد أطراف الأسلاك التي على سروالي فيغرسها في لحمي. ولا أملك إلا أن أقول له أنني في حالة جيدة، فلو قلت غير ذلك لكان لي في ذلك اليوم شأن مع قوات العدو"[2].

---

[1]– العياشي، المرجع السابق : ص 32.

[2]– نفس المرجع ص 33.

## المبحث الثالث : أنواع عمليات غسل المخ

إن فظائع الجيش الفرنسي في الجزائر كانت متعددة الأشكال والأساليب ولعلها فاقت في بعض صورها، ما قام به النازيون والفاشيون ضد أعدائهم. ولقد أشرف على استخدام تلك الأساليب الوحشية والتي تخللتها حرب نفسية شرسة، ضباط أعدوا خصيصا لهذا الغرض بمركز الدوب "D.O.P" بعنابة ومدرسة جان دارك بسكيكدة والذين يقدمان تكوينا خاصا في فنون التعذيب وعمليات غسل المخ التي مورست على المعتقلين الجزائريين. وقد تفنن هؤلاء الجلادين في ممارسة الوسائل والطرق البشعة وعملوا على تطبيق الخبرة التي اكتسبوها من حروب الهند الصينية[1]. "وكانوا يتظاهرون أمام المعتقلين بالتواضع والبساطة والليونة والبشاشة، ويمتازون بالخطابة والبلاغة والفصاحة والرزانة والهدوء، فضلا عن قوة التأثير والمراوغة والمداهنة، فهم يضمرون خلاف ما يظهرون" .[2]

إن الحرب النفسية التي واكبت حرب الإبادة التي شنها الاستعمار الفرنسي ضد الشعب الجزائري اعتمدت بالدرجة الأولى على التعذيب النفسي وعمليات غسل المخ التي استهدفت المجاهدين الأسرى والشخصيات السياسية القابعين في معسكرات الاعتقال والسجون الاستعمارية، سعيا من الإدارة الفرنسية لتحطيم معنويات النخب الثورية وفي نفس الوقت العمل على كسب ولائها وتأييدها للسياسة الفرنسية[3]، وفي سبيل ذلك طبقت الإجراءات التالية :

### 1- إلقاء الدروس:

كانت إدارة معتقل قصر الطير، تقوم كل صباح ومساء، بتجميع حوالي مائة معتقل في قاعة معدة لإلقاء الدروس، حيث يجلس المعتقلون على مقاعد خشبية، تقابلهم سبورة ومكتب وراءه كرسي.

---

1- سعدي، بزيان ، "صفحات من جرائم الجيش الفرنسي في الجزائر خلال الثورة التحريرية 1954 -1962"، **مجلة أول نوفمبر**، العددان 128-129، جوان 1991، ص 18. – وأنظر أيضا : محمد الدرعي، المرجع السابق، ص : 192.

2- عزوي ، المرجع السابق، ص ص 82 – 83.

3- الجنيدي، وآخرون، **حوار حول الثورة**، ج1،منشورات المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 1986، ص 393.

ويتقدم الأستاذ المختص والخبير في علم النفس لإلقاء الدرس، ومعه مترجم "حركي" يتقن اللّغتين العربية والفرنسية وحتى اللّهجات المحلية، كالقبائلية والشاوية. فيتمعن الأستاذ بنظراته في وجوههم كأنه يتفحص خباياهم ليستجلي ما في نواياهم على صفحات وجوههم. وهي عملية نفسية تهيئهم للتلقي باستغراب أو تعجب واندهاش وهو ما يهدف إليه الخبير النفسي [1].

ثم يشرع الأستاذ في تمجيد سياسة فرنسا في الجزائر، ويحاول بكل براعة أن يظهر مساوئ الثورة الجزائرية ومثالب قادالها. ويركز على أن فرنسا إنما جاءت إلى الجزائر، لتحرر شعبها من "المستعمرين" الأتراك المتخلفين، وهي تعمل بكل وسيلة من أجل القضاء على الجهل والتخلف والأمراض، وتسعى جاهدة لنشر العلم والمعرفة والحضارة والتمدن. ويسترسل في ذكر إنجازات فرنسا فيما يخص تعبيد الطرق وإقامة السكك الحديدية وبناء المستشفيات وتزويد الزراعة باالآلات الحديثة وبأنواع الحبوب الجيدة، وما تزال تبذل كل المجهودات " لتطوير الإنسان الجزائري..."[2].

ثم يتحول إلى تشويه المجاهدين بقوله : لكن "الفلاقة"، قطاع الطرق يحاولون نشر العداوة بين الشعب الفرنسي والشعب الجزائري، وهم من أصل واحد وبلد واحد، ويجب أن يستمر ذلك إلى الأبد. فهم يقومون يوميا بأعمال وحشية، يقتلون النساء والأطفال والشيوخ ويقطعون الطرق ويرتكبون أبشع الجرائم، فكيف تصدقون دعواهم وتؤمنون بشعاراتهم؟ [3].

أما الفترة المسائية، فهي مخصصة للإجابة عن سؤال أو سؤالين يطرحهما المدرس، على المعتقلين في نفس المادة التي لقنت لهم في الفترة الصباحية، ومن خلال الإجابة يتحدد موقف بعض المعتقلين. وتستمر الدروس أسبوعا كاملا ودون انقطاع باستثناء الفترة المسائية من يوم السبت التي تخصص لإجراء الاختبار الكتابي[4].

---

[1]- عزوي، المرجع السابق، ص 83.

[2]- نفس المرجع، ص 83.

[3]- نفس المرجع، ص 83. وأنظر أيضا :

"تجارب الاضطهاد ضد شعب لا يقهر"، **المجاهد**، ج4، العدد 107، بتاريخ :1961/11/01، ص 20.

[4]- شهادة مكتوبة للمجاهد محمد عبد الصمد من باتنة (مرجع سابق ).

## 2- الاختبار الكتابي:

يتضمن الاختبار طرح مجموعة من الأسئلة يكون الجواب عليها بنعم أو بلا، ويطلب من الممتحنين وضع خط أو إشارة تحت كلمة (نعم) دون (لا) ومن ضمن الأسئلة التي تطرح على المعتقلين نورد على سبيل المثال ما يلي :

- هل يستطيع الشعب الجزائري أن يعيش بدون فرنسا ؟

الجواب بنعم أم لا.

- هل قدمت فرنسا خدمات اجتماعية للشعب الجزائري ؟

الجواب بنعم أم لا.

- هل تعتبر فرنسا من الدول التي نشرت الحضارة بإفريقيا وآسيا ؟

الجواب بنعم أم لا[1].

- هل أنت بخير أم أنت مريض تحتاج إلى طبيب ؟
- هل تحبون عائلاتكم ؟
- هل تحب أن تغادر المعتقل؟
- ألا تعتقد أن رمي قنبلة في مقهى مكتظة بالمدنيين عمل إجرامي ووحشي ؟

وعندما بدأت المفاوضات بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية، تغيرت نوعية الأسئلة، وأصبح التركيز ينصب على قضية التعاون بين الجزائر وفرنسا بعد الاستقلال[2].

وبالرغم من الحراسة الشديدة، فإن الإجابة تكون في معظمها بكلمة (لا)، لأن المعتقلين في أثناء الاختبار كانوا يومئون إلى بعضهم بالرفض[3].

وبعد الإجابة الإجبارية على الأسئلة تنقل الأوراق وعليها رقم واسم السجين إلى المكتب الخامس[4]، أين يتم دراسة وتحليل الإجابات[5].

---

[1]- بوشارب ، المرجع السابق، 63. وأنظر أيضا : بوالصفصاف، المرجع السابق، ص 489.

[2]- العياشي ، المرجع لسابق، ص 33.

[3]- عزوي، المرجع السابق، ص 84.

[4]- مصالح تابعة للجيش الفرنسي، مهامه القيام ببث الشك والحذر في صفوف المجاهدين عن طريق المراسلات المزيفة والأخبار الكاذبة وتحليل المعلومات.

[5]- شهادة مكتوبة للمجاهد محمد عبد الصمد، (مرجع سابق).

**3 – الاختبار الشفوي:**

بعد إجراء الاختبار الكتابي والاطلاع على إجابات المعتقلين، تتواصل الدروس كعادتها، وكأن شيئا لم يحدث، و لم يلاحظ على الإجابات بـــ (لا)، ويتناسى الأساتذة ما جرى. ثم يبدأون في استدعاء المعتقلين واحد إثر واحد، إلى مكتب الخبير النفسي، أين يستقبل المعتقل بالترحاب والمعاملة الحسنة وبالكرم المصطنع، حيث يجلس المدعو على كرسي مريح ويقدم له فنجان من القهوة، ويسلم له بكل فرح سجارة من النوع الراقي، وكل ذلك لتهيئة المستجوب نفسيا وليشعر بالراحة والطمأنينة، وكأن ما تلقاه من دروس هو الذي أوصله إلى هذا المستوى من الاحترام والتبجيل[1].

وبعد ذلك يشرع الخبير النفسي في حواره ومناقشاته، فيسأل المعتقل عن حالته في المعتقل وعن الأسباب التي جاءت به إليه وعن الدوافع التي دفعته إلى الثورة ضد فرنسا. ويناقشه بالتفصيل في مطالب الثورة وعن علاقته بها منذ البداية. كما يفاتحه في علاقة الدول الصديقة بالثورة ويحاول أن يشوش عليه أفكاره ويشككه فيها، ثم يدعوه مستدرجا إياه إلى قبول التعامل والتعاون مع الإدارة الفرنسية وأن يكون في صفها[2].

ومن جملة ما كان يطرحه الخبير النفسي على المعتقل من أفكار مثلا : أن قادة جبهة التحرير الوطني في الخارج يتنزهون، وأنتم هنا وحدكم تتعذبون ولا يهتم بكم أحد. وأن جل عناصر جيش التحرير تم سحقها و لم يبق إلا مجموعة سيقضى عليها في أقرب وقت. وأن الجزائر لا يجب أن تتعامل مع الاتحاد السوفياتي لأنه شيوعي ضد الدين الإسلامي، وستصبحون كفارا إذا تماديتم في ربط علاقاتكم به[3].

أما المجاهدون فكانوا أصنافا في الرد على الأسئلة، فمنهم من يعلن عن قضية الاستعمار ويرد بأن قنبلة الطائرات للقرى أبشع من رمي قنبلة في مقهى، وهذا الصنف كان العدو لا يتوقف عن تعذيبه والتنكيل به ومنهم من يلتزم الصمت ولا يرد إطلاقا رغم ما يفعله الجلادون من أجل

---

[1]- عزوي، المرجع السابق ص 84.

[2]- نفس المرجع، ص 85. ونفس الشهادة قدمها لنا المجاهد لعموري الدراجي خلال الحوار الذي أجريته معه، بمقر منظمة المجاهدين بباتنة يوم 13/ 04/ 2005.

[3]- عزوي، نفس المرجع، ص 85.

انتزاع الكلام من أفواههم. وهناك من يجاري العدو فيجيب على الأسئلة بالإيجاب وبما يرضي زبانية الاستعمار[1].

ومن الأساليب التي يعتمدها المشرفون على عمليات غسل المخ وإفساد الضمير، أن يطلب من الشخص التخلي عن نزعته الوطنية مقابل التوقف عن تعذيبه أو إعطائه الغذاء الذي كان محروما منه، ولكي ينال هذه"الجائزة" يجب عليه أن يقوم بالأمور التالية :

**أولا:** أن يعترف بأنه ليس من جبهة التحرير الوطني وأن ينادي بهذا أمام الجميع ويكرر ذلك لساعات متوالية .

**ثانيا:** بعد ذلك يعترف بأنه كان من جبهة التحرير الوطني وأنه فهم أن هذا خطأ وشر فظيع وان عليه أن ينادي بأعلى صوته " تسقط جبهة التحرير الوطني " .

**ثالثا:** وهي مرحلة الاعتراف بأن مستقبل الجزائر، مستقبل فرنسي ولا يمكن أن يكون شيء آخر، ليصل إلى التصريح " بأننا فرنسيون ونحب فرنسا " [2].

وتمضي هذه المهزلة وتتكرر العملية في كل وقت، سعيا من الإدارة الاستعمارية للقضاء على الروح الوطنية والنزعة الثورية لدى المجاهدين وأملا في الحصول على ولائهم وتأييدهم للسياسة الفرنسية. ومع ذلك ورغم مختلف أصناف التعذيب وعمليات غسل المخ، فقد صمد معظم المجاهدين وثبتوا على مبادئهم، وكان الواحد منهم يصاب بالجنون أو تقطع أطرافه أو أجزاء من جسمه، ولا يرضى أن يصبح في صف العدو[3]. وبصمودهم أفشلوا كل مخططات الإدارة الاستعمارية، بل وتلقى العدو صفعة أخرى عندما اقترح على خمسة مجاهدين الانضمام إلى صفوفه بعد أن أظهر هؤلاء المجاهدين بعض اللّين، فلما وافقوا تم ضمهم إلى إحدى فرق الجيش الفرنسي فعملوا بها مدة شهر، ولما بدأ العدو يثق بهم خدعوا الوحدة خلال عملية تمشيطية وهربوا ليلتحقوا بجيش التحرير الوطني ويواصلوا الجهاد إلى أن استشهدوا[4].

---

[1]- العياشي، المرجع السابق، ص33.

[2]- "وحشية المتمدنين"، **جريدة المجاهد**، ج3، العدد 81، الصادر في : 1960/11/01. ص17. وأنظر أيضا: الجنيدي وآخرون، **حوار حول الثورة**، ج 1،(مرجع سابق) ص 404.

[3]- بومالي ، المرجع السابق، ص206.

[4]- العياشي، المرجع السابق، ص33.

# الفصل الثالث

# التعذيب أثناء الثورة التحريرية من منظور قانوني

المبحث الأول : مفاهيم قانونية .

المبحث الثاني : الموقف الفرنسي .

المبحث الثالث : الموقف الجزائري.

## المبحث الأول: مفاهيم قانونية

لم يكن الاعتقال والاتهام والتعذيب والقتل بعد اندلاع الثورة التحريرية جديدا على الشعب الجزائري. لأن التاريخ سجل في هذا الميدان صفحات مخزية كتبت بأقلام قادة وجلادي العدو الفرنسي. فعلى سبيل المثال لا الحصر، اعتراف الجنرال "دي روفيقو"[1] في 1832/04/16 بعد عودته من غارة على بعض القرى وهي نائمة حيث قال: "كان جنودنا ممتطين ظهور الخيل، يحملون الرؤوس البشرية على نصال سيوفهم، أما حيواناتهم فقد بيعت إلى القنصلية الدانمركية وأما أجزاء الأجسام الأخرى والملطخة بالدماء فقد أقيم منها معرض في "باب عزون" وكان الناس يتفرجون على حلي النساء ثابتة في سواعدهن المقطوعة وآذانهن المبتورة"[2].

أما "جول فيري"[3] فيصف المعمرين الفرنسيين ونظرتهم إلى الأهالي الجزائريين بقوله:"إن المعمرين يعتبرون الأهالي من جنس بشري منحط لا يصلح إلا للاعتقال والأعمال الشاقة بدون مقابل" ولا يستحقون إلا القهر والإذلال "[4] .

وهكذا يتضح لنا أن نفس الصور تتكرر من جديد خلال الثورة التحريرية، حيث شرع الجيش الفرنسي وسلطات الاحتلال في إلقاء القبض على كل مشبوه، وسيق مئات الجزائريين إلى السجون والمعتقلات بعد التنكيل بهم وتعذيبهم في مراكز التعذيب التي أقيمت في كل أنحاء البلاد.

وهذه الأعمال الوحشية والبربرية المتمثلة في التعذيب والتقتيل والإبادة والمرتبطة ارتباطا وثيقا وعضويا بالظاهرة الاستعمارية، يعبر عنها في القانون الدولي المعاصر بالجرائم ضد الإنسانية. فكيف ينظر القانون الدولي الذي هو أصلا قانونا أوروبيا مسيحيا إلى مثل هذا النوع من الجرائم من حيث التعريف والتصنيف ومدى انطباق هذه الجرائم وغيرها من الأعمال والتصرفات التي قام بها الاستعمار الفرنسي في الجزائر خاصة أثناء الثورة التحريرية مع القانون الدولي؟

### I- تعريفات:

---

[1]- دي روفيقو (1774-1833) عسكري فرنسي، تولى قيادة الجيش الفرنسي في الجزائر من ديسمبر 1831 إلى مارس 1833. اشتهر بجرائمه ضد الشعب الجزائري وتحويل جامع كتشاوة إلى كنيسة.

[2]- الأطرش، المرجع السابق، ص75.

[3]- جول فيري (1832-1893) سياسي فرنسي، تولى رئاسة الحكومة الفرنسية خلال الفترة ما بين 1879-1885 ثم رئيسا للمجلس الوطني الفرنسي، أوكلت له مهمة الإشراف على لجنة برلمانية سنة 1892 لدراسة أوضاع الجزائر.

[4]- الأطرش، نفس المرجع، ص 76.

### 1- جرائم الحرب في حد ذاتها (Crimes de guerre proprement dit):

هي الانتهاكات المخالفة لقوانين وأعراف الحرب وهي تشمل: القتل والمعاملة السيئة لأسرى الحرب، نهب الملكية العامة وتحطيم المدن والمنشآت بالإضافة إلى جميع الجرائم التي ترتكبها سلطات الاحتلال أو أفرادها ضد المدنيين في المناطق المحتلة من معاملة سيئة وترحيل وتهجير وتجميع في المحتشدات...إلخ[1].

ولقيام جرائم الحرب شروط أهمها: أن تكون هناك حالة عداء قائمة بين دولتين أو سلطتين، الأولى تنطبق على حالة الحروب الكلاسيكية والثانية على حروب حركات التحرر الوطني، على شرط أن يكون معترف لهاتين الحالتين بصفة المتحاربين. ومعنى ذلك أن جرائم الحرب لا يمكن أن تقدم إلا في حالة الحرب، وإن لم تكن معلنة رسميا كحالات حروب حركات التحرر الوطني ومنها حرب الجزائر مثلا المعترف بها جهويا ودوليا[2].

وبعبارة أخرى، تطبيق اتفاقيات جنيف (12أوت1949) والبروتوكول المتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة(1977/06/10) على الحرب المعلنة وما يترتب عنها من نتائج وآثار أو على أي نزاع مسلح قائم بين طرفين أو أكثر. وتطبق هذه الاتفاقيات والبروتوكول الإضافي حتى في حالة عدم اعتراف أحد الأطراف بحالة الحرب. وهي تشمل أيضا التراعات المسلحة بين الدول الاستعمارية والشعوب التي تكافح من اجل حقها في تقرير المصير. كما دعا قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3032 بتاريخ 1972/12/18، أطراف كل نزاع مسلح إلى مراعاة القواعد الإنسانية الدولية الواجبة التطبيق خاصة الموجودة منها في اتفاقيات جنيف لعام 1949[3].

---

[1]- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954: "جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1830-1962"، **مجلة أول نوفمبر**، العددان 156/155، 1997، ص36.

[2]- العايب، علاوة، "الجوانب القانونية الجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي المعاصر"، **مجلة الجيش**، السنة33، العدد 394، ماي 1996، ص10.

[3]- نفس المرجع، ص10.

**2- الجرائم ضد الإنسانية:**

اعترفت المجموعة الدولية بهذا النوع من الجرائم لأول مرة في المحكمة الدولية في مدينة نورنبورغ الألمانية سنة 1945 وحددها المادة (6-س) من قانون المحكمة العسكرية الدولية وهي تشمل: جرائم القتل والإبادة والتعذيب والتهجير والإبعاد والاستعباد والاعتقال غير الشرعي والاضطهاد لأسباب سياسية أو دينية أو عرقية أو إثنية أو قومية سواء كانت فردية أو جماعية[1].

والأكثر من ذلك وضعت الجمعية العامة للأمم المتحدة "اتفاقية منع سريان التقادم" على جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وهذا بقرار رقم 2391 (د-23) الصادر في 26 نوفمبر 1968، والذي نصت المادة الأولى منه على أنه: لا يسرى أي تقادم على الجرائم التالية بصرف النظر عن زمن ارتكابها:

أ- جرائم الحرب الوارد تعريفها في النظام الأساسي لمحكمة نورنبورغ الدولية الصادر في 8أوت1945 .

ب- الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية سواء في زمن الحرب أو في زمن السلم والوارد تعريفها في النظام الأساسي لمحكمة نورنبورغ الدولية[2].

**3- أسير الحرب :**

جاء في اتفاقية جنيف الثالثة (1949/08/12) المتعلقة بأسرى الحرب، عن "أسير الحرب" في القانون الدولي من حيث المبدأ ما يلي:

"يعتبر كل من سقط في الأسر وهو يحمل السلاح أسير حرب، وهو الفرد الذي ينتمي إلى إحدى الفئات التي يقبض عليها من قبل العدو والممثلة في: أفراد القوات المسلحة وأفراد المليشيات وأفراد الوحدات المتطوعة الذين يعتبرون جزءا من القوات المسلحة التابعة لأحد أطراف النزاع والذين تتوفر فيهم الشروط التالية:

- أن يكونوا بقيادة شخص مسؤول.
- أن يكون لهم شارة مميزة.

[1]- نفس المرجع، ص11.

[2]- نفس المرجع، ص12.

- أن يحملوا أسلحتهم بشكل علني.
- أن يقوموا بعملياتهم الحربية طبقا لقوانين الحرب وتقاليدها[1].

وقد نصت "المادة الثالثة" المشتركة بين اتفاقيات جنيف لعام 1949، على احترام المبادئ الإنسانية في أي نزاع مسلح ذي طبيعة غير دولية، حيث نصت على ما يلي:

في حالة أي نزاع مسلح ذي طبيعة غير دولية تدور أحداثه في إقليم أحد الأطراف المتعاقدة، فكل طرف في النزاع ملزم بتطبيق كحد أدنى الأحكام التالية:

أ- الأشخاص غير المشاركين في النزاع بما فيهم أعضاء القوات المسلحة الذين تخلوا عن أسلحتهم أو الذين أصبحوا غير قادرين على القتال بسبب المرض، الجرح، الاعتقال أو أي سبب آخر، يجب معاملتهم معاملة إنسانية في كل الظروف دون تمييز.

فالأفعال التالية محرمة وتبقى كذلك في كل وقت وكل مكان في مواجهة الأشخاص المذكورين أعلاه:

- العنف ضد حياة الأشخاص وخاصة القتل بكل أنواعه، التشويه، المعاملة البربرية والتعذيب.
- أخذ الرهائن
- الاعتداء على الكرامة الإنسانية وخاصة الاهانة والمعاملة المذلة.
- إصدار الأحكام وتنفيذها بدون محاكمة مسبقة صادرة عن محاكم شرعية تسمح بالضمانات القضائية الأساسية المعترف بها من طرف الشعوب المتمدنة[2].

ب- الجرحى والمرضى يجب جمعهم والاعتناء بهم، ويمكن لهيئة إنسانية محايدة مثل الصليب الأحمر الدولي، تقديم خدماتها لأطراف النزاع.

على أطراف النزاع أن يعملوا بواسطة اتفاقات خاصة على إدخال كل بقية أحكام هذه الاتفاقية أو جزء منها محل التنفيذ.

إن تطبيق الأحكام السابقة لا يؤثر على المركز القانوني لأطراف النزاع[3].

---

[1]-عميور، بشير، "أسرى الحرب بين القوانين الدولية والقيم الإنسانية"، **مجلة الجيش**، العدد 477، أفريل2003، ص24.

[2] – Mohammed, bedjaoui , **La révolution Algérienne et le droit**, Edition de l'association Internationale des juristes Démocrates Bruxelles, 1961, p213.

[3] – I pid, p213.

## 4- تعريف باتفاقية جنيف الثالثة الخاصة بأسرى الحرب:

تحتوي اتفاقية جنيف الثالثة الخاصة بأسرى الحرب (1949/08/12) على 135 مادة، تحدد من خلالها كل ما يتعلق بأسرى الحرب وكيفية التعامل معهم منذ الوهلة الأولى عند القبض عليهم إلى غاية إطلاق سراحهم وإرجاعهم إلى أوطانهم بمقتضى المادة الخامسة، إلا في الحالات التي يخشى فيها الأسرى العودة للوطن. وقد بدأ العمل بها اعتبارا من 1950/10/21.

أما المحاور الكبرى التي أقرتها الاتفاقية حول "أسرى الحرب" فنذكر منها ما يلي:

- وضع علامة بارزة "أسرى الحرب" في موقع الأسرى.
- يتم حصر أعداد الأسرى ومراجعتها دوريا.
- ينشأ برنامج للعناية بأمن وصحة الأسرى.
- يجب أن تعلن وتنشر نسخ من اتفاقية جنيف في معسكرات الأسرى بلغتهم.
- حماية الأسير من انتقام غيره وتعريفه بإجراءات التبليغ عن أي تهديد.
- يسمح لقوة الحماية من مسؤولي الصليب الأحمر الدولي بزيارة الأسرى ومقابلتهم للتعرف على حالتهم.
- يتم إجراء الكشف الطبي شهريا على الأسرى لإقرار صلاحيتهم للعمل، وتقدم لهم الخدمة مجانا، ويلقى الأسرى من المصابين والمرضى نفس العناية الطبية لأفراد القوة الآسرة.
- يسمح للأسرى بإرسال رسالتين وأربع بطاقات لذويهم مجانا كل شهر، ويمكن استلام أي عدد من الرسائل.
- أعمال الانضباط والنظام لا تؤول إلى الأسرى ولا يمارسونها.
- وجود قيود صارمة على الأعمال التي يسمح بتكليف الأسرى بأدائها. وعدم تكليفهم بالعمل كخدم خاص للعسكريين، إذ لا تتعدى أعمالهم عشر ساعات في اليوم، ويسمح لهم بالحصول على راحة لمدة ساعة ليتقدموا للغداء.
- اتخاذ إجراءات لإنشاء ملفات سرية، تحتوي على شكاوى الأسرى ولا يجب أن يعاقب الأسير على شكواه.

إلى جانب هذا، توجد قواعد عدة تتحكم في معاملة أسرى الحرب، وهي المعروفة بالقيم الإنسانية التي يجب أن يتحل بها كل عسكري والمتعارف عليها دوليا.

ويتوجب على الدول الموقعة على الاتفاقية الالتزام بها في جميع الظروف حسب ما جاء في المادة الاولى من الاتفاقية وذلك من أجل ربط هذه القوانين والأعراف الدولية بالقيم الإنسانية التي يتوفر عليها البشر[1].

[1]- عميور، المرجع السابق، ص 26.

## المبحث الثاني: الموقف الفرنسي

### 1-الموقف الرسمي:

لم تعترف فرنسا في موقفها من القضية الجزائرية لا بحالة الحرب في الجزائر ولا بالمحاربين الجزائريين الذين أظهروا للعالم مركزهم كطرف محارب. وبالرغم من أن فرنسا لم تعترف رسميا بحالة الحرب، إلا أن أعمال وتصريحات السلطات الفرنسية مثل اللجوء إلى القوانين الاستثنائية والمحاكم العسكرية ومحاولات التفاوض والاعتماد على حق المتابعة لضرب الثوار في إقليم دولة أخرى كحادثة ساقية سيدي يوسف، كل هذا دفع الكثير من الفرنسيين المعنيين ورجال السياسة الدوليين إلى الاعتقاد بأن حرب الجزائر قد خرجت من إطار كونها مشكلة داخلية. ومع ذلك فإن الموقف الرسمي الفرنسي بقي دوما لا يعترف بأي مركز قانوني لجبهة التحرير الوطني ومحاربيها، على أساس أن الحرب الجزائرية كانت فقط حالة إعادة النظام والقانون إلى وضعه الطبيعي[1].

ولكن بالرغم من هذه المواقف غير الواقعية، فإن استمرار الحرب واشتدادها أدى بفرنسا إلى مواجهة وقبول الواقع المتغير، ويظهر ذلك من خلال التحول في السياسة الفرنسية تجاه الجزائر. فبعد سنة 1958 بدأت فكرة "الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا " تضمحل تدريجيا؛ من سيادة جزائرية محدودة إلى مفاهيم اتحادية ثم زوال الفكرة نهائيا. ففي مفاوضات ايفيان (ماي 1961) قال المفاوض الفرنسي "لوي جوكس Louis Joxe": "إننا نعترف بأنهم يتمتعون بصفة المحاربين، ونرى فيهم وفد منظمة سياسية، مرشحون لتولي السلطة..." [2].

إن فرنسا التي صادقت على اتفاقيات جنيف عام 1949 وبالتالي أصبحت جزءا من قانونها الداخلي طبقا للدستور الفرنسي، ومنه فهي ملزمة بتطبيق أحكامها، إلا أنها لم تلتزم بذلك وكان من واجبها – على الأقل– أن تطبق أحكام المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع[3] بغض النظر عن المركز القانوني لجبهة وجيش التحرير الوطني، والحرب القائمة أهي من طبيعة دولية أم داخلية لأن تنفيذ أحكام هذه المادة لا يقوم على مثل تلك الأسس.

---

[1]- محمد، بوسلطان – حمدان، بكاي، **القانون الدولي العام وحرب التحرير الجزائرية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 139.

[2]- نفس المرجع، ص 139.

[3]- راجع مضمون "المادة الثالثة" في المبحث الأول من هذا الفصل، ص 53.

لقد كان الفرنسيون مترددين إزاء الاعتراف بإمكانية تطبيق المادة الثالثة من اتفاقية جنيف بالرغم من أن جبهة التحرير الوطني قد تمكنت من تنظيم نفسها في شكل منظمة سياسية ناضجة. ويظهر التردد الفرنسي من خلال المواقف تجاه جمعية الصليب الأحمر الدولي ودوره في الجزائر؛ فالصليب الأحمر طبقا لأحكام " المادة الثالثة" يستطيع تقديم خدماته لطرفي النزاع. ورغم أن الحكومة الفرنسية أصدرت بتاريخ 1956/06/23 إعلانا، اعترفت من خلاله بإمكانية تطبيق المادة الثالثة على الوضعية الجزائرية، فإنها وحتى سنة 1958 لم تحترم أحكام هذه المادة[1].

فمعاملة أسرى جيش التحرير الوطني، لم تكن قط إنسانية، ولم يكن هناك اعتبار للزي العسكري الجزائري، بل عومل كل من ألقي عليه القبض على أنه إرهابي[2]،كما أن المساجين الجزائريين كانوا يوضعون في مراكز الانتقاء والمعتقلات أو في السجون العادية. وفي مارس 1958 أقيمت مراكز عسكرية خاصة بالنسبة لجنود جيش التحرير الوطني. وهناك من أعضاء جيش التحرير من كانوا يعاملون أمام القضاء الفرنسي بصفتهم " مجرمين". وعن ذلك يقول " موريس فلوري:"إن الحكومة الفرنسية، حتى أواخر 1959، لم تعتبر قوات جيش التحرير الوطني كمحاربين؛ ففي حالة القبض عليهم لا يعاملون طبقا لقوانين الحرب، بل طبقت عليهم مواد القانون الجنائي الفرنسي الخاصة بالجنايات والجنح ضد أمن الدولة"[3].

ولقد صدرت عن وزارة العدل مراسيم طبقا لقانون 16 مارس 1956 منحت الاختصاص للمحاكم العسكرية في الجزائر تقريبا لكل الأعمال المرتكبة بعد 30 أكتوبر 1954. وفي أواخر 1957 أصدرت مجموعة متكونة من تسعة وأربعين محاميا، من الذين سبق لهم زيارة الجزائر للدفاع عن الجزائريين المتهمين، إعلانا يندد بالإجراءات اللاأخلاقية وغير القانونية بالجزائر ومما جاء فيه : " لا توجد أي من الحريات الأساسية بالجزائر..." والنتيجة التي توصلت إليها هذه المجموعة من المحامين هي أنه " على فرنسا إما تطبيق قوانينها الداخلية العادية مع كل الضمانات القضائية أو تطبيق قوانين الحرب كما لو أنها في مواجهة جيش معاد"[4].

---

[1]– نفس المرجع، ص ص 141-142.

[2] – Bedjaoui , op cit , pp 219-220.

[3]– بوسلطان– بكاي ، المرجع السابق، ص 142.

[4]– نفس المرجع السابق، ص 143.

وهكذا يتبين أنه بالرغم من توفر كل الشروط الخاصة بتطبيق اتفاقيات جنيف لعام 1949 وبقية قواعد القانون الدولي للحرب، فإن الحكومة الفرنسية أصرت على رفض ذلك، وأساس رفضها لم يكن مبنيا على سندات قانونية، بل كان خاضعا لاعتبارات سياسية، بحيث كانت ترى أن أي علاقة تعاهدية رسمية مع جبهة التحرير الوطني أو الحكومة المؤقتة يعتبر بالنسبة لها اعتراف ضمني بالطبيعة الدولية لحرب الجزائر "[1].

وفي مقال للصحفي الفرنسي " باتريك سيري" نشر في مجلة (L'événement) في عددها 311 بتاريخ 18 إلى 24 أكتوبر 1990 تحت عنوان " الجزائر : هل كان الفرنسيون مجرمي حرب؟ يبدأ الصحفي تحقيقه بالقول :" حالات ما بعد الحروب لا تنتهي وحالة ما بعد الحرب بالجزائر ليست قضية منتهية (...) في جويلية 1985، الجزائر وعن طريق وكالتها الرسمية للأنباء (و.أ.ج) شرعت في محاكمة رسمية ضد فرنسا بتهمة تحويل الجزائر إلى حقل كبير للمحتشدات، وتؤكد " أن الشعب الجزائري أفلت بأعجوبة من الفناء، وأصوات جزائرية ترتفع .. متى يحاكم " ماسو Massu" و"بيجار Bigeard" في الجزائر وللمطالبة بـــ" نورنبورغ[2] للاستعمار الفرنسي ". هذه الحرب التي رفضت طويلا أن تفصح عن نفسها كانت تجري على الأقل وحتى 1958 في اللامبالاة..."[3].

بعد أول نوفمبر 1954، وفي ربيع 1955، فتح جاك سوستال -الحاكم العام في الجزائر- مراكزا سميت بمراكز الإيواء أين ينقل إليها المشبوهون...في الجرف، البرواقية، بوسوي، لودي آفلو...وفورا يسيطر العسكريون على الإدارة المدنية، ويمنع المحامون من الدخول إلى هذه المراكز. والمسجونون هم في عزلة تامة عن العالم الخارجي (...) ويفرض على المساجين وهم عراة تماما أن يوجهوا التحية العسكرية للضباط... وما وراء الأسلاك والحواجز، الرشاشات، الكلاب البوليسية...إنهم يُعذبون"[4].

" في مارس 1955، فرانسوا ميتران "François Mitterrand" وهو وزير الداخلية، لا يصدق الحديث عن ممارسات التعذيب بالجزائر، ولكن لحفظ ماء الوجه " يبعث موظفا ساميا إلى

---

[1]- نفس المرجع، ص ص 102، 145.

[2]- نورنبورغ: مدينة ألمانية، جرت بها محاكمة النازيين بعد هزيمة ألمانيا عام 1945، من طرف الحلفاء.

[3]- ش. فيصل : "شهادات واعترافات فرنسية"، **مجلة الوحدة**، السنة 15، العدد 516 من 16 إلى 22 ماي 1991، ص 31.

[4]-نفس المرجع، ص 32.

الجزائر وهو المفتش العام " روجيه وليام" هذا الأخير أعد تقريرا وافيا شرح فيه " أن التعذيب بالجزائر ممارس فعلا وأنه عملة متداولة وأنه بحكم نتائجه الإيجابية لابد من تعميمه. ويقترح أن يشرع لبعض ممارسات الاستنطاق ويطالب باستعمال الطرق التي تتعامل مع الماء والكهرباء لأنها إذا استعملت بحذر، فإنها تؤدي إلى صدمة نفسية وليس جسدية، وبالتالي فهي لا تعتبر إرهابا تجاوزيا. ويضيف في تقريره " أميل إلى الاعتقاد بأن هذه الطرق مقبولة، وإنها إذ استعملت بإحكام ومراقبة كما وصف لي، فإنها ليست أكثر قساوة من منع الأغذية أو الماء أو السجائر التي كانت مقبولة دوما"[1].

وفي بداية ماي 1955، فرض " جاك سوستال" والمسؤولون العسكريون العقوبة الفورية بالقتل للذين بضبطون ( أي الجزائريين) والسلاح بأيديهم، وبذلك تضاعف القتل التلقائي بعد التوقيف العشوائي، أما المساجين فيوجهون إلى الأعمال الشاقة.

ففي نظر العسكريين الفرنسيين أمثال العقيد"أرقو" الذي كان يعمل تحت إمرة الجنرال: "آلار" " المعلومة تؤخذ بأي ثمن، فالمشتبه فيهم يعذبون كأنهم مجرمون ثم يعدمون إذ وجب ذلك".

وفي مرافعتة أثناء المحاكمة التي أقامتها لجنة " موريس أودان Maurice Audin" يفتخر العقيد " أرقو" بأنه قام بالتقتيل الجماعي، وعندما تذكر أمامه اتفاقية جنيف حول أسرى الحرب فإنه يقهقه ويقول : " أظن أنني قمت بعمل جيد "[2].

لقد كان موقف المسؤولين الفرنسيين من المعاهدات الدولية حول مصير المعتقلين أثناء الحرب، ينطلق من فكرة أن كل نظام هو سيد في بيته، والجزائر بالنسبة لهم، هي دائما فرنسية.

وفي 26 ماي 1956 صرح " بورجيس مونوري Bourges Monory" – وزير الداخلية – بالجزائر بعد أن استمع إلى القيادة العسكرية والتي أكدت له أن احترام القواعد القانونية يؤثر على عمل الجيش، صرح بالقول " الفلاقة الذين يضبطون والسلاح باليد سيقتلون للعبرة "[3].

---

1– نفس المرجع، ص 32. وأنظر أيضا : سعدي، بزيان ،"صفحات من جرائم الجيش الفرنسي في الجزائر خلال الثورة التحريرية 1954-1962"، **مجلة أول نوفمبر**، العددان 128- 129، ماي، جوان 1991، ص20.

2– ش. فيصل ، المرجع السابق، ص 32.

3– نفس المرجع، ص 32.

أما الحكومة الفرنسية، فكان لزاما عليها أن تتظاهر برد الفعل، فكونت لجنة للتحقيق في 27 أكتوبر 1956 والتي انتظرت ثلاثة أشهر حتى تكون بعين المكان، ومكثت ثلاثة أيام وقدمت تقريرها إلى المجلس الوطني الفرنسي في 5 مارس 1957 دونت فيه : " لا شيء يمكننا من الاستنتاج أن هناك تعذيبا يمارس بالجزائر " ومع ذلك فاللجنة لاحظت على أقدام المساجين جروحا لكن أخصائيي اللجنة أرجعوا ذلك إلى مرض" الأكزيما " بسبب مناخ شمال إفريقيا ! غير أن الرجل الوحيد الذي رفض التقرير هو النائب الراديكالي " ليون هوفنا فيان" وهو الطبيب الوحيد في المجموعة الذي قال ساخرا :" لا يوجد أي كتاب في الطب يتحدث عن هذا النوع من الاكزيما ... هذا اكتشاف طبي ! "[1]

ويحاول المسؤولون الفرنسيون تبرير التعذيب بما يسمى عندهم " بالإرهاب"إذ يجب أن يعترف المعتقل من أجل إنقاذ حياة الأبرياء ! إن البحث عن المعلومة يكون في بداية الاستنطاق وهدف التعذيب هو الحصول على المعلومة ..." غير أن الحقيقة خلاف ذلك، فالتعذيب كان موجودا قبل الحرب بكثير، ففي عام 1951 طرح " كلود بوردي Claude Bourdet"[2] السؤال بعنف : " هل هناك جستابو فرنسي في الجزائر ؟"[3]

وعلى امتداد السبع سنوات ونصف من الحرب كان المشبوهون يحبسون بعشرات الآلاف في معسكرات الاعتقال، ويخضعون للعمل الشاق. والمعتقلون ينقلون إلى عملهم وهم على "أربعة أرجل" ومن يضبط في غير هذه الوضعية عليه أن يأكل فضلاته ! وكل هذا مذكور في تقرير اللّجنة الدولية للصليب الأحمر بعد زيارتها لمركز " موراند" بالبرواقية في خريف 1961.[4]

وعلى العموم فالتعذيب شمل حتى بعض الفرنسيين الذين عبروا عن أفكارهم الحرة أمثال

---

[1] – نفس المرجع، ص 33.

[2] – من الوجوه الفرنسية المتعاطفة والمتضامنة مع الجزائريين في كفاحهم ضد الاستعمار.

[3] -Patrick eveno et jean planchais , **la guerre d'algerie (**<u>dossier et témoignages</u>**)** , édition laphomic, alger,1990, p141.

[4] – ش. فيصل ، المرجع السابق، ص 33.

"هنري ألاق Henrie Alleg" [1]و"موريس أودان Maurice Audin"[2] الذين عذبا على أيدي الملازمين " شاربونيه" و" فيليب ايرولان" هذا الأخير، الذي عذب ألاق، بوحشية سيعانق بعد عشرين سنة الرئيس الفرنسي "جيسكار ديستان Giscard d'Estaing". ويعترف " أوساريس" بقوله : " لقد ذهبنا بعيدا في التعذيب ولكن لا يمكن الرجوع إلى الوراء". أما "بيجار" فيقول:"الحرب الآن تسير ليس ضد عناصر مسلحة ولكن ضد شعب بأكمله متهم بتواطئه مع جبهة التحرير الوطني، ولأن كل واحد يقدم مساهمته في الحرب وكل واحد يعرف شيئا ما، لابد أن يقول لنا، فكل واحد إذن يعذب " tout le monde est torturable"[3].

ومن أجل ذلك أقامت القيادة العسكرية الفرنسية مدارس ومراكز لتعليم فنون وأساليب التعذيب، وقد كشف أحد رجال الدين الذين عادوا إلى فرنسا بعد أن عمل في الجزائر برتبة ضابط من صيف 1958 إلى صيف 1959 عن جانب من جوانب التعذيب بشهادته التي أدلى بها أمام "دار الشهادة المسيحية" ونشرتها صحيفة "لوموند Le Monde" في صفحتها العاشرة يوم 1959/12/21 مع التعليق عليها وفيها ما يلي : " كيف لا تقع المسؤولية على مجموعة الجهاز الرسمي وهناك في مدرسة مثل مدرسة سكيكدة مركز للتدريب على حرب التدمير. بمعسكر "جان دارك" المزدحم، يشرحون لنا أثناء الدرس الدائر حول المعلومات التي تقول بوجوب "التعذيب الإنساني" وهذه هي المذكرات التي دونتها من دروس الكابتن.ل. خمس نقاط سجلتها بوضوح مع الاعتراضات والأجوبة :

- يجب أن يكون التعذيب نظيفا .
- ألا يجري على مرأى من الصغار.
- أن يجري من قبل ضابط مسؤول.
- أن يكون إنسانيا – أي ينتهي حالما يتكلم المستجوب.

---

[1]- عضو الحزب الشيوعي الجزائري ورئيس تحرير جريدة الجزائر الجمهورية (1950-1955) ألقي عليه القبض من قبل جلادي الجنرال جاك ماسو في جوان 1957.

[2]- أستاذ بجامعة الجزائر وعضو الحزب الشيوعي الجزائري، ألقي عليه القبض في جوان 1957.

[3]- ش. فيصل ، المرجع السابق، ص34.

- ألا يترك التعذيب آثارا.

بهذه الشروط وبالنتيجة لكم الحق باستخدام الماء والكهرباء ... هذا الذي كتبته عندما كان الأستاذ يتكلم"[1].

أما تعليق صحيفة " لوموند Le Monde" فكان كالتالي : " ويستفاد من الأخبار الواردة إلينا، أن هذه الدروس حول التعذيب " الإنساني " مازالت تلقى في معسكرات جان دارك. ويحضر عمليات التعذيب طبيب عسكري ليبين ردود فعل المستجوب على الصعيد الفيزيولوجي، وعلم منذ أسابيع أن الدروس قد انتقلت من سكيكدة إلى أرزيو الواقعة في ولاية وهران "[2].

إن مثل هذه الشهادة ليست الوحيدة، ولقد تدخلت جمعية الصليب الأحمر الدولية في التراع القائم طوال الفترة ما بين 1955 وحتى 1959 دون أن تحصل على نتائج إيجابية. ثم تقدمت بمشروع اتفاق بتاريخ 1959/05/28 يتعهد فيه طرفا التراع أن يحترما أحكام المادة الثالثة الواردة في اتفاقيات جنيف لعام 1949، وأن يتجنبا تدابير الثأر وأن يعاملا الأسرى معاملة إنسانية[3].

غير أن السلطات الفرنسية لم تلتزم بتنفيذ أحكام هذه المادة، وكانت النتيجة من الجانب الفرنسي، أن المقاتلين الجزائريين الواقعين في الأسر لم يعاملوا بمقتضى قانون أسرى حرب. ولم يكتف الجيش الفرنسي بذلك، بل بذل غاية الجهد ليصطدم بوحدات جيش التحرير الوطني محاولا الفتك بها عندما كانت تتجه بالأسرى الفرنسيين عبر الحدود التونسية والمغربية لأن الحكومة المؤقتة الجزائرية كانت تعلن إطلاق سراحهم مسبقا قبل عدة أيام من موعد التنفيذ[4].

وفي عام 1957، طُلب من الجنرال "ديغول DEGAULE" أن يصدر تصريحا يدين فيه التعذيب، لكنه رفض وشرح موقفه بالقول : "التعذيب جزء من النظام القائم.." أي أنه يعتبره أحد المساوئ التي يؤاخذ عنها الجمهورية الرابعة التي يدينها جملة ويرفض إدانة التفاصيل والجزئيات.

---

[1]- Hamid Boussalham, **quand la France torturait en Algérie**, Edition Rahma, Alger, 2001, p211.

وأنظر ايضا :

"تجارب الاضطهاد ضد شعب لا يقهر"، **المجاهد**، ج4، العدد 107، 1961/11/1، ص 20.

[2]- مصطفى، طلاس - بسام العسلي: **الثورة الجزائرية**، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1984، ص178.

[3]- نفس المرجع، ص 182

[4]- نفس المرجع، ص 185.

لكن، هل خفت وطأة القمع والتعذيب والتجاوزات الوحشية للجيش الفرنسي في الجزائر بعد سقوط الجمهورية الرابعة ومجيء ديغول إلى سدة الحكم في فرنسا؟ والجواب بالطبع، هو أن هذه الممارسات بعد أن كانت جزءا من سياسة الجمهورية الرابعة، أصبحت هي سياسة الجمهورية الخامسة برمتها[1].

وللتغطية على أعمال القمع والتعذيب الممارس في الجزائر وتجنب آثاره، عمد النظام الديغولي إلى تعميمه والسماح لأخباره بالتسرب إلى الخارج قطرة قطرة،مصحوبا بتكذيبات رسمية وتبريرات لحمل الرأي العام العالمي على ابتلاعه، وبهذا الأسلوب أصبح القمع في الجزائر مألوفا، لا يثير ضميرا ولا يحرك مشاعرا[2].

أما بالنسبة إلى داخل الجزائر فكانت السلطات الفرنسية تأمل في الوصول إلى نفس النتيجة بتعميم القمع تعميما يدفع الجزائريين إلى اليأس وإلى البحث عن المهادنة بأي ثمن، وفي نفس الوقت تركيز الأنظار في الخارج وفي فرنسا على الأخص على ألوان من السراب السياسي، تخلق باستمرار أملا مشجعا في اقتراب موعد السلم، بغض النظر عن حقائق التعذيب المسلط على الجزائريين، وبكيفية تدفع المتتبع للأحداث والتطورات إلى التفاؤل، وإدراج القمع والتعذيب في قائمة الخسائر التي تهون أمام السلم القريب![3]

وهذا التضليل المدروس، هو الذي جعل كثيرا من الملاحظين يعتقدون بأن الجو قد تغير بعد مجيء ديغول، في حين هو خلاف ذلك إنما الذي حدث هو أن الأمل في الحل السياسي جعل القمع أخف وقعا، فالسياسة الديغولية لم ترفع القمع المادي وإنما كانت أكثر تفننا في تغطيته.

لقد حاول المسؤولون الفرنسيون تغطية جرائمهم بشتى الأسباب والذرائع، فهذا "قي مولي" –رئيس وزراء فرنسا– يصرح أمام الجمعية الوطنية بقوله :" إن ما يؤسف له وبدون شك أن ممارسات عنف نادرة جدا قد ارتكبت، إلا أنني أؤكد بأنها إذا جاءت نتيجة عن عمد وسابق

---

[1]- "تجارب الاضطهاد ضد شعب لا يقهر"، **المجاهد**، ج 4، (العدد السابق) ص 21 وأنظر أيضا :

Abdelmadjid Amrani ,**Jean paul sartre and the algérian war 1954-1962**,office des publications universitaires, Alger, 2004, p75.

[2]– قليل، المرجع السابق، ص 46.

[3]– نفس المرجع، ص47.

إصرار، فإننا لا نسمح بها، لقد قارن البعض حول هذا الموضوع وتصرفات الجيش الفرنسي بممارسات الجستابو وأن هذه المقارنة مخزية "[1].

لكن الاعترافات التي قدمها بعض الجنود والضباط الفرنسيين عن الفظائع التي ارتكبها الجيش الفرنسي في حق الجزائريين أثناء الثورة التحريرية تفند تصريحات المسؤولين الفرنسيين، فهذا أحد جنود الاحتياط الفرنسيين يعترف بالحرف الواحد فيقول: " كانت التسلية المفضلة ليوم الأحد هي تعذيب جزائري بدعوى أنه من الثوار. يبدأ المشهد من الثامنة صباحا حتى الثامنة مساء،وفي تلك الساعة ينتهي به الأمر في حفرة المرحاض بعد أن نفشل في محاولة شنقه"[2].

وإمعانا في انتهاك كل القوانين والشرائع،عملت فرنسا على تهوين هذه الأعمال وتصغيرها والتقليل من خلفياتها، فقد ذكرها الجنرال "ماسو Massu" بالقول:" إن الشرط الذي لا بد منه لنجاح عملنا في الجزائر، هو أن نقبل بروحنا وضميرنا هذه الأساليب على أنها ضرورية ومقبولة أخلاقيا".[3]

وليس هذا وحسب، بل أعتبر التعذيب لونا من الواجبات الدينية في الحرب القذرة التي شنتها فرنسا في الجزائر، لذلك أرسلت فرقا من رجال الدين لهذا الغرض بهدف تهدئة الجنود الفرنسيين وإقناعهم بأن التعذيب والتقتيل والتدمير، ممارسات يفرضها الوضع ويزكيها الدين خاصة عندما يتعلق الأمر بمصلحة الوطن العليا وسيادة ومجد فرنسا. وفي هذا الشأن كتب القس: غابيل" مقالا في جريدة" لوموند Le Monde" يوم 22ماي 1956 يحث فيه شباب فرنسا قال فيه:" ليس هناك أي شك، كما ذكرنا ذلك عدة مرات، في أن من الواجبات الدينية على الشبان الفرنسيين المدعوين للخدمة، تلبية النداء...إن الشباب المسيحي الذي يدعوه نداء العَلَم إلى ترك زوجته وعائلته والاشتراك في الحرب، إنما يدرك عبر هذه التضحيات والأخطار الجسام، أن الشعور بالتضامن وروعة السلام الذي هو هدفه، إنما هو ثمرة من ثمرات المحبة. إن هذه المحبة لجميع سكان

---

[1]- صلاح الدين، تيمقلين،"الممارسات الإجرامية في الجزائر أثناء الاستعمار الفرنسي"،**جريدة الخبر**، السنة الثانية، العدد399، 1992/02/25، ص8.

[2]- نفس المرجع، ص 08.

[3]- نفس المرجع، ص 08.

الجزائر على اختلاف أحوالهم ودينهم وعنصرهم هي التي تملي على هؤلاء الشبان واجباتهم كمقاتلين[1].

ولقد جاء في النداء الموجه إلى الشعب الفرنسي من قبل "عصابة" أولها الكاردنيال سابيج -أسقف مدينة تولوز- وآخرها جاك سوستال- الحاكم العام السابق في الجزائر – مايلي:"إننا نؤمن إيمانا مطلقا بأنه من العدالة التامة استعمال القوة من قبل الفرنسيين لحماية هؤلاء السكان الأصليين(أي الجزائريين) من "الإرهاب" إن استعمال القوة المذكورة يجب أن ينتهي بالانتصار الحقيقي"[2].

ويعترف "بول تيتجين Paul Teitgen" -محافظ شرطة مدينة الجزائر- سنة 1957 في مؤخرة استقالته التي كتب فيها مشاهداته وملاحظاته في معتقل بني مسوس أن "... الآثار العميقة للتعذيب والعنف على أجساد بعض المعتقلين، كنت قد تعرضت لمثلها شخصيا منذ أربعة عشر عاما في أقبية الجستابو في مدينة نانسي" [3].

أما "بيير هنري سيمون P.H.Simon" فيقول : " أما بالنسبة لنا نحن الذين كافحنا ضد العنصرية الرهيبة فلابد أننا كنا مغفلين مخدوعين، وأن هتلر قد هزمنا اليوم إذ أن وطننا يأخذ عنه أفكاره وأساليبه ويتنكر للمبادئ الإنسانية التي طالما اعتقدنا بأنها نابعة من روح الأمة"[4].

ويؤكد " هنري ألاق Henrie Alleg" أن الجيش إنما هو المنفذ لأوامر "لاكوست". حقا أن التعذيب يقوم به الجيش والشرطة والدرك وغيرهم من قوات الدفاع، ثم يتساءل، ولكن من يأمر بهذا التعذيب يا ترى؟ أهو الجندي البسيط أم هو الحاكم أو القائد الأعلى؟ نعم إن كل ما وقع من تعذيب في الجزائر إبان الثورة التحريرية كان بإرادة المسؤولين الكبار ابتداء من لاكوست بل من رئيس الجمهورية الفرنسية نفسه، فكل شيء يتم بواسطتهم ومن خلالهم..."[5].

---

[1] -بسام، العسلي: **الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية**، الطبعة الثانية، دار النفائس، بيروت، 1986، ص 30.

[2] - نفس المرجع، ص 16.

[3] - Patrick Eveno et jean planchais ,op cit,pp 144-147.

[4] - تيمقلين، المرجع السابق، ص 08.

[5] - بو الصفصاف، المرجع السابق، ص 75.

لقد اعترف أحد الضباط الفرنسيين من الذين شاركوا في حرب الجزائر وهو "بيار اليولات" الذي نشر وثائقه المجمعة أثناء الثورة التحريرية (1954-1957) بقوله: " بما أن التعذيب أصبح من الطرق الرسمية التي تستعمل للبحث عن ما يسمى بالاستنطاق للحصول على المعلومات قصد التصدي للعمليات الفدائية وضبط الحركة النضالية، فإن فرنسا قامت بتأسيس مؤسسات التعذيب أكثر من تأسيسها لمدارس التعليم ومستشفيات المرضى إذ يوجد في كل ثكنة جناح خاص للتعذيب مجهز بأحدث الوسائل..." [1].

ومما لا شك فيه، أن فرنسا الاستعمارية مارست التعذيب في الجزائر على نطاق واسع، إذ لم يكن الأمر يقتصر على ممارسات معزولة مثلما حاول الرسميون الفرنسيون الترويج له، بل الحقيقة أن التعذيب كان أحد أوجه المؤسسات الفرنسية من خلال إنشاء أجهزة رسمية لذلك الغرض.

ففي سنة 1977 نشرت إحدى الصحف الفرنسية، شهادة نادرة لأحد ضباط ما كان يسمى بـــ"المفارز العملياتية للحماية" كشف خلالها الأنماط التي استعملتها هذه المصلحة الخاصة للجيش الفرنسي والمكلفة بمهام تفكيك شبكات وخلايا جبهة التحرير الوطني، وقدم هذا الضابط نشاطات وعمل الفرقة الخاصة التي اشتغل بها 5 سنوات وذكر أن هذه الأخيرة أنشئت سنة 1956 وأصبحت عملياتية في السنة الموالية. وتفند شهادة هذا الضابط الإدعاءات القائلة بمحدودية ممارسة التعذيب باعترافه: " غالبا ما كان التعذيب يمارس في فيلات تبعد كل شبهة. ويؤكد أنه لا مجال للحديث عن التعذيب وقتها بل تعلق الأمر باستنطاق لا غير..."[2].

وقد أثار موضوع "التعذيب أثناء الثورة التحريرية" في الآونة الأخيرة، جدلا واسعا في الأوساط الإعلامية الفرنسية، كما شغل اهتمام الباحثين الفرنسيين من الجيل الجديد، على غرار الباحثة الأكاديمية " رافاييل برانش" التي خلصت في كتابها بعنوان "التعذيب والجيش خلال حرب الجزائر" إلى أن "قتل جزائري لم يكن جريمة يعاقب عليها القانون...بل واجب كل جندي فرنسي ذلك أن القانون لم يكن يسير الحرب، بل أن هذه الأخيرة هي التي تسيّر القانون"[3].

---

[1]- عبد المجيد، عمراني ، **النخبة الفرنسية المثقفة والثورة الجزائرية 1954-1962**، دار الشهاب، باتنة، الجزائر، 1995، ص ص 137-138.

[2] - Hamid Boussalham , op cit, pp267-270.

[3]- رتيبة ريش وب. بوعلام ، "التعذيب... ممارسات يائسة لقمع الثورة"، **مجلة الجيش**، العدد 496، نوفمبر 2004، ص 13.

وفي خضم الجدل القائم اليوم، صدرت تصريحات لقادة عسكريين فرنسيين تورطوا في تعذيب الجزائريين محاولين تبرير استعمال التعذيب، على غرار تلك التي أصدرها "بيجار Bigeard" الذي اعتبر التعذيب "شرا لابد منه خلال الحروب"[1].وسعى لإضفاء الشرعية على عمليات الاستنطاق التي كان يجر إليها كل جزائري مشتبه به.

أما الجنرال "جاك ماسو Jacque Massu" فيعترف بأن اللّجوء إلى التعذيب لم يكن ضروريا أثناء حرب الجزائر وأنه كان من الممكن تجاوز ذلك، وأنه حينما تعود به الذاكرة إلى الوراء، يتأسف لكنه يقر صراحة بأن ذلك كان ضمن جو سائد". ويقول أيضا : "أن الظروف الموضوعية حتمت على جيشنا في الجزائر اعتماد تلك الأساليب الضرورية والتي يجدها ضميرنا مقبولة معنويا"[2].

إن التعذيب بالنسبة للجنرال "ماسو" هو أكثر من بحث عن الحقيقة ووسيلة للتحقيق، فهو حكم وتطبيق لعقوبة آنية ومثالية، إذ يكفي أن يكون الشخص جزائريا حتى يلبّس التهمة. و لم يتأخر "موريس بابون Maurice Papon" – رئيس لجنة الدفاع عن الحقوق والحريات الفردية – التي تأسست سنة 1957 وكلفت بالتحقيق في التجاوزات وتبليغ الحكومة الفرنسية بخروقات الجيش، لم يتأخر في تقديم دعمه للجنرال ماسو. وفي شهادة للعقيد "أرقو" أدلى بها يوم 1960/12/21 أمام المحكمة جاء فيها " الجنرال ماسو وأمام عدم فعالية العدالة في استنطاق المتهمين، قرر توزيع أمر يقضي باستعمال التعذيب.."[3] .

أما الجنرال "بول أوساريس Paul Aussaresse"، في كتابه الصادر بعنوان "المصالح الخاصة:الجزائر 1955-1957"فتحدث عن تفاصيل دوره في معركة الجزائر وإشرافه شخصيا على اعتقال أكثر من 20 ألف جزائري وإخضاعهم للتعذيب وقتل عدد معتبر منهم.

والغريب أن " أوساريس" لا يبدي أي ندم على ما إقترفه من جرائم في حق الجزائريين، بل

---

[1]– نفس المرجع، ص 13.

[2]– نفس المرجع، ص 14.

[3]– حميد، عبد القادر، "فرنسيون يندددون بقرار ماسو"، **جريدة الخبر**، السنة التاسعة، العدد 2931، 6 أوت 2000، ص 13.

يتأسف لعدم تصفية بعض المناضلين أمثال" جميلة بوحيرد"التي يقر بشأنها، أنها لو وقعت بين يديه حينها لما تردد لحظة في قتلها"[1].

ويصّر الجنرال "أوساريس" على القول –كما في مقدمة كتابه أن " العمل الذي قمت به في الجزائر كان من أجل بلادي، معتقدا في ذلك أنني أحسن صنعا، وإن كنت لم أرد أن أقوم به، وذلك أن ما نقوم به ونحن نعتقد أننا نؤدي من خلاله واجبنا لا يمكن لنا أن نندم عليه"[2].

ويعترف "أوساريس" بأنه شخصيا أشرف على تعذيب مشبوه جزائري رفض الإعتراف، إلى أن مات متأثرا بالتعذيب، وأنه لم يتأثر لقتله بل تأسف لأنه مات دون أن يتدلى باعترافات...[3]

وقد اعترف لمجلة ماريان ( Mariane) عدد 2000/11/27 بأنه قتل 500 شخصا مشبوها فيهم بمدينة سكيكدة وحدها، وأن ميشال دوبري وماكس لوجين وجورج بيدو وروبير لاكوست –المقيم العام في الجزائر– وفرانسوا ميتران الذي كان وزيرا للعدل، هؤلاء جميعا وغيرهم شهودا على هذه الجرائم وشركاء بطريقة أو بأخرى سواء بالسكوت أو بالمشاركة. وعندما سئل "أوساريس" من طرف الصحفيين، هل ينوي القيام بطلب العفو عما بدر منه من جرائم إزاء الشعب الجزائري أجاب بالقول :" أنا لاأطلب السماح والإعتذار عما بدر مني خلال أداء مهمتي في الجزائر..."[4] .

أما عن إمكانية متابعة مرتكبي الجرائم من العسكريين الفرنسيين، فإن رجال القانون طرحوا إشكالية وجود عدة عراقيل قانونية تحول دون محاكمتهم والسبب كما يقول"سيسيل بريور" (CECILEPRIEUR) في مقال له بصحيفة "لوموند Le Monde"نشر في 4 ماي 2001،هو قانون 1968/07/31 الذي يتضمن العفو العام على الأعمال التي ارتكبت خلال " حرب الجزائر1954-1962"، وهذا ما جعل "أوساريس" يدلي باعترافاته الفظيعة دون خوف من المتابعة القانونية.كما أنه يعتبر ما قام به من جرائم كان تنفيذا لأوامر السلطة العسكرية في الجزائر وتحديدا

---

[1]– أوساريس ، **<u>شهادتي حول التعذيب، مصالح خاصة، الجزائر، 1955–1957</u>**.ترجمة :مصطفى فرحات، دار المعرفة الجزائر،2004،ص150.

[2]– نفس المرجع، ص 9.

[3]– نفس المرجع، ص38.

[4]– سعدي، بزيان، **<u>جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بيجو إلى الجنرال أوساريس</u>**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2002، ص34.

الجنرال" ماسو" وكانت السلطة السياسية في باريس على علم بأن هناك تعذيب وجرائم ترتكب في الجزائر وفي مقدمة هؤلاء، وزير العدل آنذاك "فرانسوا ميتران"[1].

## 2- موقف المثقفين الفرنسيين من التعذيب:

لم يبق التعذيب حبيس سراديب السجون وزنزانات المعتقلات والمواقع المتخصصة، ولم ينفع التعتيم الرسمي والتضليل المتعمد من جانب السلطات الاستعمارية على الممارسات الوحشية للجيش الفرنسي في الجزائر أثناء الثورة التحريرية،بعد أن ظهرت تصريحات وإعترافات وقدمت شهادات موثقة تؤكد ممارسة التعذيب على نطاق واسع ضد المعتقلين والسكان الجزائريين بوجه عام. وهو ما خلق استياءا ضد هذه الممارسات خاصة من جانب العديد من الشخصيات السياسية والأدبية الفرنسية الذين نددوا بها لأنها تسيء إلى سمعة فرنسا كدولة عظمى وديمقراطية تتغنى بشعارات الحرية والإخاء والمساواة.

فقد أصدر الروائي "فرانسوا مورياك" مقالا له في جانفي 1955 بمجلة "الأكسبريس Expresse"، أثار فيه موضوع التعذيب في الجزائر. وفي شهري سبتمبر وأكتوبر 1956 كشفت مجموعة من المحامين للرأي العام الفرنسي عن تعرض موكليهم الجزائريين لأصناف من التعذيب في قبو مبنى الخزينة بمدينة وهران. فتقرر هذه المرة وإن كان بعد تسويف، تشكيل لجنة تحقيق برلمانية في 29 أكتوبر 1956. غير أن هذه اللجنة، وفي تقريرها الذي قدمته يوم5مارس 1957 لم تكن منصفة، باعتباره جاء يتماشى مع السياسة الرسمية وبالتالي تقرر غلق الملف[2].

لكن الصحيفة الأسبوعية "تيموانياج كريتيان" (شهادة مسيحية)، استمرت في فتح ملف" جان مولر Jean Moller"-أحد قادة حركة الشبيبة المسيحية- الذي قتل بالجزائر في ظروف غامضة. والملف عبارة عن مجموعة من الرسائل بعثها "مولر" لأصدقائه خلال عام 1956 وفيها يقول: "نحن أبعد ما نكون عن التهدئة، لقد أصابنا اليأس مما نشاهده من درجة الانحطاط الذي بلغته الطبيعة البشرية ومن إقدام بعض الفرنسيين بالذات على استخدام أساليب جديرة بالهمجية النازية".[3]

---

[1]- نفس المرجع، ص ص 40-41.

[2]- أحمد رضوان، شرف الدين، التعذيب: قراءة في جريدة المجاهد(1957-1962)"، **مجلة المصادر**، تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 08، ماي2003، ص20.

[3]- نفس المرجع، ص21.

ومن أجل الحد من هذه الممارسات والإجراءات التعذيبية، تم عقد مؤتمر خاص نظمته"جمعية الحفاظ على المؤسسات القضائية والحريات الفردية" فكان مناسبة هامة لشجب انعدام المشروعية التي تتميز بها الأوضاع في الجزائر، وأعلن المؤتمر بالإجماع في المقررات الختامية" أن الجمعية تلاحظ بكل امتعاض استمرار النيل من الحريات الفردية في كثير من المناسبات، كما أنها تستنكر ما يتم في الجزائر من لجوء إلى أفظع أساليب القمع، تلك التي تتجسم في أشكال من التعذيب الجسدي أو الحجز الإجباري أو غير ذلك من ألوان التنكيل غير الإنساني..."[1]

كما كان من المفروض أن ينعقد في باريس مؤتمر مضاد للتعذيب في الجزائر (1956/03/18) تحت إشراف " جمعية الحفاظ على حقوق الإنسان"و " جمعية الدفاع عن الحريات والسلام" إلا أنه لم يتح السماح لهم من قبل رجال الأمن وهذا بأمر من السلطات، مما أدى إلى اشتباكات دامية بين الأمن وأعضاء المؤتمر[2].

وقد كتب الفيلسوف الفرنسي" جان بول سارتر J.P.Sarter"في كتابه " عارنا في الجزائر" يقول:"إن هدف الجلادين من استجواب المساجين لا يقتصر على إجبار الضحية على الكلام وعلى الخيانة، بل على الضحية أن تشير إلى نفسها بالصراخ والخضوع على أنها بهيمة بشرية، في عيون الجميع وفي عينيها بالذات، يجب على خيانتها أن تحطمها وتخلص المجتمع منها إلى الأبد. وأن من يستسلم للاستجواب لم يكن يراد فقط قسره على الكلام، وإنما هو قد دمغ إلى الأبد بصفة كونه أقل من إنسان"[3].

وكتب "بيار هنري سيمون P.H.Simon" في هذا المضمار أيضا كتابا بعنوان " ضد التعذيب" أورد فيه وثائق وشهادات لا سبيل إلى إنكارها، قدم لها بالقول :"إنها باقة لا من الزهور والأدب والإنسانية، بل من الأشواك الدامية المخجلة..."ومن الشهادات التي أوردها في كتابه، نص رسالة لضابط في إحدى فرق المدفعية،بعثها يوم 6 جوان 1956جاء فيها:

"صديقي جان...إنني لم أشعر بالنفور والكراهية والاشمئزاز في حياتي كما شعرت بها هذه

---

[1]- محمد الأمين، بلغيث، "موقف المثقفين الفرنسيين من التعذيب في السجون والمحتشدات أثناء الثورة الجزائرية"، **مجلة المصادر**، العدد5، صيف 2001،ص190.

[2]- نفس المرجع،ص190.

[3]- بو الصفصاف ، المرجع السابق، ص77.

المرة أمام أعمالنا الوحشية. إن الألمان يعتبرون أطفالا صغارا بالقياس إلينا. فقد شاهدت المكتب الثاني[1] لجنود المظلات، كيف يستنطق المساجين، فهم يعذبونهم طوال النهار إلى أن يدلوا بمعلوماتهم، ويستعملون معهم التعذيب بالماء إلى أن يخرج الماء من جميع نواحي الجسم، ثم يربط الجنود أيدي المساجين وراء ظهورهم ويعلقونهم في الفضاء من أيديهم حتى تتمدد المفاصل ثم يوجعونهم ضربا. وزيادة على هذا تستعمل الكهرباء أيضا في تعذيب المساكين، بوضع سلك في العضو الجنسي والسلك الآخر في الرأس ثم يمررون التيار الكهربائي في دفعات متتالية، وفي الأخير تنتهي العملية بتثبيت سكين في الظهر. إن جميع رفاقي في الفرقة ساخطون، كارهون مشمئزون من أساليب الاستنطاق هذه..."[2].

ويقول بيار هنري سيمون" في كتابه "ضد التعذيب":"يجب على الفرنسيين أن يعلموا أنه لم يعد لهم الحق في أن يذكروا فظائع النازيين بنفس اللهجة التي يذكرونهم بها في الماضي...إن المسؤولية المشتركة التي سببت لنا عذابا كبيرا تحت الاحتلال النازي والتي نسلكها اليوم بالجزائر على شعب كامل، سكوتا مطلقا عن عمليات التعذيب"[3] .

وقد أصبحت المسألة الجزائرية مثار انقسام شديد في الرأي العام الفرنسي، فلم تعد مقتصرة على الخلاف التقليدي بين اليمين واليسار بشأن المشكلات الاستعمارية، بل تعدت إلى فئات كثيرة أصبحت معارضة للحرب وكان أبرزها صدور بيان عن مائة وواحد وعشرين شخصية يمثلون رجال الفكر والأدب الفرنسي في سبتمبر 1960[4].

وقد انضم إلى هؤلاء رجال الكنائس في التنديد بأعمال التعذيب، وقامت مظاهرات في أواخر 1961 مندددة بسياسة ديغول، كما أن العديد من النقابات لم تكن راضية عما يجري في الجزائر، وطالبت بوضع حد لهذه المسألة والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الجزائري[5].

---

[1]- المكتب الثاني:مكلف بمهام متابعة تحركات مناضلي الثورة وكل المشتبه بهم لا يقافهم، يشرف عليه ضباط مختصون في التجسس والبحث عن المعلومات بكافة الوسائل الممكنة لتزويد الجيش الفرنسي بها.

[2] -Pierre Henri simon , **contre la torture**,edition du seuil,paris,1957,p78.

[3]- "تعاليق الصحف على التعذيب في الجزائر"، **المقاومة الجزائرية**، العدد 10 بتاريخ: 1957/03/25 ص 4.

[4] - Patrick eveno et Jean planchais, opcit, pp273-278

وأنظر أيضا : "رجال الفكر في فرنسا يثورون" **المجاهد**، ج 3، العدد 78، 1960/10/3، ص 09.

[5]- بلغيث، المرجع السابق، ص 193.

لقد أثرت المشكلة الجزائرية تأثيرا بالغا على الأدباء والمفكرين في فرنسا، فحاولوا فهم أبجديات الصراع، فهذا الفيلسوف "جان بول سارتر" يحلل المأساة الجزائرية ومعظلة الظاهرة الاستعمارية فيقول: "...والشيء الوحيد الذي نستطيع أن نحاوله وينبغي أن نحاوله ولكن المهم أن نحاوله اليوم، هو أن نكافح إلى جانب الشعب الجزائري، لنحرر في الوقت نفسه الجزائريين والفرنسيين من الاستبداد الاستعماري". وفي هذا السبيل صرح رجال الفكر في فرنسا بتاريخ 1960/10/03 بما يلي:

- نحترم رفض التجنيد وحمل السلاح ضد الشعب الجزائري، ونرى أن هذا العمل له ما يبرره.
- نحترم سلوك الفرنسيين الذين يرون أن واجبهم يقتضيهم إعانة وحماية الجزائريين المضطهدين باسم الشعب الفرنسي ونرى أن هذا العمل له ما يبرره.
- إن قضية الشعب الجزائري التي تساهم بكيفية حاسمة في القضاء على النظام الاستعماري هي قضية جميع الرجال الأحرار[1].

إن أحرار فرنسا من المثقفين أمثال هنري ألاق في كتابه "الجلادون"وسارتر في كتابه "عارنا في الجزائر"وهنري سيمون في كتابه "ضد التعذيب" في الجزائر قد عبروا عن الأساليب اللاإنسانية التي استعملها الجلادون الفرنسيون أثناء ثورة التحرير وبربرية الجيش الفرنسي الذي سقط في وحل السادية والعنصرية المقيتة والتي كان من نتائجها هذا العدد الهائل من الضحايا والبؤس والشقاء الذي أصاب المجتمع الجزائري الصامد[2].

وتأتي شهادة الضابط الفرنسي "بينواري Pinnoie-Rey" في كتابه "الذباحون" لتضاف إلى شهادة هنري ألاق في "المساءلة" وفرانسيس وكوليت جيزون في "الجزائر خارج القانون" وكتابات جان بول سارتر وسيمون دي بوفوار وغيرها من الشهادات الموضوعية التي كشفت خرق فرنسا لأبسط حقوق الانسان في الجزائر .

يذكر "ري" في كتابه، وصف ظروف حبس الجزائريين في سجون كأنها محاشر لضيق مساحتها وكثرة ما بها من مساجين، مع التطرق إلى الأعمال الشاقة التي يقومون بها وظروفهم

---

[1]-نفس المرجع، ص 194.

[2]- نفس المرجع، ص195 وأنظر: سعدي، بزيان،"فرنسيون أحرار في ثورة الأحرار أو صفحة من كفاح الفرنسيين الأحرار في صفوف ثورة نوفمبر 1954"، **مجلة أول نوفمبر**، العددان 128-129، ماي، جوان 1991، ص 26.

الصحية نتيجة سوء التغذية، ويذهب أبعد من ذلك حين يقدم شهادات مفزعة، يخجل منها الضمير الإنساني خصوصا عندما يتناول أساليب التعذيب الممارس في "مزرعة أمزيان" التي فتحت كمركز للتعذيب بقسنطينة منذ1957. بما في ذلك استعمال الكهرباء في المناطق الحساسة من الجسم دون مراعاة السن أو الجنس، إلى جانب التعذيب عن طريق غطس الوجه في الماء أو الحرق بالسجائر أو الضرب المبرح. ويتوقف المؤلف عند حالات من يصنفون في قسم الإيواء" وما يلاقونه من تعذيب، لأن نهايتهم الموت كمفقودين. ويتأسف "ري" الذي كان ممرضا ضمن فرقة الكومندوس للمتطوعين بقسنطينة لكل ما حدث في الجزائر من إغتصاب وقتل وإغتيال وتعذيب، والتي تبقى على حد قوله وصمة عار في جبين الجيش الفرنسي. ولا يزال "ري" يذكر ما قاله لهم مسؤول عسكري كان في استقبالهم عند عودتهم إلى فرنسا في أكتوبر 1960 "الآن أنتم رجال" دلالة على أنهم كانوا من قبل وحوشا[1].

لقد أدان "سارتر" فرنسا على التعذيب الذي مارسته خلال الثورة التحريرية بقوله: "إن الفرنسيين يكتشفون في غمرة دهشتهم هذه الحقيقة الهائلة إذا لم يكن هناك ما يحمي أمة ضد نفسها، لا ماضيها ولا أمانتها ولا قوانينها الخاصة، وإذا كانت خمسة عشرة سنة كافية لتحويل الضحايا إلى جلادين، فذلك لأن الظرف هو وحده الذي يقرره. فحسب الظروف يستطيع أي كان وفي أي وقت، أن يصبح ضحية أو جلادا"[2].

وفي مقدمة كتاب " المساءلة" لهنري ألاق كتب سارتر عن مقاومة "ألاق" لشتى أنواع التعذيب وكيف انتصر على الجيش الفرنسي الذي قام بتعذيبه قصد الحصول على المعلومات بواسطة الألم القاسي. وعن طريق "ألاق" أدرك سارتر حقيقة التعذيب المفروض على الشعب الجزائري، وندد بهذه الطرق البشعة التي تقلل من قيمة الإنسان وتجعله مثل الحيوان[3].

والخلاصة أن تجربة الجزائر، برهنت على أن القمع مرتبط ارتباطا حتميا بالاستعمار الذي هو في أساسه قمع مستمر. وهذه الحقيقة تبرز خطأ الذين ركزوا نشاطهم ضد القمع فقط، دون أن يمددوا هذا النشاط إلى مناهضة الاحتلال الاستعماري والحرب المتولدة عنه من الأساس. ومن

---

[1]- ص. نصيرة، "وشهد شاهد منهم"، **جريدة الخبر**، السنة 9، العدد 2931، 2000/08/06،ص13.

[2]- عمراني، المرجع السابق،ص 131.

[3]- نفس المرجع،ص 133.

هنا لم ينجح هؤلاء إلا في شيء واحد هو تعويد الرأي العام على هذا القمع من جهة، وحمل الاستعمار على تحسين وسائله الدفاعية وتكييفها ضد محاولات التشهير من جهة أخرى.

## 3-موقف الأحزاب السياسية الفرنسية والرأي العام الفرنسي من جرائم فرنسا خلال حرب التحرير الجزائرية:

يعتبر الحزب الشيوعي الفرنسي من أبرز الأحزاب السياسية الفرنسية التي وقفت موقفا مشرفا إزاء الجرائم التي ارتكبها الجيش الفرنسي في الجزائر إبان الثورة التحريرية، وذلك من خلال مطالبته بإنشاء لجنة تحقيق برلمانية حول جرائم فرنسا في الجزائر، ومشاركته الفعالة في "لجنة الإثني عشر" للمثقفين والسياسيين والكتاب الفرنسيين الذين طالبوا الحكومة الفرنسية بالإعتراف رسميا بجرائمها في الجزائر وتطبيق العدالة على ما جرى خلال حرب الجزائر(1954-1962)[1].

وقد سانده في هذا الموقف" حزب الخضر" الذي أصدر تصريحا في 3 ماي 2001، عشية صدور كتاب الجنرال" بول أوساريس" تضمن ما يلي " إن فرنسا قد ارتكبت جرائم حقيقية ضد الإنسانية ولا يكفي أن نستمع لآراء المؤرخين وحدهم حول هذا الموضوع، لأن القضية تخص الذاكرة الجماعية للشعب الفرنسي وممثليه"[2].

أما الاشتراكيون الفرنسيون فلازالوا يرفضون الاعتراف بجرائم فرنسا في الجزائر، مكتفين بطلب إنشاء لجنة من المؤرخين الفرنسيين لكشف الحقائق. بل أن رئيس الوزراء الأسبق "ليونال جوسبان Lionel Jospin" أشاد في حديث له بالدور الذي اظطلع به الجنود الفرنسيون خلال حربهم في الجزائر إذ يقول: "...وإننا وبعد مرور أربعين سنة على الحرب الجزائرية فإني أحيي أولئك الذين قاموا بواجبهم من هؤلاء الجنود، أما دورنا نحن اليوم، فهو السماح على الأقل بأن يكتب تاريخ هذه الحرب المريعة بكل حرية، وشجب تلك الأعمال اللاإنسانية التي ارتكبت خلال هذه الحقبة"[3].

أما الديغوليون وحزبهم "التجمع من أجل الجمهورية" فلا يختلف موقفهم فيما يتعلق بجرائم فرنسا بالجزائر عن موقف الاشتراكيين. فالرئيس الفرنسي "جاك شيراك" علق يوم 04 ماي 2001

---

1- بزيان، جرائم فرنسا في الجزائر...( مرجع سابق)، ص ص87، 129.

2-نفس المرجع، ص 88.

3- نفس المرجع، ص 92.

على كتاب أوساريس واعترافاته بقوله: "إني أصبت بالرعب من تلك الجرائم والأعمال التي ارتكبت والإعدامات الجماعية التي نفذت في الجزائر، ولا شيء يبرر هذا". وطلب شيراك من وزير الدفاع، تجريد الجنرال أوساريس من وسام الشرف ولا شيء غير ذلك. ولا غرابة في ذلك إذا عرفنا أن "بول أوساريس" تم منحه "وسام الشرف " من النظام الديغولي عام 1965 ثم رقي إلى رتبة جنرال سنة 1973[1].

بينما الرأي العام الفرنسي، خلال الثورة التحريرية، كانت مواقفه متذبذبة وسلبية إلى حد كبير، فالفرنسيون تخندقوا إلى جانب حكوماتهم وبلادهم على حساب الحرية وضمير وروح العدالة والإنسانية التي تدعوا إليها القوانين والأعراف في كل بلدان العالم.[2] أما في الوقت الحالي فهناك ثلاثة من خمسة من الفرنسيين يدينون بشدة جرائم الجيش الفرنسي وضباطه أثناء الثورة التحريرية مقابل واحد من اثنين يتمنون الملاحقة للذين ارتكبوا هذه الجرائم ومعاقبتهم"[3].

وفي ختام هذا المبحث، يمكن القول أن كل الفرنسيين ساهموا عن وعي في حرب الجزائر. أما الانتقادات الصادرة عن بعض الفئات، فهي لا تتعرض إلا لإدانة بعض الأساليب التعذيبية التي مورست ضد الجزائريين، لكنها تمتنع عن إدانة الاحتلال في جوهره ومحاولات خنق حرية الشعب الجزائري المكافح من أجل استرجاع سيادته.

" إن الفرنسي الذي يثور ضد التعذيب فقط ويندد بالتعذيب وحسب، ليس منطقيا مع نفسه، لأنه إذا أراد أن يكون منطقيا حقيقة، فكان عليه أن يثور ضد الجهاز الاستعماري بأكمله لا أن يؤيد بقاء الاستعمار بالجزائر من ناحية ويثور ضد التعذيب من ناحية أخرى".[4] ويضيف "فانون" : " إن التعذيب هو الشكل الطبيعي الذي تتخذه كل علاقة بين السيد المحتل وبين العبد الذي سلط عليه الاحتلال. فالمسؤولون الفرنسيون الذي أنكروا وجود التعذيب بالجزائر في أول الأمر، اضطروا إلى الاعتراف به، ولكنهم حاولوا أن يجعلوا حوادث التعذيب هذه نادرة. غير أن

---

[1]- نفس المرجع، ص93.

[2]- يزيان، صفحات من جرائم الجيش الفرنسي... (مرجع سابق) ص 21.

[3]- بزيان ، جرائم فرنسا في الجزائر... (مرجع سابق) ص 129.

[4]- فرانتز، فانون، **من أجل إفريقيا**، ترجمة محمد الميلي، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص49.

الشهادات والاعترافات تتواتر مفندة المزاعم الفرنسية وتؤكد على تعميم التعذيب وتجمع على وصف الوحشية الفرنسية بأنها وحشية لم يسبق لها نظير في العالم"[1].

[1]– نفس المرجع، ص، 51.

## المبحث الثالث: الموقف الجزائري

إن جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر كثيرة ومتنوعة، إذ كانت سياسة القمع رهيبة ونتائجها لم تضبط إلى يومنا هذا.

لقد أهدر الفرنسيون كل حقوق الإنسان، وسجلوا طوال عهدهم في الجزائر من الجرائم ما يندى لها جبين الإنسانية، فوحشية الاستعمار ستبقى راسخة ومنقوشة في ذاكرة الأجيال وستبقى أحداثها بكثرتها وقساوتها وفظاعتها رمزا لهمجية الاستعمار. لكن الذي لا يعتريه أدنى شك هو أنها تأتي في مقدمة جرائم الحرب المرتكبة ضد الإنسانية.

إن سياسة الاستعمار الفرنسي في الجزائر وأساليبه القمعية في مواجهة الثورة الجزائرية لم تراع في مجملها أي قانون من قوانين الحرب ولا حتى القوانين ذات الطابع الإنساني وفي مقدمتها "اتفاقيات جنيف" التي وضعت لتحد من وحشية الحرب وتوجب على السلطات العسكرية، الالتزام بالقوانين والمعاملات الإنسانية والرفق بأسرى الحرب والموقوفين المدنيين .

وإذا كانت فرنسا قد أمضت "اتفاقية جنيف" وتعهدت بأن تعمل على تطبيق القوانين طبقا لتوصياتها، فإن "حرب الجزائر" برهنت على أن فرنسا هي آخر من يلتزم بالتوصيات الدولية،وآخر من يعمل حسابا للمعاملات الإنسانية وآخر من يقيم وزنا للعدل في معاملاتها لأسرى الحرب والمدنيين العزل،[1] ويظهر ذلك من خلال :

- إقدام السلطات الاستعمارية على إلغاء جهاز الدفاع عن المعتقلين واعتقال المحامين الجزائريين وبعض الفرنسيين الذين يتولون الدفاع عن المعتقلين.
- التعذيب بمختلف أشكاله وأنواعه، وإنشاء مراكز ومدارس خاصة مثل مدرسة "جان دارك" بسكيكدة، لتدريس فنون التعذيب وحرب الإبادة وأساليب القمع الوحشي والتي بدأت عملها منذ 11 ماي 1958[2] .

---

[1]– سعاد، الحداد – سامية، خامس ، "من جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر"، **مجلة المصادر**، العدد 5، صيف 2001، ص209، وأنظر أيضا :

M’hamed yousfi , **Les otages de la liberté**, 1993, p84.

[2]– المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، "جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1830-1962"، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 155 /156، 1997، ص 40.

ولم تتردد صحيفة المجاهد في الغوص في التفاصيل حول التعذيب ووسائله وكيفياته وتعيين أماكنه المتخصصة الواقعة في المدن الجزائرية بالقول : "إن الحالات التي تمت معاينتها والمتعلقة بالجنون بمختلف درجاته وبالولادة السابقة لأوانها وبالأزمات النفسية وبالوفيات على أثر سكتة قلبية، حالات لا تحصى (...) إن سكان القصبة أضحوا لا ينامون بسبب تخوفهم الدائم من ضربات مؤخرة البنادق على أبواب المنازل. إنهم يعلمون جيدا لماذا يأتون، يعلمون أن لا الرجل ولا المرأة ولا الطفل يفلت من التعذيب (...) وقد يشاهدون بأم أعينهم التنكيل بأطفالهم في الفناء الداخلي لديارهم".[1] ولم تتوقف صحيفة المجاهد عن الإلحاح على أن التعذيب الذي أخذ الحديث عنه ينتشر سنة 1957 هو وجه فقط من أوجه القمع الشامل الذي يعانيه الجزائريون منذ 1830.

وكانت قيادة الثورة تطالب أولئك الذين يعبرون عن رد فعل رافض تجاه التعذيب خاصة منهم المثقفين الفرنسيين، ألا يتوقفوا في منتصف الطريق.

وفي مقال مطول ومفيد للغاية، تصدى أحد الكتاب لجانب من الطرح الرسمي الذي دافع عنه الكثيرون، ومن بينهم "قي مولي Guy Mollet"، لتفنيد القول " بأن التعذيب في الجزائر لا يمثل سوى حادثا عرضيا أو غلطة" انطلق المحرر مما أظهرته بعض التقارير الطبية إثر فحص حالات من شاركوا في التعذيب من رجال الشرطة، ويتساءل، هل وجود الحالات المرضية هو دليل يثبت الطابع الاستثنائي للتعذيب؟ [2]

لكن الشهادات لم تتوقف عن التسرب إلى مسامع الناس من الطرفين، متضمنة تفاصيل كثيرة ودقيقة ومما ورد فيها " أن التعذيب في الجزائر يتحول من شبه العشوائية التي كانت تميزه حتى عام 1957 إلى شكل من الأشكال المهنية، وإلى مؤسسة قائمة بذاتها ضمن نظام الاحتلال ككل لها هياكلها ومنظروها ومراكزها التكوينية في فنون الإبادة مثل مدرسة "جان دارك" بسكيكدة[3].

---

[1]- شرف الدين، المرجع السابق، ص 23.

[2]- "وحشية المتمدنين"**المجاهد**، ج 3، العدد 81 الصادر في 1960/11/01، ص 16.

[3]- شرف الدين، المرجع السابق، ص 25.

إن أمثال سالان وقودار وأرقو وبيجار وماسو وغيرهم من القادة العسكريين قد وجدوا في الفلسفة النازية والفاشية بغيتهم المنشودة لأنها تنسجم مع حقدهم العنصري ضد الشعوب المكافحة في سبيل التحرر ومع رغبتهم في بناء كل شيء على أساس القوة العسكرية والإرهاب[1].

إن طرق التعذيب التي طبقت في الجزائر وعمليات القتل الجماعي واعدام من يعتبرونهم رهائن ومعسكرات ومراكز التجميع والطرق التي يتبعونها في تشويه المناضلين جسديا ونفسيا وأساليب الدعاية وترديد الشعارات والأكاذيب لترسخ بكثرة التكرار، كلها تطبيقات للأساليب النازية مع تكييفها مع الواقع الجزائري[2].

لقد سلطت أبشع أنواع التعذيب على الجزائريين أثناء ثورة التحرير، ومن المفروض أن تكون هناك متابعات قضائية لإعادة الاعتبار للشعب الجزائري الذي انتهكت كرامته ومس شرفه، لأن الحكومة الفرنسية كانت تعلم بهذه الطرق اللاإنسانية في التعذيب، ورغم ذلك كانت تدعي بأنه لا علاقة لها بتجاوزات السلطة العسكرية وهي ليست مسؤولة عن هذه الجرائم، على الرغم من الشهادات والاعترافات التي قدمها جنود فرنسيون شاركوا أو تابعوا عمليات التعذيب ضد المعتقلين الجزائريين، ومثقفون فرنسيون كانوا عرضة للتعذيب والتصفية أمثال هنري ألاق وموريس أودان، والشهادة التي قدمها أحد الضباط العسكريين (قودار) عند محاكمته بتهمة التمرد والعصيان ضد سيادة الدولة والانضمام إلى منظمة الجيش السري (O.A.S)[3] حيث اعترف محاميه بالقول: "أصرح بشرفي أن "قودار" مثل المئات الآخرين من الضباط يتلقى أوامر من السلطات العليا الفرنسية للتعذيب كي يحصل على المعلومات، وأنا لا أعرف ما هي المصالح العليا في السلطة التي تعطي الأوامر في هذا الشأن ولا نستطيع أن نجد لها أثرا"[4].

إن الموقف الجزائري الرسمي، كان يؤمن بأنه من الواجب تطبيق القوانين الإنسانية على النزاع. وفي فيفري سنة 1956 أعلنت قيادة الثورة عن نيتها في تطبيق " اتفاقية جنيف " وأعطت

---

[1]- نفس المرجع، ص30.

[2]- M'hamed yousfi, op cit, p83.

[3]- منظمة إرهابية ظهرت في فيفري 1961 أنشأها بعض جنرالات الجيش الفرنسي وعلى رأسهم الجنرال سالان (1899-1984)، قامت بعمليات اغتيال المناضلين الجزائريين ونسف الممتلكات بالمتفجرات، محاولة عرقلة المفاوضات وإفشال الاتفاقات بين الحكومة المؤقتة الجزائرية والحكومة الفرنسية.

[4]- عمراني، المرجع السابق، ص 106.

التعليمات لأعضاء جيش التحرير الوطني باحترام قوانين الحرب والمعاملة الإنسانية للأسرى. وقدمت عدة اقتراحات في عدة مناسبات للسلطات الفرنسية لعقد اتفاقيات خاصة لتسوية القضايا الإنسانية بما فيها تبادل الأسرى. لكن الفرنسيين رفضوا ذلك بحجة أن توقيع أي اتفاقية مع الطرف الجزائري يؤدي إلى الاعتراف الضمني بالشخصية القانونية الدولية للقضية الجزائرية[1].

ومع ذلك بادر جيش التحرير الوطني إلى تتويج أحكام " اتفاقية جنيف الثالثة" بإرسال قوائم الأسرى إلى جمعية الصليب الأحمر الدولي، وقد تمكن هذا الأخير في جانفي 1958 من زيارة الأسرى الفرنسيين داخل التراب الجزائري. وابتداء من هذه السنة قامت قيادة الثورة ومن جانب واحد بإطلاق سراح عدة أفواج من الأسرى الفرنسيين في مناسبات مختلفة، وكان ذلك يتم إما في المغرب أو في تونس تحت رعاية الصليب الأحمر الدولي[2].

كما قامت بعثة الصليب الأحمر الدولي بزيارة بعض المحتشدات والسجون بالجزائر فيما بين 15 أكتوبر و17 نوفمبر سنة 1959، وكتبت تقريرا من 270 صفحة، يفضح أساليب الفرنسيين في معاملة الموقوفين والمساجين الجزائريين، بكيفية لا تستطيع السلطات الفرنسية الطعن فيها، لأنها شهادة من بعثة لا يمكن اتهام رجالها بالتحيز أو المبالغة. والواقع أن هذه البعثة لم تشاهد إلا صورة مصغرة "مهذبة" و"مصححة" من ألوان القمع الوحشي الذي يسلط على الشعب الجزائري، فهي أولا لم تزر إلا المحتشدات والمعتقلات التي اعترفت السلطات الفرنسية بوجودها -وهي تعترف بوجود أكثر من مائة محتشد- مع أن هناك معتقلات لم تصرح بها السلطات وثانيا أن هذه الزيارة تمت تحت إشراف الإدارة الفرنسية ومعنى ذلك أن هذه الأخيرة كانت تملك الوقت الكافي لتزييف الواقع وتقديم صورة مشوهة عن المحتشد[3].

وفي مقابل ذلك، اتخذت قيادة الثورة عددا من التدابير -من جانب واحد- لا تقتصر على تنفيذ مقترحات الصليب الأحمر الدولي وإنما تذهب أبعد من ذلك. فعندما تشكلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، عملت على إصدار مرسوم بتاريخ 1958/10/04 يقضي بإطلاق سراح

---

[1] - Bedjaoui , Op cit , pp 213-219.

[2]- بوسلطان - بكاي، المرجع السابق، ص 144.

[3]- "التقارير الدولية تفضح مجرمي الحرب الفرنسيين"، **المجاهد**، ج 2، العدد 59 بتاريخ 1960/01/11، ص 5.

أسرى الحرب بلا قيد أو شرط. وكانت تأمل من وراء هذه الإجراءات، أن ترى الجانب الفرنسي يطبق المبادئ الإنسانية بصورة تدريجية على النزاع القائم[1].

وقد كان لالتزام الثورة الجزائرية بحقوق الإنسان واحترامها في مقابل ممارسات الاستعمار القائمة على إهدارها، أثره حتى وسط الأسرى الفرنسيين الذين اعترفوا بالمبادئ السامية التي تميزت بها الثورة الجزائرية في التعامل مع الأسرى من الجنود الفرنسيين وهو ما سجله وأقر به أحد الضباط الفرنسيين، خص به صحيفة فرنسية سنة 1959 بقوله: " إننا نحب أن نعلن عن المعاملة الطيبة التي تلقيناها من الوطنيين الجزائريين فلم نتعرض أبدا للشتم أو الإهانة، ولم يستعمل ضدنا أي ضغط مادي أو معنوي. وكنا نخجل من هؤلاء الرجال الذين يعاملوننا بمنتهى الطيبة والروح الإنسانية، في الوقت الذي خربت ديارهم وقتلت عائلاتهم"[2] .

وفي 1960/06/20، اتخذت الحكومة الجزائرية المؤقتة قرارها بالانضمام رسميا إلى "اتفاقيات جنيف" ولكن الحكومة الفرنسية رفضت أي علاقة تعاهدية مع الطرف الجزائري وقدمت اعتراضها على انخراط الجزائر، إلى الحكومة السويسرية، بحجة أن هذا الصراع " داخلي " وليست له صفة دولية[3].

وظلت قيادة الثورة ملتزمة باحترام المبادئ الإنسانية، وتلح على كامل جنودها وإطاراتها وتؤكد على ضرورة إعطاء الأسرى كل ما يستحقونه من المعاملة الإنسانية، مع ضرورة تعريفهم بحقيقة الثورة حتى تتراح عن أعينهم غشاوة الدعاية الاستعمارية التي تصور المجاهدين كمجرمين وسفاكي دماء في محاولة يائسة لتشويه كفاح الشعب الجزائري من أجل استعادة سيادته[4].

والجدير بالذكر أن جبهة التحرير الوطني كانت تعمد إلى إطلاق سراح الأسرى الفرنسيين بعد فترة وجيزة، وذلك بهدف تفنيد المزاعم الفرنسية التي كانت تحرض الجنود على القتال حتى آخر رصاصة، لأن وقوعهم في الأسر بحسب الدعاية الفرنسية، معناه الذبح من طرف جيش التحرير. لذلك شكل إطلاق سراح الأسرى خصوصا الذين يتمكن جيش التحرير من إيصالهم

---

[1]- طلاس – العسلي، المرجع السابق، ص 184.

[2]- رتيبة ربش وب. بوعلام ، المرجع السابق، ص 16.

[3]- بوسلطان- بكاي ، المرجع السابق، ص 145.

[4]- قليل ، المرجع السابق، ص 72.

إلى الخارج، مادة دعائية ضخمة لخدمة الثورة الجزائرية، إذ يتم عرضهم على الصحافة الدولية وتجري مراسيم إطلاق سراحهم عن طريق الصليب الأحمر الدولي، الشيء الذي يكسب الثورة سمعة إنسانية عالمية[1].

وبناء على ما تقدم، فإن للدولة الجزائرية الحق القانوني والشرعي غير الخاضع للتقادم في تعقب وتتبع مجرمي الحرب الفرنسيين وتقديمهم إلى العدالة، لأن المهم هو إدانة هؤلاء المجرمين وإلحاق المسؤولية التاريخية والقانونية والأخلاقية بالدولة الفرنسية. إذ ليس هناك ما يبرر عدم محاكمة المجرمين الفرنسيين على ما اقترفوه من جرائم في الجزائر حتى ولو أن "عدم المتابعة" المنصوص عليها في اتفاقيات إيفيان (مارس 1962) التي وضعت حدا لحرب قذرة ودموية شنتها فرنسا ضد الشعب الجزائري، خاصة وأن الجزائر استطاعت التخلص في السنوات الأولى من الاستقلال، من بعض بنود هذه الاتفاقيات إما لكونها مجحفة وإما لأنها تمس بسيادتها كدولة مستقلة[2].

وبالتالي فإن الدولة الضحية لبربرية وهمجية الاستعمار بما فيها الجزائر تستحق التعويض ولو كان ذلك رمزيا، تطبيقا للمادة 13 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان التي تنص على أنه: "لكل إنسان انتهكت حقوقه وحرياته المحددة في هذه المعاهدة، الحق في وسيلة انتصاف فعالة أمام سلطة وطنية، حتى ولو كان هذا الانتهاك قد وقع من أشخاص يعملون بصفة رسمية "[3].

واستنادا أيضا لنص الفقرة الخامسة من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3074 (د.28) الصادر في 1973/12/03 التي تنص على أنه " يقدم للمحاكمة، الأشخاص الذين تقوم ضدهم دلائل على أنهم ارتكبوا جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية ويعاقبون إذا وجدوا مذنبين وذلك كقاعدة عامة في البلدان التي ارتكبوا فيها الجرائم "[4].

---

[1]- "جيش التحرير يسجل انتصارا جديدا على الأكاذيب الفرنسية"، **المجاهد**،ج 2، العدد 43، بتاريخ: 1959/06/01، ص ص 5، 10.

[2]- العايب، المرجع السابق، ص 13.

[3]- نفس المرجع، ص14.

[4]- نفس المرجع، ص 14.

إن فرنسا التي مازالت متنكرة وغير معترفة بمسؤوليتها التاريخية والقانونية عن الجرائم البشعة التي ارتكبتها في الجزائر، قامت في بداية التسعينيات بسجن أحد مواطنيها لا لسبب سوى أنه أنكر وجود غرف الغاز التي استعملت في تصفية اليهود أثناء الحرب العالمية الثانية. كما قامت في نفس الفترة الزمنية تقريبا بمحاكمة الألماني "كلاوس باربي Claus Barbie" في مدينة "ليون" الفرنسية بتهمة ارتكاب جرائم حرب ضد أعضاء المقاومة الفرنسية أثناء الحرب العالمية الثانية، وأدين بالسجن المؤبد[1].

ونتيجة لما تقدم، واستنادا إلى اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب التي أصبحت جزءا من قواعد القانون الدولي وتجسيدا لمبادئ التعاون الدولي من حيث تعقب واعتقال وتسليم ومحاكمة الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وهذا تماشيا مع واجبات الدول الأعضاء لاتفاقيات جنيف الأربع، وبناء على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، فإن الجزائر تملك السند القانوني والشرعي لفتح ملف محاكمة ومعاقبة مجرمي الحرب الفرنسيين الذين تسببوا في جرائم ضد الإنسانية أثناء الثورة التحريرية، ولها الحق في تعويض مادي ومعنوي عن كل التجاوزات المرتكبة في حق الشعب الجزائري وما لحقه من اعتداء على كرامته الإنسانية كالإهانة والإذلال وما صاحبها من وحشية وأعمال بربرية بل والاعتراف والاعتذار من جانب فرنسا لما اقترفته من جرائم في الجزائر. وهذا أقل ما يمكن أن تقوم به مثلما فعلت ألمانيا تجاه اليهود. فهذه السيدة "لويزة إيغيل أحريز" وهي إحدى ضحايا التعذيب الذي مارسه الجيش الفرنسي، تطالب في شهادتها التي نشرتها جريدة " لوموند Le Monde" في صيف 2000" بأن يقدم الرئيس الفرنسي باسم فرنسا، اعتذارا رسميا للجزائريين ويطلب منهم الغفران تماما مثلما فعل مع اليهود وتواصل القول "أنا لا أبحث عن تعويضات مادية فالشهداء الذين ضحوا بأرواحهم لا يمكن تعويضهم بأي حال من الأحوال، وعندما نطالب الرئيس الفرنسي بالاعتذار للجزائريين فإن ذلك يجب أن يكون اعتذارا عن فترة الاستعمار برمتها، لأن التعذيب في الجزائر لم يبدأ مع حرب التحرير وإنما بدأ منذ بداية الاستعمار أي منذ سنة 1830"[2].

---

[1]- الحداد –خامس، المرجع السابق، ص 212.

[2]- وهيبة، سعد الله، " لويزة ايغيل احريز مصرة على ملاحقة جلاديها " **مجلة الحدث**، العدد24، نوفمبر 2002، ص 59.

# الخـــاتمـــة

# خـــاتمة :

بعد هذه الدراسة لمعتقل قصر الطير كأنموذج من المعتقلات التي أقامها الاستعمار الفرنسي أثناء الثورة التحريرية، والتي من خلالها حاولنا استنطاق ذاكرة التاريخ الاستعماري السيئ، أمكننا استخلاص النتائج التالية:

❖ أن السلطات الاستعمارية الفرنسية في حربها مع الجزائريين قد اعتمدت على كل الوسائل والأساليب وطبقت مختلف السياسات لإخماد الثورة وشل حركة المجاهدين وإسكات أصوات الحرية والاستقلال، ومن خلالها عرفنا مدى المعاناة التي كابدها الشعب الجزائري إبان ليل الاستعمار.

❖ أن الاعتقال والاستنطاق والتعذيب والإعدام الذي شهده الشعب الجزائري طوال سنوات الثورة التحريرية ليكشف عن الوحشية والقسوة الفظيعة التي ميزت السياسة الاستعمارية،وبالمقابل أيضا تعكس صور الصمود و المقاومة والشجاعة النادرة والتمسك بمبادئ الثورة التي ميزت الشعب الجزائري المتشبع بقيم ومبادئ دينه والمؤمن بأن الشهادة في سبيل الله والدين والوطن هي أمنية كل مجاهد ومناضل، وبها أفشل مخططات الإدارة الاستعمارية الرامية إلى قتل الروح الوطنية وانتزاع الأفكار الاستقلالية والثورية من أذهان الأشخاص الموقوفين.

❖ أن فرنسا وفي سبيل الاحتفاظ بالجزائر، سخرت كل إمكاناتها المادية والبشرية وتفنن جلادوها في تعذيب الجزائريين وقهرهم أملا في إخضاعهم وإبقائهم تحت السيطرة والاستعباد حتى ولو تطلب الأمر تحويل الجزائر كلها إلى نسيج من السجون والمعتقلات والمحتشدات والمناطق المحرمة والثكنات العسكرية وتطويقها بالأسلاك الشائكة..

❖ أن من بين ما تمتاز به الثورة الجزائرية، هو الشعور بالمسؤولية لدى كل مناضل ومجاهد على أي مستوى كان. فالمناضل البسيط يشعر من موقع نضاله أن عبء الثورة كله يقع عليه، والجندي البسيط في عزلته بين الجبال والشعاب يعتقد أنه المسؤول بسلاحه عن الثورة. وكذالك الفدائي

يعتقد أن عمليته الفدائية هي التي تحرر الجزائر. وفي سبيل هذا الاعتقاد العام لدى كل مناضل ومجاهد يتحمل كل واحد مسؤوليته ويستعد ليواجه في ذلك استشهادا شريفا في سبيل الله والوطن أو تعذيبا على يد الجلادين، مما يتطلب منه الصبر والمصابرة، والمناضل الصادق والمؤمن بقدسية الجهاد ضد الأعداء، لا يخاف على نفسه من التعذيب خوفه على مصير الثورة إذا باح بسر من أسرارها.

❖ أن السجين أو المعتقل لا يعتقد بأن مهمته النضالية قد انتهت بإلقاء القبض عليه بل من واجبه أن يتحمل مسؤوليته في مرحلته الجديدة (مرحلة السجن والاعتقال) كما تحملها في المراحل السابقة.

❖ لقد أدت السجون والمعتقلات رسالتها الثورية، وأسقطت مشاريع الاستعمار وزبانيته وكشفت القناع للعالم عن أنواع التعذيب والتشويه والتنكيل والتخريب النفسي للمعتقلين، وعدم احترام فرنسا لحقوق الأسرى وسجناء الحرب وتجاهلها لاتفاقيات جنيف وتنكرها للمبادئ والقيم الإنسانية.

❖ إن ما وقع في الجزائر إبان الثورة التحريرية، من تعذيب وتدمير وقتل وجرائم، يبقى وصمة عار في جبين الدولة الفرنسية وأن إدراجنا للعديد من الشهادات الفرنسية يأتي ضمن سياق البحث عن أي معطى يمكن أن يدعم قناعة الرأي العام الوطني والفرنسي والعالمي بضرورة محاكمة مجرمي فرنسا، ومطالبتها بالتعويض المادي والمعنوي على ما اقترفه جيشها من جرائم في حق الشعب الجزائري.

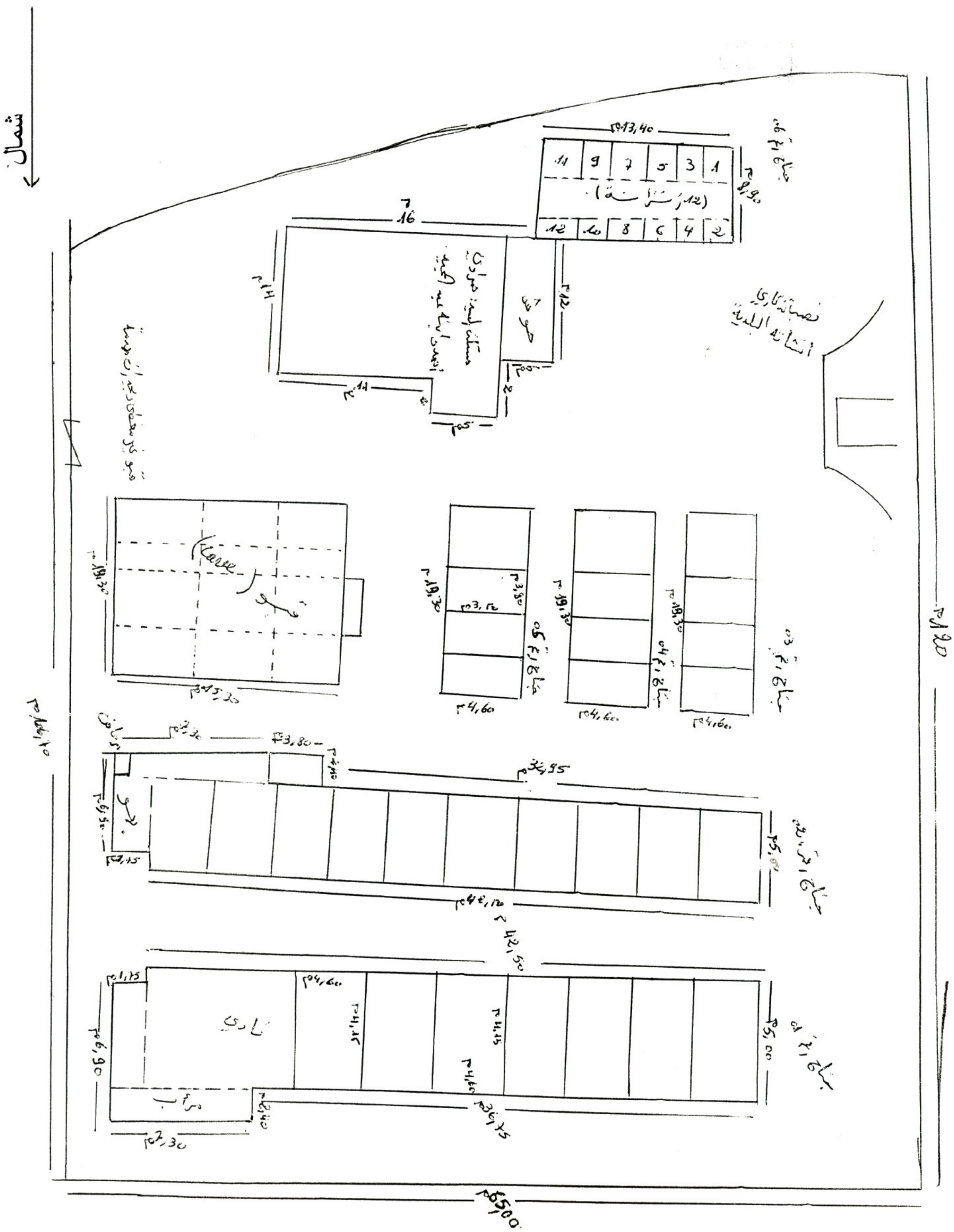
وخلاصة القول، فإن جرائم فرنسا في الجزائر وآثارها التي لا تزال ماثلة في الذاكرة الجماعية للشعب الجزائري، تبقى الحقيقة الثابتة التي تؤكد للأجيال الحاضرة واللاحقة، أن استقلال الجزائر إنما تحقق بفضل التضحيات الجسام والإيمان القوي بعدالة القضية الجزائرية والاقتناع بحتمية الانتصار واندحار الاستعمار ورحيله عن الديار.

# الـمـلاحـق

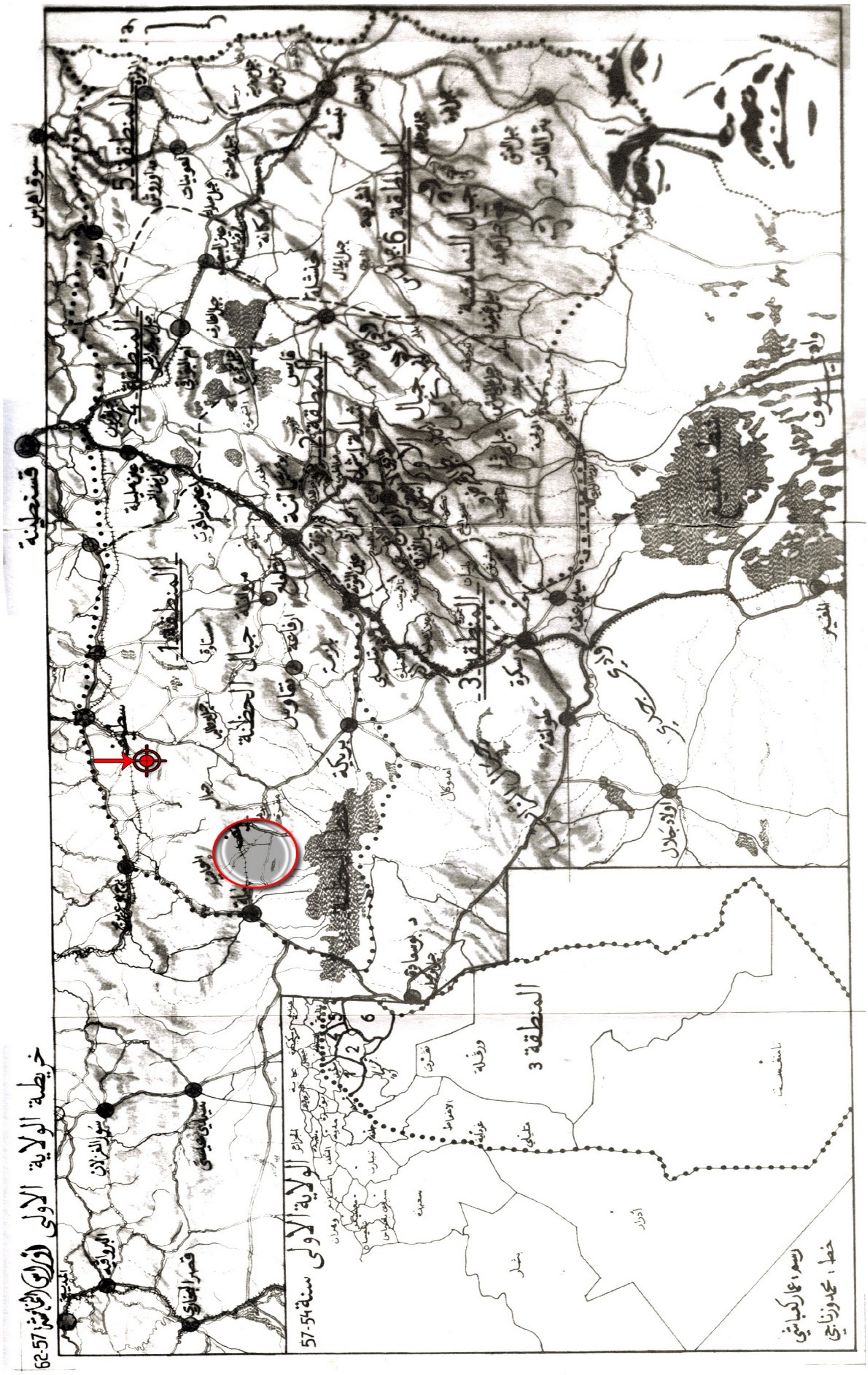
# مخطط توضيحي لبقايا
# معتقل قصر الطير

## أعدته مصالح أملاك الدولة لدائرة عين ولمان – ولاية سطيف عام 1999م.

# الملحق رقم : 01



# الملحق رقم : 02



معتقل قصر الطير

# الملحق رقم : 03

## التعريف ببعض المجاهدين الذين سجنوا بمعتقل قصر الطير

**01- ابن أحمد السعيد**[1] (1937–على قيد الحياة حتى تاريخ 2005/05/17) ولد بالعناصر، ولاية برج بوعريريج، التحق بصفوف جيش التحرير الوطني سنة 1956 بالناحية الثالثة ، المنطقة الأولى ، الولاية الأولى. ألقي عليه القبض في سنة 1959 في معركة تاقوست بالمنطقة الثانية، الولاية الأولى، وزج به في معتقل قصر الطير إلى غاية 24 جوان 1962.

عنوان السكن : شارع الأمير عبد القادر رقم 56 – برج بوعريريج.

**02- باهة لعلى**[2] (1931– ؟ ) ولد ببو حمزة، دائرة آقبو، ولاية بجاية، التحق بصفوف جيش التحرير سنة 1955 بالناحية الرابعة، المنطقة الأولى، الولاية الثالثة،ألقي عليه القبض في سنة 1958 بالناحية المذكورة وزج به في معتقل قصر الطير حتى 24 جوان 1962.

عنوان السكن : بلدية خليل – برج بوعريريج

**03- بركات ميلود**[3] (1939– ؟ ) ولد ببرج بوعريريج، التحق بصفوف جيش التحرير سنة 1960 بالناحية الخامسة، المنطقة الأولى، الولاية الأولى. ألقي عليه القبض في سنة 1961 بالناحية المذكورة وزج به في معتقل قصر الطير حتى 24 جوان 1962.

**04- بلعروق لخضر**[4] (1926– على قيد الحياة حتى تاريخ 2005/05/17) ولد بتاسمرت (زمورة) ولاية برج بوعريريج، التحق بصفوف جيش التحرير سنة 1956 بالناحية الرابعة، المنطقة الأولى، الولاية الثالثة. ألقي عليه القبض في 26 فيفري 1958 وزج به في معتقل قصر الطير إلى غاية 24 جوان 1962.

عنوان السكن :زمورة – ولاية برج بوعريريج.

---

[1] – عزوي، ذكريات المعتقلين (مرجع سابق) ص 110.

[2] – نفس المرجع، ص 109.

[3] – نفس المرجع، ص 112.

[4] – نفس المرجع، ص 112.

**05- بلقاضي لخضر**[1] (1926-  ؟ )ولد بسطيف، التحق بصفوف جيش التحرير الوطني سنة 1957، اعتقل سنة 1960 وزج به في معتقل قصر الطير إلى غاية 24 جوان 1962.

عنوان السكن : 60 شارع زغلاوي الخير، حي بوعروة – سطيف .

**06- بليليطة بوزيد**[2] (1927- على قيد الحياة حتى تاريخ 2005/12/08) ولد بعين ولمان، ولاية سطيف، التحق بصفوف جيش التحرير الوطني سنة 1956 بالناحية الثالثة، المنطقة الأولى، الولاية الأولى. اعتقل في 1959/10/10 وزج به في معتقل قصر الطير حتى 23جوان 1962.

عنوان السكن : بلدية عين ولمان – ولاية سطيف .

**07- بناني محمد الشريف**[3] (1931- 1996) ولد بقصر الطير، ولاية سطيف. التحق بصفوف جيش التحرير الوطني سنة 1957 بالناحية الثالثة، المنطقة الأولى، الولاية الأولى. اعتقل سنة 1960 وزج به في معتقل قصر الطير إلى سنة 1961.

عنوان السكن : بلدية عين ولمان – ولاية سطيف.

**08- بن كحيلة النوي**[4] (1940- على قيد الحياة حتى تاريخ 2005/12/08) ولد بعين ولمان، ولاية سطيف. التحق بصفوف جيش التحرير الوطني كفدائي سنة 1960 بالقسمة الثانية، المنطقة الثالثة، الولاية الأولى. اعتقل في 1961/04/08 وزج به في معتقل قصر الطير حتى 23 جوان 1962.

عنوان السكن : بلدية قلال – ولاية سطيف.

---

[1] – مديرية المجاهدين لولاية سطيف.

[2] – ناحية المجاهين لدائرة عين ولمان.

[3] – نفس المصدر.

[4] – نفس المصدر.

**09- بوحبل السعيد**[1] (1929- ؟ ) ولد بالمهير، ببرج بوعريريج. التحق بصفوف جيش التحرير سنة 1957 بالناحية الأولى، المنطقة الثانية، الولاية الثالثة. ألقي عليه القبض سنة 1959 وزج به في معتقل قصر الطير حتى 24 جوان 1962.

عنوان السكن : المهير – ولاية برج بوعريريج.

**10- بوحميلة العمري**[2] (1928- 2002) ولد بأولاد سي أحمد، ولاية سطيف. التحق بصفوف جيش التحرير الوطني كفدائي سنة 1957 بالناحية الثالثة، المنطقة الأولى، الولاية الأولى. اعتقل سنة 1959 وزج به في معتقل قصر الطير حتى 23 جوان 1962.

عنوان السكن : بلدية عين ولمان – ولاية سطيف.

**11- بوشارب بلقاسم**[3] (1939- على قيد الحياة حتى تاريخ 2005/12/26) ولد بعين ولمان، ولاية سطيف. التحق بصفوف جيش التحرير الوطني سنة 1957 بالناحية الثالثة، المنطقة الأولى، الولاية الأولى. اعتقل سنة 1960 وزج به في معتقل قصر الطير حتى 23 جوان 1962.

عنوان السكن : بلدية عين ولمان – ولاية سطيف .

**12- بوظريفة الذوادي**[4] (1935-على قيد الحياة حتى تاريخ 2005/12/26) ولد بأولاد سي أحمد، ولاية سطيف. التحق بصفوف جيش التحرير الوطني سنة 1958 بالناحية الثالثة، المنطقة الأولى، الولاية الأولى. اعتقل سنة 1961 وزج به في معتقل قصر الطير حتى 23 جوان 1962.

عنوان السكن : بلدية عين ولمان – ولاية سطيف.

**13- بوقصة محمد المدعو العسكوري**[1] (1918- ؟ ) ولد بسطيف. التحق بصفوف جيش التحرير الوطني سنة 1956، اعتقل سنة 1958 وزج به في معتقل قصر الطير إلى غاية 24 جوان 1962.

---

[1] – عزوي، المرجع السابق، ص 111.

[2] – ناحية المجاهدين لدائرة عين ولمان، ولاية سطيف.

[3] – نفس المصدر.

[4] – نفس المصدر.

عنوان السكن : شارع الفدا – سطيف .

**14- تواتي أحمد**[2] (1922- ؟ ) ولد بثنية النصر، ببرج بوعريريج، التحق بصفوف جيش التحرير سنة 1956 كممرض بالناحية الخامسة، المنطقة الأولى، الولاية الثالثة. ألقي عليه القبض في سنة 1959 وزج به في معتقل قصر الطير حتى 24 جوان 1962.

عنوان السكن : بثنية النصر – ولاية برج بوعريريج .

**15- جابر العمري**[3] (1921- متوفي ؟ ) ولد بأولاد تبان، ولاية سطيف. التحق بالثورة سنة 1956 كعضو في المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني بالقسمة الثالثة، الناحية الثالثة، المنطقة الأولى، الولاية الأولى. ألقي عليه القبض سنة 1958 وزج به في معتقل قصر الطير إلى غاية 1962.

**16- جربوع الطاهر**[4] (1919- متوفي ؟ ) ولد بأولاد تبان، ولاية سطيف. التحق بصفوف جيش التحرير سنة 1956 بالناحية الثالثة، المنطقة الأولى، الولاية الأولى. ألقي عليه القبض سنة 1959 وزج به في معتقل قصر الطير إلى غاية 1962.

**17- جنان الطاهر**[5] (1934- على قيد الحياة حتى تاريخ 2005/12/26) ولد بقلال، ولاية سطيف. التحق بصفوف جيش التحرير سنة 1957 بالناحية الثالثة، المنطقة الأولى، الولاية الأولى. ألقي عليه القبض سنة 1958 وزج به في معتقل قصر الطير إلى سنة 1961.

**18- جعط الشريف السعيد**[6] (1932- ؟ ) ولد بالمنصورة، ولاية برج بوعريريج، التحق بصفوف جيش التحرير سنة 1956 بالناحية الأولى، المنطقة الأولى، الولاية الثالثة. ألقي عليه القبض في سنة 1959 وزج به في معتقل قصر الطير إلى غاية 1962.

---

1 – مديرية المجاهدين لولاية سطيف.

2 – عزوي، المرجع السابق، ص 109

3 – ناحية المجاهدين لدائرة عين ولمان، ولاية سطيف.

4 – نفس المصدر.

5 – نفس المصدر.

6 – عزوي، المرجع السابق، ص 111.

عنوان السكن : المنصورة – ولاية برج بوعريريج.

**19- جوهري الفضيل**[1] (1938- على قيد الحياة حتى تاريخ 2005/12/26) ولد بأولاد تبان، ولاية سطيف. التحق بصفوف جيش التحرير سنة 1956 بالناحية الثالثة، المنطقة الأولى الولاية الأولى. اعتقل سنة 1961 وزج به في معتقل قصر الطير إلى غاية 23 جوان 1962.

عنوان السكن : بلدية قصر الأبطال (قصر الطير سابقا) ولاية سطيف .

**20- حداد الحاج**[2] (1933- ؟ ) ولد ببرج الغدير، ولاية برج بوعريريج. التحق بصفوف جيش التحرير سنة 1959 بالناحية الثالثة، المنطقة الأولى، الولاية الأولى. ألقي عليه القبض سنة 1960 وزج به في معتقل قصر الطير إلى غاية 1962.

عنوان السكن : برج الغدير – ولاية برج بوعريريج.

**21- دبابي محمد**[3] (1932- ؟ ) ولد ببليمور، ولاية برج بوعريريج. التحق بصفوف جيش التحرير سنة 1959 بالناحية الثالثة، المنطقة الأولى، الولاية الأولى. ألقي عليه القبض سنة 1960 وزج به في معتقل قصر الطير إلى غاية 1962.

عنوان السكن : بليمور – ولاية برج بوعريريج .

**22- دقيق العربي**[4] (1930- ؟ ) ولد بحربيل، ولاية سطيف. التحق بصفوف جيش التحرير سنة 1956، اعتقل سنة 1959 وزج به في معتقل قصر الطير إلى غاية 24 جوان 1962.

عنوان السكن : حي الأسوار ، عمارة د 4 ، رقم 34 ولاية سطيف.

**23- زبيش عبد الحميد**[1] (1931-2003) ولد بعين ولمان، ولاية سطيف. التحق بصفوف جيش التحرير الوطني سنة 1956 بالناحية الثالثة، المنطقة الأولى، الولاية الأولى. اعتقل سنة 1960 وزج به في معتقل قصر الطير حتى 23 جوان 1962.

---

[1] – ناحية المجاهدين لدائرة عين ولمان، ولاية سطيف.

[2] – عزوي، المرجع السابق، ص 112.

[3] – نفس المرجع، ص 113.

[4] – مديرية المجاهدين لولاية سطيف.

عنوان السكن : بلدية عين ولمان – ولاية سطيف.

**24- زروقي الحاج**[2] (1911- ؟ ) ولد بثنية النصر، ولاية برج بوعريريج. التحق بصفوف جيش التحرير سنة 1956 بالناحية الخامسة، المنطقة الأولى، الولاية الثالثة. ألقي عليه القبض سنة 1959 وزج به في معتقل قصر الطير حتى 24 جوان 1962.

عنوان السكن : ثنية النصر – ولاية برج بوعريريج.

**25- زواغي محمد**[3] (1929- ؟ ) ولد برأس الوادي، ولاية برج بوعريريج. التحق بالثورة سنة 1957 كإجباري بالقسمة الثالثة، الناحية الثالثة، المنطقة الأولى، الولاية الأولى. اعتقل سنة 1961 وزج به في معتقل قصر الطير إلى غاية جوان 1962.

**26- زيداني فرحات**[4] (1939- على قيد الحياة حتى تاريخ 2005/05/17) ولد بعين تاغروت، ولاية برج بوعريريج.التحق بصفوف جيش التحرير سنة 1956 بالناحية الرابعة، المنطقة الأولى، الولاية الثالثة. اعتقل بتاريخ 1959/07/10 وزج به في معتقل قصر الطير إلى غاية 12/02/ 1961. عاد بعدها إلى صفوف جيش التحرير كمسؤول القسمة الثالثة، الناحية الرابعة المنطقة الأولى، الولاية الثالثة حتى 1962/09/01.

عنوان السكن : عين تاغروت – ولاية برج بوعريريج.

**27- سلطاني محمد الطاهر**[5] (1935- على قيد الحياة حتى تاريخ 2005/12/26) ولد بأولاد سي أحمد، ولاية سطيف. التحق بصفوف جيش التحرير الوطني سنة 1956 بالناحية الثالثة،المنطقة الأولى، الولاية الأولى. ألقي عليه القبض سنة 1959 وزج به في معتقل قصر الطير حتى 23 جوان 1962.

عنوان السكن : بلدية عين ولمان – ولاية سطيف.

---

[1] – ناحية المجاهدين لدائرة عين ولمان، ولاية سطيف.

[2] – عزوي، المرجع السابق، ص 111.

[3] – نفس المرجع، ص 112.

[4] – نفس المرجع، ص 110.

[5] – ناحية المجاهدين لدائرة عين ولمان، ولاية سطيف.

**28- سهيلي أحمد لمين**[1] (1936- ؟ ) ولد ببرج بوعريريج. التحق بصفوف جيش التحرير الوطني سنة 1957 بالناحية الخامسة، المنطقة الأولى، الولاية الثالثة. ألقي عليه القبض في 1958/12/12 وزج به في معتقل قصر الطير حتى 24 جوان 1962.

عنوان السكن : حي الحدائق – ولاية برج بوعريريج .

**29- شتوح البشير**[2] (1930- على قيد الحياة حتى تاريخ 2005/05/17) ولد ببرج بوعريريج. التحق بصفوف جيش التحرير سنة 1956 بالناحية الخامسة، المنطقة الأولى، الولاية الثالثة. ألقي عليه القبض في 1958/09/19 وزج به في معتقل قصر الطير إلى غاية فيفري 1960.

عنوان السكن : برج بوعريريج .

**30- شكر محمد**[3] (1923- متوفي ؟ ) ولد بصالح باي، ولاية سطيف. التحق بصفوف جيش التحرير الوطني سنة 1956 بالناحية الثالثة، المنطقة الأولى، الولاية الأولى. أعتقل سنة 1959 وزج به في معتقل قصر الطير إلى غاية 1961.

**31- شينون المسعود**[4] (1936- على قيد الحياة حتى تاريخ 2005/12/26) ولد بأولاد تبان ولاية سطيف. التحق بصفوف جيش التحرير سنة 1956 بالناحية الثالثة، المنطقة الأولى، الولاية الأولى. اعتقل في 1961/05/20 وزج به في معتقل قصر الطير إلى غاية 23 جوان 1962.

عنوان السكن : بلدية عين ولمان – ولاية سطيف .

**32- عبد الصمد محمد المدعو حمة لطرش**[5] ( 1925- 2005 ) ولد بقرية عيون العصافير ولاية باتنة. التحق بصفوف جيش التحرير الوطني سنة 1955 بناحية بوعريف بالمنطقة الثانية، الولاية الأولى. وقع أسيرا في قبضة العدو يوم 08 أوت 1958، وزج به في معتقل قصر الطير إلى غاية 1962.

عنوان السكن : ولاية باتنة .

---

[1] – عزوي، المرجع السابق، ص 111.

[2] – محادثة شخصية مع المجاهد بتاريخ 2005/05/17 بمقر منظمة المجاهدين لولاية برج بوعريريج.

[3] – ناحية المجاهدين لدائرة عين ولمان، ولاية سطيف.

[4] – نفس المصدر.

[5] – مذكرات المجاهد الشخصية.

**33- عصـــار عمار**[1] (1919-1999) ولد بقصر الطير (قصرالأبطال حاليا)، ولاية سطيف. التحق بصفوف جيش التحرير في 15 مارس 1956 بالناحية الثالثة، المنطقة الأولى، الولاية الأولى. اعتقل بتاريخ 1959/07/01 وزج به في معتقل قصر الطير إلى غاية 23 جوان 1962.

عنوان السكن : بلدية عين ولمان – ولاية سطيف .

**34- قبال مـــوسى**[2] (1931- 1995) ولد بالرصفـــة، ولاية سطيف. التحق بصفوف جيش التحرير سنة 1956 بالناحية الثالثة، المنطقة الأولى، الولاية الأولى. اعتقل في 1961/01/29 وزج به في معتقل قصر الطير إلى غاية 1962.

**35- قداري الطـــاهر**[3] (1931- 1988) ولد بأولاد سي احمد، ولاية سطيف. التحق بصفوف جيش التحرير سنة 1956 بالناحية الثالثة، المنطقة الأولى، الولاية الأولى. اعتقل سنة 1961 وزج به في معتقل قصر الطير إلى غاية 1962.

**36- قلاتـــي المدانـــي**[4] (1914- 1996) ولد بأولاد سي احمد، ولاية سطيف. التحق بصفوف جيش التحرير سنة 1957 بالناحية الثالثة، المنطقة الأولى، الولاية الأولى. اعتقل سنة 1961 وزج به في معتقل قصر الطير إلى غاية 23 جوان 1962.

عنوان السكن : بلدية عين ولمان – ولاية سطيف .

**37- لعموري الدراجـــي**[5] (1925- على فيد الحياة حتى تاريخ 2005/04/13) ولد بأولاد سي علي (عين ياقوت)، ولاية باتنـــة. التحق بصفوف جيش التحرير سنة 1957 بالناحية الثالثة، المنطقة الثانية، الولاية الأولى. اعتقل في مارس 1961 وزج به في معتقل قصر الطير إلى غاية 1962.

العنوان الشخصي : المكتب الولائي لمنظمة المجاهدين – ولاية باتنـــــة

**38- مراكـــشي السعيد**[6] (1931- على قيد الحياة حتى تاريخ 2005/05/17) ولد ببرج

---

[1] - ناحية المجاهدين لدائرة عين ولمان، ولاية سطيف.

[2] - نفس المصدر.

[3] - نفس المصدر.

[4] - نفس المصدر.

[5] - محادثة شخصية مع المجاهد بمقر منظمة المجاهدين لولاية باتنة يوم 2005/04/13.

[6] - عزوي، المرجع السابق، ص 111.

بوعريريج. التحق بصفوف جيش التحرير سنة 1957 بالناحية الخامسة، المنطقة الأولى، الولاية الثالثة، كمساعد في الصحة. ألقي عليه القبض في جوان 1959، وزج به في معتقل قصر الطير إلى غاية 24 جوان 1962.

عنوان السكن : شارع بوسعيد عمر رقم 12 – برج بوعريريج .

**39- مسعـــي صالح**[1] (1939- ؟ ) ولد بسطيف. التحق بصفوف جيش التحرير سنة 1956 بالناحية الثالثة، المنطقة الأولى، الولاية الأولى. اعتقل في 1958 وزج به في معتقل قصر الطير إلى غاية 24 جوان 1962.

**40- معضادي الطاهر**[2] (1921- على قيد الحياة حتى تاريخ 2005/05/17) ولد بالعناصر ولاية برج بوعريريج. التحق بصفوف جيش التحرير سنة 1957 بالناحية الرابعة، المنطقة الأولى الولاية الثالثة. ألقي عليه القبض في جوان 1959، وزج به في معتقل قصر الطير إلى غاية 24 جوان 1962.

عنوان السكن : بلدية العناصر – برج بوعريريج .

**41- موساوي الصديق**[3] (1929-؟ ) ولد بالعناصر، ولاية برج بوعريريج. التحق بصفوف جيش التحرير سنة 1956 كمسؤول التموين بالقسمة الرابعة، الناحية الثالثة، المنطقة الأولى،الولاية الأولى. القي عليه القبض سنة 1960، وزج به في معتقل قصر الطير إلى غاية 24 جوان 1962.

عنوان السكن : بلدية العناصر – برج بوعريريج .

**42- ميهوبي عبد الله**[4] (1923- على قيد الحياة حتى تاريخ 2004/06/06) ولد بقصر الطير (قطر الأبطال حاليا)، ولاية سطيف. التحق بصفوف جيش التحرير سنة 1956 بالناحية الثالثة، المنطقة الأولى، الولاية الأولى. اعتقل سنة 1961 وزج به في معتقل قصر الطير إلى غاية 23 جوان 1962.

عنوان السكن : بلدية قصر الأبطال – ولاية سطيف.

ومن جراء الأساليب الوحشية والمعاملة اللاإنسانية والتعذيب الذي مورس ضـــد المعـــتقلين

---

[1] – مديرية المجاهدين لولاية سطيف.

[2] – عزوي، المرجع السابق، ص 110.

[3] – نفس المرجع، ص 110.

[4] – ناحية المجاهدين لدائرة عين ولمان، ولاية سطيف.

في قصر الطير، فقد الكثير من السجناء ذاكرتهم وأصيب العديد منهم بالأمراض العصبية والنفسية والعاهات المزمنة ومن أولئك الضحايا نذكر على سبيل المثال لا الحصر :

1- آيت مهدي مهدي، أصيب بمرض عقلي.
2- ايفورار، الذي تبكم من أول يوم دخل فيه المعتقل.
3- بالي محمد، مصاب بمرض عصبي.
4- بوغازي الطاهر، مصاب بمرض عصبي، أصبح فاقدا للذاكرة.
5- شتيح عيسى، أصيب بمرض عقلي.
6- زيدان، أصيب بمرض عقلي من كثرة غسل المخ والتعذيب.[1]

[1] – عزوي، المرجع السابق ، ص ص 108-109.

# نسخ من قرارات الاعتقال لبعض المجاهدين ووضعهم

## تحت الإقامة المحروسة في معتقل قصر الطير

# الملحق رقم : 04



PREFECTURE DE SETIF

CABINET

ARRETE N° 58-1.671

Le GENERAL de Brigade DE CHERGE, Officier de la Légion d'Honneur, Commandant provisoirement la 19° D.I. et la Zône Ouest Constantinois exerçant les pouvoirs civils dans le Département de SETIF ;

VU la loi N° 56-258 du 16 Mars 1956, conférant les pouvoirs spéciaux au gouvernement ;

VU le décret N° 56-274 du 17 Mars 1956, relatif aux mesures exceptionnelles tendant au rétablissement de l'ordre, à la protection des personnes et des biens et à la sauvegarde du territoire de l'Algérie ;

VU l'arrêté gubernatorial du 14 Décembre 1956, article 4 portant délégations de pouvoirs ;

VU la décision N° 3.704/CM du 21 Mai 1958, du Général Commandant Supérieur Interarmées ;

VU le décret du 28 Juin 1958 réglant les conditions dans lesquelles l'autorité militaire exerce provisoirement en Algérie, les pouvoirs normalement dévolus à l'Autorité civile ;

Considérant que l'activité de M. BAHA Laala s'avère dangereuse pour la sécurité et l'ordre public et qu'il convient de reconduire à son égard les mesures prévues par l'article 10, § 7 du décret du 17 Mars 1956 ;

A R R E T E

ARTICLE 1.- M. BAHA Laala sera placé en résidence surveillée au Centre Militaire d'Internés de KSAR THIR, jusqu'à nouvelle décision.

ARTICLE 2.- M.M. le Secrétaire Général de la Préfecture, les Sous-Préfets Maires et Administrateurs, le Colonel Commandant la 10° Légion Ter de Gendarmerie sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent arrêté qui sera exécutoire immédiatement.

Fait à SETIF, le 16 OCTOBRE 1958

Le GENERAL Commandant provisoirement la Z O.C.
exerçant les pouvoirs civils dans le Département de SETIF

*أرشيف ولاية سطيف ، علبة رقم 11.*

# الملحق رقم : 05

WILAYA de SETIF
Archives
Inventaire

PREFECTURE DE SETIF

CABINET

République Française

A R R E T E N° 6I.227

Le PREFET du Département de SETIF, Chevalier de la Légion d'Honneur,

VU la loi 56-238 conférant les pouvoirs spéciaux au Gouvernement,

VU le Décret 56-274 du I7 Mars I956 relatif aux mesures exceptionnelles tendant au rétablissement de l'ordre, à la protection des personnes et des biens et à la Sauvegarde du Territoire de l'Algérie,

VU le Décret 58-1233 du I6 Décembre I958 relatif à l'exercice de leurs pouvoirs par les Autorités Civiles et Militaires en Algérie,

VU le Décret 60-I57 du 20 Février I960 sur l'exercice de leurs attributions par les Autorités Civiles et Militaires en Algérie,

VU le décret 60-I97 du 2 Mars I960 relatif à l'exercice direct par l'Autorité Militaire des Pouvoirs de l'Autorité Civile dans certaines circonscriptions des Départements Algériens,

VU l'arrêté du 7 Mars I960 de M. le Délégué Général du Gouvernement en Algérie, portant délégation de certains pouvoirs prévus par le décret n° 56-274 du I7 Mars I956,

Considérant que l'activité de M. BOUCHAREB Belgarem ben Ahmed dit "KETFI" né le I0.2.I939 domicilié Mechta Hamamela Douar Frikat Commune de COLBERT (ST Arnaud) s'avère dangereuse pour la sécurité et l'ordre publics et qu'il convient de prendre à son égard les mesures prévues par l'article I, & 7 du décret du I7 Mars I956 :

A R R Ê T E

ARTICLE Ier - M. BOUCHAREB Belgarem ben Ahmed dit " KETFI". sera placé en résidence surveillée au Centre Militaire d'internés de KSAR THIR jusqu'à nouvelle décision.

ARTICLE 2 - MM. le Secrétaire Général de la Préfecture, les Sous-Préfets du Département de SETIF, les Colonels Commandant les Secteurs, Le Colonel Commandant la I0° Légion Ter. de Gendarmerie sont chargés, chacun en ce qui le concerne de l'exécution du présent arrêté qui sera exécutoire immédiatement.

Fait à SETIF, le 3I MARS I96I.

Le PREFET.

*أرشيف ولاية سطيف ، علبة رقم 11.*

# الملحق رقم : 06

WILAYA de SETIF
Archives
Inventaire

PREFECTURE DE SETIF
-=-=-=-=-=-=-

CABINET

ARRETE N° 58-1700
==========

Le GENERAL de Brigade DE CHERGE, Officier de la Légion d'Honneur, Commandant provisoirement la 19° D.I. et la Zône Ouest Constantinois exerçant les pouvoirs civils dans le Département de SETIF ;

VU la loi N° 56-258 du 16 Mars 1956, conférant les pouvoirs spéciaux au gouvernement ;

VU le décret N° 56-274 du 17 Mars 1956, relatif aux mesures exceptionnelles tendant au rétablissement de l'ordre, à la protection des personnes et des biens et à la sauvegarde du territoire de l'Algérie ;

VU l'arrêté gubernatorial du 14 Décembre 1956, article 4 portant délégations de pouvoirs ;

VU la décision N° 3.704/CM du 21 Mai 1958, du Général Commandant Supérieur Interarmées ;

VU le décret du 28 Juin 1958 réglant les conditions dans lesquelles l'autorité militaire exerce provisoirement en Algérie, les pouvoirs normalement dévolus à l'Autorité civile ;

Considérant que l'activité de M. **BOUGUESSA Mohamed** s'avère dangereuse pour la sécurité et l'ordre public et qu'il convient de reconduire à son égard les mesures prévues par l'article 10, § 7 du décret du 17 Mars 1956 ;

A R R E T E

ARTICLE 1.- M. **BOUGUESSA Mohamed** sera placé en résidence surveillée au Centre Militaire d'Internés de KSAR THIR, jusqu'à nouvelle décision.

ARTICLE 2.- M.M. le Secrétaire Général de la Préfecture, les Sous-Préfets Maires et Administrateurs, le Colonel Commandant la 10° Légion Ter de Gendarmerie sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent arrêté qui sera exécutoire immédiatement.

Fait à SETIF, le **16 octobre 1958**

Le GENERAL Commandant provisoirement la Z.O.C. exerçant les pouvoirs civils dans le Département de SETIF

*أرشيف ولاية سطيف ، علبة رقم 11.*

# الملحق رقم : 07

WILAYA de SETIF
Archives
Inventaire

PREFECTURE DE SETIF
-=-=-=-=-=-=-=-=-

CABINET

ARRETE N° 58-1731
==========

Le GENERAL de Division Paul GANDOET, Commandeur de la Légion d'Honneur, Commandant la Z.O.C., exerçant les pouvoirs civils dans le Département de SETIF ;

VU la loi N° 56-258 du 16 Mars 1956, conférant les pouvoirs spéciaux au gouvernement ;

VU le décret N° 56-274 du 17 Mars 1956, relatif aux mesures exceptionnelles tendant au rétablissement de l'ordre, à la protection des personnes et des biens et à la sauvegarde du territoire de l'Algérie ;

VU l'arrêté gubernatorial du 14 Décembre 1956, article 4 portant délégations de pouvoirs ;

VU la décision N° 3.704/CM du 21 Mai 1958, du Général Commandant Supérieur Interarmées ;

VU le décret du 28 Juin 1958 réglant les conditions dans lesquelles l'autorité militaire exerce provisoirement en Algérie, les pouvoirs normalement dévolus à l'Autorité civile ;

Considérant que l'activité de M. **MESSAI Salah** s'avère dangereuse pour la sécurité et l'ordre public et qu'il convient de reconduire à son égard les mesures prévues par l'article 10, § 7 du décret du 17 Mars 1956 ;

A R R E T E

ARTICLE 1.- M. **MESSAI Salah** sera placé en résidence surveillée au Centre Militaire d'Internés de KSAR THIR, jusqu'à nouvelle décision.

ARTICLE 2.- M.M. le Secrétaire Général de la Préfecture, les Sous-Préfets, Maires et Administrateurs, le Colonel Commandant la 10° Légion Ter de Gendarmerie sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent arrêté qui sera exécutoire immédiatement.

Fait à SETIF, le 24 OCT. 1958

Le GENERAL Commandant la Z.O.C. exerçant les pouvoirs civils dans le Département de SETIF

أرشيف ولاية سطيف، علبة رقم03.

# الملحق رقم : 08

WILAYA de SETIF
Archives
Inventaire

PREFECTURE DE SETIF

CABINET

République Française

-- ARRETE N° 6I250 --

Le PREFET du Département de SETIF, Chevalier de la Légion d'Honneur,

VU la loi 56-258 conférant les pouvoirs spéciaux au Gouvernement,

VU le Décret 56-274 du I7 Mars 1956 relatif aux mesures exceptionnelles tendant au rétablissement de l'ordre, à la protection des personnes et des biens et à la Sauvegarde du Territoire de l'Algérie,

VU le Décret 58-1233 du I6 Décembre I958 relatif à l'exercice de leurs pouvoirs par les Autorités Civiles et Militaires en Algérie,

VU le Décret 60-I57 du 20 Février I960 sur l'exercice de leurs attributions par les Autorités Civiles et Militaires en Algérie,

VU le décret 60-I97 du 2 Mars I960 relatif à l'exercice direct par l'Autorité Militaire des Pouvoirs de l'Autorité Civile dans certaines circonscriptions des Départements Algériens,

VU l'arrêté du 7 Mars I960 de M. le Délégué Général du Gouvernement en Algérie, portant délégation de certains pouvoirs prévus par le décret n° 56-274 du I7 Mars I956,

Considérant que l'activité de Mr **MIHOUBI Abdallah ben Abdesselam né le 3.11.1925, douar O.Mehalla, commune de COLBERT(- St ARNAUD)** s'avère dangereuse pour la sécurité et l'ordre publics et qu'il convient de prendre à son égard les mesures prévues par l'article I, & 7 du décret du I7 Mars I956 :

ARRÊTE

ARTICLE Ier - **Monsieur MIHOUBI Abdallah ben Abdesselam** sera placé en résidence surveillée au Centre Militaire d'internés de KSAR THIR jusqu'à nouvelle décision.

ARTICLE 2 - MM. le Secrétaire Général de la Préfecture, les Sous-Préfets du Département de SETIF, les Colonels Commandant les Secteurs, Le Colonel Commandant la I0° Légion Ter de Gendarmerie sont chargés, chacun en ce qui le concerne de l'exécution du présent arrêté qui sera exécutoire immédiatement.

Fait à SETIF, le 2 MAI I96I.

Le PREFET.

*أرشيف ولاية سطيف ، علبة رقم 03.*

# الملحق رقم : 09

## قائمة بأسماء المراكز التي زارها الصليب الأحمر الدولي [1] سنة 1959 وأكد على الحالة المأساوية للمعتقلين فيها

1- Ain skrouma près de Batna
2- Arcole
3- Azazega
4- Beni bahdel
5- Berwaghia
6- Boghar pres de media
7- Bourdj menaiel
8- Bousset
9- Bougabrine
10- Bouira
11- Bou-kandoura
12- Budeau
13- Camp des chênes pres de chifa
14- Camo de maréchal
15- Casino de la corniche (Alger)
16- Château holden pres de douera
17- Cina palmiers prés oran .
18- Golbert-palmiers (commandos de travail) sur le barrage marocain .
19- Damiette
20- Djorf près de djelfa .
21- El ksor
22- Ferme Ameziane pres de constantine .
23- Ferme chemin pers de blida.
24- Ferme derasse près de tlmecen .
25- Ferme des Anglais près de bona.
26- Ferme des Anglais près de calle .
27- Hammam bouhadjar .
28- Kenadza pres de colomb bechar .
29-**Ksar Thir .**
30- La bouzareah.
31- Le tekagh prés de sidi bel-Abbes.
32- Kadi et saint-len et maison carre (Alger).

[1] – نصر الله ،فريد، الجرائم الفرنسية في الجزائر إبان الثورة 1954 -1962، **رسالة ماجستير**، قسم التاريخ، جامعة باتنة (الملاحق) ص 81.

# الملحق رقم : 10

## تخليدا لمعتقل قصر الطير

قصر الطير تحكي أو احكي
لقد كنت علينا هما وغما
دارت حوادثك في زمان
فمن شهدك يلعن يومه
فالطوب والحجر والسواد
والحفر والزنزانات والصفارات
وتجويع البطن وغسل المخ
والأسلاك الشائكة وبالا علينا
وجيش مدجج سلاحا وهراوي
وارشونو ومنصور وريو
والفضيل وصالح وموسى
فكم من سجين ضاعت ذاكرته
وضاقت عليه الأرض بما رحبت
كم من صرخة هزت أركان المعتقل
وما موسوس إلا غول زمانه
فكم من سؤال يطرح علينا
وسواد الأيام كظلام الليالي
لا جواب ولا خبر ولا صلة
ولا زائر من الأقرباء يطمئننا
فهي موت في الحياة طبقت علينا
من اكتوى بالنار لا ينسى موجعها
فهي محنة يمتحن الله بها
فمن استمسك بالله لا يضيع أمله
فالله أكبر الله أكبر الله أكبر
ثم الصلاة على الهادي نبينا

وحكايتنا من ريب الزمان
ولم تزل محفوظا في الأذهان
بين الستة والخمسة والستة قبل الاثنان
ومن دخلك احترق بالنيران
والزجاج والكلاب والتعذيب النفساني
والأيادي ممدودة على الحيطان
والإعلانات كلها بهتان في بهتان
وصفارات الإنذار في كل حين وأوان
وكأنهم زبانية النيران
فتكو بعباد الرحمان
باعوا أنفسهم للشيطان
وأصبح تائها بين الجدران
وأرخس كل شيء في حق الأوطان
تحرك لها عرش الرحمان
وحكايات تبقى طي النسيان
حيف وزيف أريد به بهتان
وانقطعت الصلة مع الأوطان
لا جريدة ولا مذياع ولا بيان
على القرى والإخوان والجيران
من جلادينا عباد الأوثان
والحياة تجارب يا إخوان
عباد في كل زمان وأوان
ومن حاد فقد باء بالخسران
له الحمد وله الشكر خالق الأكوان
سلام عليك يا خليل الرحمان

بوشارب بلقاسم

# صور لبقايا مرافق معتقل قصر الطير




# مدخل معتقل قصر الطير




# لوحة التوجيه

مكاتب التعذيب والاستنطاق













بقايا لمبنى إداري



**منظر خارجي لزنزانات المعتقل**




**منظر داخلي لزنزانات المعتقل**



بقايا آثار الوادي الذي كان يرمى

به المعتقلين



# صور لبقايا سكنات تابعة للمعتقل







# المصادر
# والمراجع

## أولا: الوثائق

1- وثائق مديرية المجاهدين لولاية سطيف:

أ- بطاقة فنية تفصيلية حول معتقل قصر الطير التاريخي.

ب- ملف اقتراح تصنيف معتقل قصر الطير كمعلم تاريخي.

2- أرشيف ولاية سطيف:

- نسخ من قرارات الاعتقال لبعض المجاهدين:
  - العلبة رقم 03 .
  - العلبة رقم 11.

## ثانيا: الاستجوابات:

1- بلعروق لخضر: أجري الحوار معه يوم 2005/05/17 بمقر منظمة المجاهدين لولاية برج بوعريريج.

2- جوهري الفضيل: أجري الحوار معه يوم 2005/04/09 بمقر سكناه ببلدية قصر الأبطال (قصر الطير سابقا)، ولاية سطيف.

3- زيداني فرحات: أجري الحوار معه يوم 2005/05/17 بمقر منظمة المجاهدين لولاية برج بوعريريج.

4- شتوح البشير: أجري الحوار معه يوم 2005/05/17 بمقر منظمة المجاهدين لولاية برج بوعريريج.

5- لعموري الدراجي: أجري الحوار معه يوم 2005/04/13 بمقر منظمة المجاهدين لولاية باتنة.

6- مراكشي السعيد: أجري الحوار معه يوم 2005/05/17 بمقر منظمة المجاهدين لولاية برج بوعريريج.

7- معظادي الطاهر: أجري الحوار معه يوم 2005/05/17 بمقر منظمة المجاهدين لولاية برج بوعريريج.

8- ميهوبي عبد الله: أجري الحوار معه يوم 2004/06/06 بمقر بلدية قصر الأبطال (قصر الطير سابقا)، ولاية سطيف.

- شهادات المجاهدين المكتوبة والمحصل عليها من طرف رئيس جمعية أول نوفمبر بباتنة (الرائد عمار ملاح):

1- زدام عيسى.

2- عبد الصمد محمد المدعو "حمة لطرش".

- شهادة المجاهد بوشارب بلقاسم المنشورة بمجلة أول نوفمبر، العدد 79، 1986.

## ثالثا: المصادر والمراجع باللغة العربية:

### أ- الكتب:


1- أوساريس، **شهادتي حول التعذيب، مصالح خاصة: الجزائر 1955-1957**، ترجمة مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر،2004

2- بزيان، سعدي، **جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بيجو إلى الجنرال أوساريس**، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2002.

3- بوسلطان، محمد- بكاي، حمدان، **القانون الدولي العام و حرب التحرير الجزائرية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

4- بو الصفصاف، عبد الكريم، **حرب الجزائر و مراكز الجيش الفرنسي للقمع و التعذيب في ولاية سطيف**، دار البعث، قسنطينة، 1998.

5- بوعزيز، يحيى، **ثورات الجزائر في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر**، الطبعة الأولى، دار البعث، قسنطينة، 1980.

6- بومالي، احسن، **استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1999.

7- بوالطمين، جودي الأخضر، **لمحات من ثورة الجزائر**، الطبعة الثانية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.

8- الجنيدي، خليفة وآخرون، **حوار حول الثورة** (3أجزاء)، منشورات المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1986.

9- الشيخ، سليمان، **الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين**، ترجمة محمد حافظ الجمالي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.

10- طلاس، مصطفى- العسلي، بسام، **الثورة الجزائرية**، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1984.

11- عزوي، محمد الطاهر، **ذكريات المعتقلين**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.

12- العسلي، بسام، **الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية**، الطبعة الثانية، دار النفائس، بيروت، 1986.

13- عمراني، عبد المجيد، **النخبة الفرنسية المثقفة والثورة الجزائرية 1954-1962**، دار الشهاب، باتنة، 1995.

14- فانون، فرانتز، **من أجل إفريقيا**، ترجمة محمد الميلي، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.

15- قليل، عمار، **ملحمة الجزائر الجديدة**، الجزء الثالث، دار البعث، قسنطينة، 1991.

**ب- المقالات:**

1- الأطرش، محمد الطاهر، "المعتقلات والسجون الاستعمارية في الفترة ما بين 1 نوفمبر 1954 و20 أوت 1956"، المنظمة الوطنية للمجاهدين، **الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، المنعقد بالجزائر 8-10 ماي 1984**، ص-ص 74-99.

2- بزيان، سعدي،"صفحات من جرائم الجيش الفرنسي في الجزائر خلال الثورة التحريرية 1954-1962"، **مجلة أول نوفمبر**، العددان 128-129، جوان 1991، ص -ص 18-22.

3- بزيان، سعدي ،" فرنسيون أحرار في ثورة الأحرار أو صفحة من كفاح الفرنسيين الأحرار في صفوف ثورة نوفمبر 1954"، **مجلة أول نوفمبر**، العددان 129/128، مـاي، جـوان 1991، ص —ص 25-26.

4- بلغيث، محمد الأمين، "موقف المثقفين الفرنسيين من التعذيب في السجون والمحتشدات أثناء الثورة الجزائرية"، **مجلة المصادر**، العدد 05، صيف 2001، ص-ص 187-196.

5- بليبل، نور الدين ، " المعتقلات والسجون الفرنسية "، **مجلة الراصد**، تصدر عـن المركـز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نـوفمبر 1954، العـدد الأول، جانفي – فيفري 2002، ص —ص 48-50.

6- بوشارب، بلقاسم، "نبذة تاريخية عن معتقل قصر الطير"، **مجلة أول نـوفمبر**، العـدد 79، نوفمبر 1986، ص-ص 62-63.

7- بوالطمين، مصطفى، " كفاح ومواقف "، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 68، 1984، ص —ص 38-45.

8- " تجارب الاضطهاد ضد شـعب لا يقهـر "، **المجاهـد**، الجـزء الرابـع، العـدد 107، 1960/11/01، ص —ص 16-17، 20-21.

9- " تعاليق الصحف علـى التعـذيب في الجزائـر "، **المقاومـة الجزائريـة**، العـدد 10، 1957/03/25، ص 4.

10- "التقارير الدولية تفضح مجرمي الحرب الفرنسيين"، **المجاهد**، الجـزء الثـاني، العـدد 59، 1960/01/11 ص، ص 5، 11.

11- تيمقلين، صلاح الدين،" الممارسات الإجرامية في الجزائر أثناء الاستعمار الفرنسي "، **جريدة الخبر**، السنة الثانية، العدد 399، 1992/02/25، ص 8.

12- " جيش التحرير يسجل انتصار جديدا على الأكاذيب الفرنسية "، **المجاهد**، الجـزء الثـاني، العدد 43، 1959/06/01، ص، ص 5، 10.

13- الحداد، سعاد – خامس، سامية، "من جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر"، **مجلة المصادر**، تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 05، صيف 2001، ص-ص 203-220.

14- حميد، عبد القادر، " فرنسيون يندّدون بقرار ماسو "، **جريدة الخبر**، السنة التاسعة، العدد 2931، 06 أوت 2000، ص 13.

15- خلاصي، علي، "أساليب التعذيب والتنكيل التي مارستها فرنسا ضد الشعب الجزائري 1954-1962"، **مجلة التراث**، تصدرها جمعية التاريخ والتراث الأثري لولاية باتنة، العدد 7، نوفمبر 1994، ص-ص 181-213.

16- خلاصي، محمد،" صور عن التعذيب في الجزائر أثناء الثورة التحريرية "، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 35، 1979، ص –ص 43-48.

17- الدرعي، محمد ، فظائع الجيش الفرنسي في الجزائر أثناء الثورة الجزائرية"، **مجلة الرؤية**، تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، السنة الثانية، العدد 3، 1997، ص –ص 181-193.

18- "رجال الفكر في فرنسا يثورون"، **المجاهد**، الجزء الثالث، العدد 78، 1960/10/03، ص 9.

19- ريش، رتيبة و ب.بوعلام، " التعذيب ... ممارسات يائسة لقمع الثورة "، **مجلة الجيش**، العدد 496، نوفمبر 2004،ص-ص 13-16.

20- سعد الله، وهيبة، " لويزة إيغيل مصرة على ملاحقة جلاديها "، **مجلة الحدث**، العدد 24، نوفمبر 2002، ص –ص 58-60 .

21- ش. فيصل ، " شهادات واعترافات فرنسية " **مجلة الوحدة**، السنة 15، العدد 516، من 16 إلى 22 ماي 1991، ص – ص 31-34.

22- شبلي.ع، "من فضائح المستعمر في معتقل قصر الطير"، **مجلة الجيش**، السنة 8، العدد 341، ديسمبر 1991، ص-ص 8-9.

23- شرف الدين، أحمد رضوان، "التعذيب : قراءة في جريدة المجاهد(1957-1962) "، **مجلة المصادر**، تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 8، ماي 2003، ص –ص 19-31.

24- ص. نصيرة، "وشهد شاهد منهم"، **جريدة الخبر**، السنة التاسعة، العدد 2931، 2000/08/06، ص 13.

25- العايب، علاوة ، " الجوانب القانونية لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي المعاصر " **مجلة الجيش**، السنة 33، العدد 394، ماي 1996، ص -ص 9-15.

26- عزوي، محمد الطاهر، " تاريخ معتقل قصر الطير الخاص بالمجاهدين الأسرى أثناء الثورة التحريرية الكبرى "، **مجلة التراث**، العدد 4، ديسمبر 1989، ص -ص 154-233.

27- عزوي، محمد الطاهر ،" المعتقلات في الجزائر أثناء الثورة التحريرية"، **مجلة التراث**، تصدرها جمعية التاريخ والتراث الأثري لولاية باتنة، العدد 3، مطبعة عمار قرفي، باتنة، الجزائر 1988، ص –ص 73-135.

28- عزوي، محمد الطاهر ، " المعتقلات في الجزائر أثناء الثورة التحريرية الكبرى"، **مجلة أول نوفمبر**، العددان 89/88، جانفي – فيفري، 1988، ص –ص 36-38.

29- العلوي، محمد الطيب، "نظام الجبهة داخل سجن الحراش"، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 87، 1987، ص-ص 28-33.

30- عميور، بشير ، " أسرى الحرب بين القوانين الدولية والقيم الإنسانية "، **مجلة الجيش**، العدد 477، أفريل2003، ص- ص 23-26.

31- العياشي، علي ،" قصر الطير معتقل الموت البطيء"، **مجلة أول نوفمبر**، العددان 88، 89، جانفي –فيفري، 1988، ص –ص 30-34.

32- فيلالي، مختار ، " فرنسا وأساليب التعذيب الوحشي والحرب النفسية ضمن مخطط القضاء على الثورة الجزائرية " **مجلة التراث**، العدد 5، فيفري 1992، ص –ص 47-63.

33- قوبي، سامية ، " الممارسات الاستعمارية أثناء الثورة "، ترجمة آمال. ف. ش، **مجلة الجيش**، العدد 472، نوفمبر 2002، ص-ص 28-29.

34- ماجن، عبد القادر ، " السجون والمعتقلات ومراكز التعـــذيب وضـــحاياها"، **مجلـــة أول نوفمبر**، العددان 91/90، مارس – أفريل 1988، ص-ص 49-51.

35- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954: " جـــرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1830-1962"، **مجلة أول نوفمبر**، العـــددان 156/155، 1997،ص —ص 35-41.

36- "وحشية المتمدنين "، **المجاهد**، الجزء الثالث، العدد 81، 1960/11/01، ص-ص 16-17.

37- وعلي، عبد العزيز ، " مركز قندوزة الرهيب "، **مجلـــة أول نـــوفمبر**، العـــددان 95/94، جويلية-أوت 1988، ص-ص 45-47.

## رابعا : المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

### الكتب باللغة الأجنبية:

**1-** Amrani, abdelmadjid , **jean paul sartre and the algerian war 1954-1962** , office des publications universitaires , Alger ,2004

**2-** Bedjaoui, mohammed, **la révolution algérienne et le droit**, edition de l'association internationale des juristes démocrates , bruxelle , 1961 .

**3-** Boussalham, hamid , **quand la France torturait en algerie** , édition rahma ,Alger , 2001 .

**4-** Eveno, patrick et planchais, jean, **la guerre d'Algérie (** dossier et témoignages**),** édition laphomic , Alger , 1990 .

**5-** Simon pierre, Honri, **contre la torture** , édition du seuil, paris ,1957 .

**6-** Teguia, Mohamed, **l'Algérie en guerre** , office des publications universitaires , Alger , 1988.

**7-** Yousfi, m'hamed , **les otages de la liberté** ,1993.

## خامسا: الرسائل الجامعية

1- زغينة، محمد ،**شعر السجون والمعتقلات في الجزائر (1954-1962) رسالة ماجستير**، معهد اللغة والأدب العربي، جامعة باتنة ،السنة الجامعية 1990/1989 .

2- نصر الله، فريد ، **الجرائم الفرنسية في الجزائر إبـــان الثـــورة 1954-1962**، **رســـالة ماجستير**، قسم التاريخ، جامعة باتنة .

**سادسا: المعاجم**

مرتاض، عبد المالك، **المعجم الموسوعي لمصطلحات الثـــورة الجزائريـــة (1954-1962)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

# فهرس الأعلام

# فهرس الأماكن

# الفهرس